

التعليم غير النظامي في الأردن



عبدالله سهو الناصر

التعليم غير النظامي في الأردن

عبدالله سهو الناصر

نبذة عن المؤلف



أ. عبدالله الناصر: من مواليد رجم الشامي /لواء الموقر عام ١٩٦٧م، يحمل شهادة الماجستير في الإدارة التربوية، ويعمل حالياً رئيساً لقسم التعليم غير النظامي في وزارة التربية والتعليم. لديه خبرة في مجال التعليم تجاوزت العشرين عاماً، عشرة أعوام منها في مجال التعليم غير النظامي. شارك في العديد من الدراسات والمؤتمرات وورش العمل المحلية والإقليمية والدولية في مجال تعليم الكبار والتعليم غير النظامي، ولديه بعض المؤلفات والكتب في هذا المجال، وقد أسهم في إعداد الكثير من الأدلة التدريبية ذات العلاقة، وهو مدرب محوري لبرامج التعليم غير النظامي. حصل على جائزة الموظف المثالي من الفئة الأولى في الخدمة المدنية لعام ٢٠١١.



التعليم غير النظامي في الأردن

أ. عبد الله سهو الناصر

٢٠١٣

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٣/٩/٣١١٨)

٣٤٧

الناصر، عبدالله سهو
التعليم غير النظامي في الأردن/ عبدالله سهو الناصر. - عمان:
المعد، ٢٠١٣

() ص.
ر.إ.: ٢٠١٣/٩/٣١١٨
الواصفات: /التعليم غير النظامي//تعليم الكبار//الأردن/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف
عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

المراجعة/ د. منى مؤتمن
التحرير اللغوي/ محمد سمير الجيلاني
تصميم الغلاف/ سحر شاكر جيت

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	١
مفهوم التعليم غير النظامي وعلاقته بتعليم الكبار.....	٣
برامج التعليم غير النظامي في وزارة التربية والتعليم.....	٥
أولاً: برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية.....	٧
الأمية والتنمية.....	٨
واقع الأمية ومستقبلها في العالم والبلاد العربية.....	٩
محو الأمية في الأردن.....	١٨
واقع برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية في المجال الأكاديمي.....	٢١
برنامج محو الأمية.....	٢١
فلسفة وأهداف برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية.....	٢٤
مناهج وكتب محو الأمية.....	٢٥
إنجازات برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية.....	٢٨
ثانياً: برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين.....	٣٥
- الجهود العالمية لمعالجة التسرب.....	٣٦
- الجهود العربية لمعالجة التسرب.....	٣٧
- الجهود الأردنية لمعالجة التسرب.....	٣٨
- برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين.....	٤٣
- المجالات الريادية في برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين.....	٥٠
- شركاء في بناء ودعم برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين.....	٥٨
- منجزات البرنامج.....	٦٠
- التطلعات المستقبلية في تنفيذ البرنامج.....	٦١
ثالثاً: برنامج الدارسين غير النظاميين -الدراسات المنزلية-.....	٦٢

٦٥	رابعاً: برنامج الدراسات الصيفية.....
٦٨	خامساً: برنامج الدراسات المسائية.....
٧٣	الإطار التشريعي الخاص بالتعليم غير النظامي.....
٧٩	ضبط الجودة في برامج التعليم غير النظامي ومكوناته.....
٨٧	مجالات التكامل بين التعليم النظامي وبرامج التعليم غير النظامي....
	مشاريع التعليم غير النظامي التي نفذتها وزارة التربية والتعليم خلال
٩٣	عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية من (٢٠٠٣-٢٠١٢).....
٩٤	مشروع بناء البرامج التعليمية لتلبية احتياجات الطلبة المتسربين..
٩٧	مشروع مراكز التعلم المجتمعي.....
١٠٠	مشروع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في الأردن..
١٠٧	مشروع تطوير نظام إدارة المعلومات للتعليم غير النظامي.....
١٠٨	مشروع تقييم وتتبع مستويات القرائية.....
١١٦	مشروع الحي المتعلم.....
١٢٠	مشروع قضاء بلا أمية.....
١٢٧	مشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم.....
١٣٩	مشروع تمكين الكبار عبر التعليم.....
١٤٣	الدراسات والبحوث في مجال التعليم غير النظامي.....
١٤٤	دراسة صلات الوصل بين التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي.
١٥٠	الدراسة التقييمية الشاملة لبرنامج محو الأمية في الأردن.....
١٥٤	الدراسة التشخيصية لواقع برامج التعليم غير النظامي.....
	دراسة تطوير وتحديث وتجريب واستحداث مناهج وكتب وأدلة
١٥٧	جديدة للدارسين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية.....

دراسة حول المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية في

- ١٥٨ مشروع قضاء بلا أمية - قضاء أم الرصاص-.....
- ١٦١ دراسة أولية لأثر سير برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين.....
- التحديات والصعوبات التي تواجه الوزارة لتنفيذ البرامج الطموحة في
- ١٦٤ مجالي تعليم الكبار والتعليم غير النظامي.....
- ١٦٥ تطلعات وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم غير النظامي.....
- ١٦٦ المراجع والمصادر (العربية والأجنبية).....

شكر وامتنان

أتقدم من معالي وزير التربية والتعليم الدكتور محمد جمعة الوحش بعظيم الشكر وجزيل الامتنان، الذي شرفني بتقديم هذا الكتاب، كما وأقدم شكري الجزيل للدكتورة منى مؤتمن على مراجعتها المحتوى، وللدكتور صالح الخلايلة على دعمه في إنجاح هذا العمل، والشكر كذلك للزميلات والزملاء: جهان الزين ووفاء شاكر ومحمود العزام وخالد المحارب ومحمود مشعل على جهودهم وإسهاماتهم في إخراج هذا العمل.

وإنه لشرف عظيم لي أن أقدم هذا العمل لمؤسستي الحبيبة وزارة التربية والتعليم، راجياً المولى عز وجل أن يسهم في تسليط الضوء على التعليم غير النظامي ومنجزاته كجزء من التعليم مدى الحياة، وأن يجسّد إطاراً مرجعياً لتعريف المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني، وأفراد المجتمع على الفرص والبرامج التعليمية لهذا النوع من التعليم، واختيار ما يناسب ظروفهم واحتياجاتهم.

كما لا يفوتني أن أشكر مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية/ منظمة مجتمعات عالمية التي أسهمت في طباعة هذا الكتاب، ولكل من أبدى رغبته بنشر هذا المؤلف.

عبد الله الناصر

تقديم معالي وزير التربية والتعليم

حظي التعليم غير النظامي في الأردن بتضافر جهود المؤسسات الحكومية والخاصة كافة؛ من أجل إتاحة الفرص التعليمية والتثقيفية المتاحة التي تواكب المتغيرات الاجتماعية، وتسهم في جعل الشباب قادراً على أن يعمل بجد من خلال امتلاكه المعارف والمهارات والقدرات الفكرية الملائمة لتلبية احتياجاته، وتحديد نقطة انطلاق آمنة له تركز على القيم، وإدراك الذات، والثقة بالنفس، من خلال المساهمة في تنمية المجتمع المحلي بخاصة والمجتمع الأكبر بصفة عامة، والإقرار بقيمة التعاون والعمل الجماعي.

ويوفر النظام التربوي في الأردن برامج متنوعة للتعليم غير النظامي، تستمد أهدافها العامة والخاصة من فلسفة التربية وأهدافها، وتستند بفلسفتها على أسس: احترام كرامة الفرد وحرية، وتقدير المصلحة العامة للمجتمع، وتقوم على العدل الاجتماعي، وإتاحة الفرص المتساوية في التعليم لجميع أبناء الأردن وبناته، واحترام الحرية والنظام الديمقراطي الذي يتيح للمواطنين أن يسهموا في حكم أنفسهم، وإدارة شؤونهم في شتى الميادين، على أساس من المعرفة والمصلحة المشتركة.

كما تنبثق عن هذه الفلسفة أهداف عامة تتمثل في إعداد المواطن الصالح المتمسك بجميع حقوق المواطنة الصالحة، وتنمية مهارات نقل الأفكار بسهولة إلى الآخرين، عن طريق التعبير الكتابي، ومساعدة الفرد على النمو السوي: جسمياً وعقلياً

واجتماعياً وعاطفياً، ورفع المستويات الصحية والاقتصادية والترويحية، وفهم البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا جاء هذا الكتاب الذي يُعدّ مرجعية للتعليم غير النظامي، إذ تضمّن فصلاً عدّة تتعلق بالبرامج والمشاريع والدراسات التي تمت في هذا المجال، موثقة بالإحصاءات والمؤشرات التاريخية حول كل برنامج ومشروع، وكذلك التحديات والصعوبات التي تواجه الوزارة لتنفيذ البرامج الطموحة في مجالي تعليم الكبار والتعليم غير النظامي، والتطلعات المستقبلية لهذا النوع من التعليم. ولا يسعني إلا أن اشكر مؤلف الكتاب الذي بذل جهوداً كبيرة في البحث عن المصادر والمراجع والمعلومات اللازمة للخروج بهذا الكتاب القيم الذي يلقي الضوء على هذا النوع من البرامج التعليمية، لما لها من إنجازات مضيئة وتجارب ريادية مقارنة ببقية الدول، ونتمنى أن يكون هذا الكتاب أحد المراجع المهمة في مجال التعليم غير النظامي؛ ليستفيد منه العاملون في برامج التعليم غير النظامي كافة، وكذلك المنظمات والمؤسسات الشريكة التي تعمل مع الوزارة في هذا المجال.

وزير التربية والتعليم
د. محمد جمعة الوحش

برامج التعليم غير النظامي في وزارة التربية والتعليم

المقدمة

إن ما يعيشه العالم اليوم من انفجار معرفي متزايد، وتعدد متطلبات الحياة وتنوعها يقتضيان بناء نماذج إنسانية متميزة متعددة الكفايات والمواهب، والمدرسة على شكلها الحالي بوصفها ممثلة للتعليم الرسمي لا تستطيع توفير متطلبات التعليم النوعي المتميز بأبعاده المختلفة للمتعلمين جميعهم على اختلاف فئاتهم، ولا يقتصر هذا على البلدان النامية فحسب بل يتعداها إلى البلدان المتقدمة.

إن التربية في معناها الشامل هي عملية مستمرة طوال حياة الإنسان تتيح له على الدوام تنمية طاقاته بوصفه فرداً وعضواً في المجتمع. ولذا فإن التربية المستمرة طوال مراحل الحياة تقوم على خمس ركائز أساسية هي: التعلم للمعرفة، والتعلم للعمل، والتعلم للحياة، والتعلم لكيان الفرد، والتعلم للتعايش معاً، وذلك لتحقيق التنمية المتكاملة للفرد: الشخصية، والاجتماعية، والمعرفية، والانفعالية، معتمداً على اكتساب مهارات الحياة العملية والتنمية الفكرية، وفق نظام قيمى شامل متكامل.

وقد حظي التعليم في الأردن بمستوياته كافة باهتمام موصول من قيادته السياسية، إدراكاً منها لأهمية التعليم ودوره في تحديث المجتمع الأردني وتطويره اجتماعياً واقتصادياً، ولذلك فقد حقق الأردن إنجازات تربوية هائلة في الكم والنوع نتيجة الاهتمام الواسع بالتعليم والإرادة السياسية التي توافرت له.

وتتكون بنية النظام التربوي في التعليم العام من ثلاث مراحل هي:

١. **مرحلة الطفولة المبكرة:** ومدتها سنتان وتهدف إلى توفير مناخ مناسب يهيئ للطفل تربية متوازنة تساعد في تكوين العادات الصحية السليمة، وتنمية علاقاته الاجتماعية، وتعزيز الاتجاهات الإيجابية وحب الحياة المدرسية لديه، وهي مرحلة مجانية وغير إلزامية.

٢. **مرحلة التعليم الأساسي:** وهي مرحلة إلزامية مجانية مدتها عشر سنوات، وتهدف إلى تحقيق الأهداف العامة للتربية، وإعداد المواطن في مختلف جوانب شخصيته (الجسمية والعقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية).
٣. **مرحلة التعليم الثانوي:** ومدتها سنتان، وتهدف إلى إعداد المواطن القادر على تحقيق مجموعة من القدرات والمهارات في مختلف المجالات العلمية والعملية والشخصية والوطنية والقومية والإنسانية.

وقد حظي التعليم في الأردن بتضافر جهود المؤسسات الحكومية والخاصة كافة لتحقيق الإسهام الأكبر للتعليم غير النظامي في جعل الفرص التعليمية والتثقيفية المتاحة فرصًا تواكب المتغيرات الاجتماعية، وتترك آثارها السلبية في الشباب، وتسهم في جعل الشباب قادرًا على أن يعمل بجدّ ويؤثر في النسيج الاجتماعي من خلال امتلاكه واكتسابه المعارف والمهارات والقدرات الفكرية الملائمة لتلبية احتياجاته، والتي تشمل: الشعور بالأمن والأمان، واستكشاف القيم الروحية والدينية في الحياة، وتحديد نقطة انطلاق آمنة له تركز على القيم وإدراك الذات والثقة بالنفس، ومواكبة المتغيرات، مما يتطلب قدرًا من المرونة والقدرة على التكيف والتحرك، والإلمام بنواحي التقدم التكنولوجي والتقنية الحديثة، ومقاومة الانعزال بتنمية الشعور بالانتماء والهوية وباكتساب القبول والاعتراف بالذات، واكتساب الشعور بالنفع والإفادة، وذلك بالإسهام في تنمية المجتمع المحلي بشكل خاص والمجتمع الأكبر بشكل عام، والإقرار بقيمة التعاون والعمل الجماعي.

وللتعرّف أكثر إلى التعليم غير النظامي في النظام التربوي الأردني لا بد من التعرف على بنية وهيكلية هذا النوع من التعليم؛ بالتعرّف إلى مفهومه وعلاقته بتعليم الكبار، وإلى برامجه المتنوعة التي تنفذها وزارة التربية والتعليم.

١- مفهوم التعليم غير النظامي وعلاقته بتعليم الكبار

هناك تداخل كبير بين العديد من المفاهيم التي تحمل معنى التعليم وأنواعه لدى الكثير من الدول، ولاسيما التعليم غير النظامي وتعليم الكبار، وكذلك التعليم الذي يعنى بالراشدين بدءاً من محو الأمية ووصولاً إلى أرقى المستويات في التعليم التخصصي، حيث لا يزال تعليم الكبار في كثير من الدول النامية يستقر في معظمه عند مفهوم محو الأمية ونوع من التدريب المهني، أما الدول المتقدمة التي أبدعت التقانة ودخلت مرحلة الثورة التقانية الثالثة فهي تسعى في المفهوم ذاته إلى تعميم ثقافة الحاسوب وعلوم الاتصال والمعلومات والمعلوماتية.

كما أن التعليم غير النظامي مفهوم يكتنفه بعض الغموض الناجم عن طبيعة الواقع الذي يدل عليه، وقلة الأبحاث الخاصة به، وحدثة الموضوع، وتداخل مفاهيمه مع مفاهيم أخرى مثل تعليم الكبار والتعليم المستمر والموازي والإضافي والمتأوب، شاملاً مجموعة متعددة ومتنوعة في المستوى والأسلوب من النشاطات التربوية التي تتيح فرص التعلم للعديد من أفراد المجتمع، ويختلف هذا النوع من التعليم عن التعليم النظامي المدرسي والتعليم العرضي الإعلامي.

وفي الواقع يلعب التعليم غير النظامي دوراً كبيراً في جعل التعليم للجميع حقيقة، وبلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية.

أ- تعليم الكبار

لقد استخدم مصطلح تعليم الكبار استخداماً ذا دلالة معينة في العام ١٩٢٤م، في إنكلترا وغيرها من البلدان الأوروبية، وقد تطور هذا المفهوم وزاد الاهتمام بتعليم الكبار على المستوى الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى عقد عدة مؤتمرات دولية عديدة بإشراف اليونسكو. وفي مؤتمر مونتريال الذي عقد عام ١٩٦٠م، اتخذ مفهوم تعليم الكبار دائرة أوسع وأشمل؛ إذ لم يعد مرادفاً لمحو الأمية أو الدراسات الحرة أو التدريب المهني، بل صار مفهوماً شاملاً لأي نشاط منظم ثقافي أو مهني تعليمي أو تدريبي للكبار على مستوى يؤدي إلى إعداد المواطن ليسهم في تنمية بيئته،

أي يمكّن المواطنين جميعهم من المشاركة الكاملة الحرة في دفع عجلة التنمية من خلال السيطرة على الأساليب الفنية التي أتت بها العلوم والتقانة، إضافة إلى مزاولة المسؤولية المدنية تجاه المجتمع.

أما في الأردن فإن مفهوم تعليم الكبار (وفق أحد أبرز منشورات لجنة تاريخ الأردن: برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الصادر عام ١٩٩٢) يقصد به: "جميع أشكال البرامج التعليمية والتأهيلية والتدريبية بمختلف مستوياتها، والتي استحدثت في المملكة تحت مظلة ما يصطلح بتسميته "التعليم غير النظامي"، وذلك من أجل توفير فرص التعليم والتدريب للمواطنين الذين هم خارج إطار التعليم النظامي المدرسي.

ب- التعليم غير النظامي

إن المفهوم العام للتعليم غير النظامي يشير إلى الأنشطة التعليمية المستمرة والمنظمة ذات المدد مختلفة الأطوال، والتي لا ينطبق عليها تعريف التعليم المنظم لأشخاص من مختلف الأعمار، ومن الممكن أن يتم تنفيذ هذا التعليم داخل المؤسسات التعليمية أو خارج نفوذها التقليدي، للحصول على أمر لاستدراك متطلبات تعلّمية تحظى بالاعتراف والمشروعية، وفق تسهيلات معينة تخفف من حدة التشريعات الصارمة، وذلك من حيث:

١. الدوام الحر.
٢. تكثيف المناهج والمقررات والمتطلبات وتيسيرها.
٣. صرف النظر عن الحد الأعلى والأدنى للعمر.
٤. اختصار الوقت اللازم لإنجاز المتطلبات أو المستويات.
٥. إمكانية مزاولة الدارس أنشطة عملية أو حياتية إلى جانب الانضمام لمثل هذه البرامج.

ويجوز وفق ظروف كل بلد أن يضم التعليم غير النظامي برامج تعليمية تشمل إكساب مهارات القراءة والكتابة والحساب ومهارات الحياة اليومية ومهارات العمل

والثقافة العامة للأطفال والشباب الكبار غير المقيدون بالمدارس. ومن غير الضروري أن تكون برامج التعليم غير النظامي متفقة مع مستويات ومراحل التعليم النظامي، فهي تتسم بملاءمتها لتعليم الأفراد الذين انخرطوا في حياة العمل، مثل مراكز محو الأمية وتعليم الكبار، والجامعة المفتوحة، ومعاهد تدريب المعلمين أثناء الخدمة. وتعدّ هذه المزية من مزايا النظام التربوي الذي يحقق التعليم المستمر، إذا أتاحت السلطات التربوية الرسمية والمراكز المهنية والثقافية مثل هذه البرامج التعليمية والمهنية.

أما في الأردن فيعرف التعليم غير النظامي حسب الكتيبين الصادرين عن وزارة التربية والتعليم الأردنية في العامين الدراسي (٢٠٠٦/٢٠٠٧) و (٢٠٠٠/٢٠٠١) على أنه: "كل نشاط تربوي منهجي منظم أو أي تدريب مهني يتم خارج النظام التعليمي النمطي، ويقوم على مراعاة ظروف الدارسين وعقلياتهم وطموحاتهم وقدراتهم الخاصة، بهدف تنمية قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم، وتعزيز مؤهلاتهم التي سوف تؤثر إيجابياً في سلوكهم وتسهم في رخائهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتسمح لهم بأن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع. وهو تعليم يتم بصورة منظمة ومقصودة وفي فترة زمنية مرسومة، ويكون عادة رديفاً ومسانداً وموازياً للتعليم النظامي ومعالجاً لمفرزاته وسلبياته، كما أنه يربط التعليم بالعمل المنتج، ويعدّ جزءاً لا يتجزأ من برامج التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة".

٢ - برامج التعليم غير النظامي

تتكون برامج التعليم غير النظامي وتعليم الكبار في وزارة التربية والتعليم من البرامج الواردة في الشكل التالي:



شكل
يبين برامج التعليم غير النظامي في وزارة التربية والتعليم

أولاً: برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية

لقد تطور معنى الأمية Illiteracy مع تطور الاتصال بين الناس، والتعليم بالكلمة أو الحرف، فقد بدأ الإنسان الاتصال بالإشارات البصرية ثم بالكلمة المنطوقة، واعتمد فيه على حاسة السمع والتعبير الشفهي، ثم اعتمد على الكلمة المكتوبة منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد لدى الأمم التي عرفت الكتابة والقراءة literacy، وقد أطلق على الشخص أو الأمة التي تقتصر على التعلم الشفهي فقط صفة "الأمي" التي تعني الجهل بمهارة القراءة، وعندما انتشرت الكتابة ألصقت بالأمية صفات أخرى سلبية، فأصبحت تعني الجهل بمهارات القراءة والكتابة والحساب وغيرها من الصفات السلبية الأخرى.

ومع تطور الحضارة ووسائل الإعلام والمعلومات السمعية والبصرية تغير مفهوم الأمية فلم يؤكد مهارتي القراءة والكتابة، لأن الشخص الأمي الجاهل في مهارات القراءة والكتابة قد يستطيع التعلم الشفهي بالوسائل السمعية والبصرية المتعددة، كما يستطيع تعلم حقوق المواطنة والتكيف مع المهنة التي يمارسها. وقد يسرّ العيش في المجتمع المعلوماتي للمواطنين إمكانات التعلم الذاتي من الكلمة المنطوقة والمسموعة والصورة الثابتة والمتحركة، وظهرت مصطلحات متعددة تتعلق بمفهوم الأمية وتطوره ومجالاته ومستوياته، منها «الأمية الهجائية» و«الأمية الوظيفية» وأحياناً «الأمية الحضارية» و«الأمية التقنية»، ونظراً لسلبية هذه المصطلحات فقد استعملت عبارات تدل على محاولات التخلص منها، مثل: «محو الأمية»، و«مكافحة الأمية» للدلالة على المراحل الأولى من التعلم الأساسي للكبار، أما مصطلح «محو الأمية الوظيفية» فيعني ربطها بحاجات الإنسان ومهنته، وأما مصطلح «محو الأمية الحضارية» فيعطي الأولوية من التعليم والتعلم لنظام المجتمع الأوسع الذي أفرز الأمية، ولذلك يتداخل مع محو الأمية الوظيفية ويعالج الأمية من منظور مجتمعي شمولي.

وهكذا يتغير تعريف الأمية بتغير مستوياتها، وقد يعدّ تعليم الكبار موازياً لتعليم الصغار في التعليم العام؛ فمحو الأمية الهجائية يوازي مستوى التعليم الابتدائي

للصغار لمدة أربع سنوات، ومحو الأمية الوظيفية يوازي التعليم الابتدائي لمدة ست سنوات، ومحو الأمية الحضارية يوازي مستوى التعليم الأساسي لمدة تسع سنوات أو أكثر مع تطور الحضارة والتقنيات والمعلومات. وقد يطلق على المستويات الأعلى من تعليم الكبار مصطلح «تعليم الكبار» الذي يستمر مدى الحياة دون سقف علوي للتعليم والعمر. ويمكن أن يتم تعليم الكبار كتعلم ذاتي خارج المدرسة، حيث يستفيد الشخص الكبير من الموارد المتاحة في المكتبات والمعارض والمتاحف ومما تقدمه المؤسسات الثقافية والإعلامية والمعلوماتية ولاسيما الإذاعة والتلفزيون والحاسوب وتوابعها، فيواصل التعلم الذاتي المستمر مدى الحياة.

الأمية والتنمية

تُعنى المجتمعات بمحو الأمية بسبب العلاقة الوثيقة بين الأمية والتنمية الشاملة، ولذلك تعنى البلدان النامية بالأمية و تربطها بالتنمية من أجل الرقي بالمجتمع إلى مستوى أعلى يخفف من الأمية والجهل والفقر والمرض، وهي ظواهر مترابطة فيما بينها، ولذلك فإن معالجة هذه الظواهر تكون بأساليب وطرائق شاملة ومتكاملة. فمتوسط مستويات محو الأمية والفقر في البلدان العربية وفق التقديرات العالمية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، أدنى من متوسط مستوى محو الأمية في أمريكا، وأوقيانوسيا بالنسبة إلى مجموع العالم، وأعلى من متوسط مجموع العالم في أفريقيا، وعندما يتحسن مستوى المعيشة في الدول العربية ذات الدخل العالي للفرد يتحسن التعلم لديها، وتنخفض الأمية بسرعة كبيرة. وهناك ترابط بين ما يملكه الإنسان من معلومات وما يملكه من مال؛ إذ تسهم المعلومات اليوم في التنمية عن طريق الإعلام، وقد دعا المربي البرازيلي باولو فرييري Paolo Friere والمفكر النمساوي إيفان إيليتش Evan Ilitch إلى وضع نماذج جديدة للتحرر من الأمية في البلدان النامية من خلال التعلم الذاتي خارج المدرسة وفي المجتمع الواسع، وقد أتاحت تقانات الإعلام والمعلومات في المجتمع فرصة للتعلم والثقافة. وبهذا يمكن أن تخفض مخاطر الأمية، ويستطيع الإنسان أن يتعلم ذاتياً من الإذاعة والتلفزيون في البيت باستخدام التلفزيون

والشبكات الفضائية والحاسوبية، وكذلك الحاسوب الشخصي والشبكي، كما أن حاجته الأساسية في الحياة المعاصرة تضطره إلى القراءة السريعة، وإلى ممارسة الكتابة. وهكذا أسهمت تقانات المعلومات والإعلام المتنوعة في تعديل المفاهيم الخاصة بالأمية ومحو الأمية، وتوسيع المهارات الأساسية المطلوبة ليعيش الإنسان عصر الشفعية الثانوية التي يتعلم بها معتمداً على حاستي السمع والنطق وبالتالي التعلم والتنمية الذاتية والشاملة.

واقع الأمية ومستقبلها في العالم والبلاد العربية

تتابع أنشطة التعليم والتعلم للجميع بعد مؤتمر جوميتيان في برامج ومشروعات تسعى إلى متابعة تنفيذ مقرراته، وفي المنطقة العربية يتابع تعميم التعليم الأساسي ومحو أمية الكبار ولاسيما لدى النساء والمحرومين من الريفيين والبدو والمعوقين في برنامج «عرب يوبيل» المخصص للمنطقة العربية ضمن الأنشطة التي تنفذ قرارات مؤتمرات الإسكندرية التي وضعها الجهاز العربي التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) لمحو الأمية وتعليم الكبار في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠م، إلى عام ١٩٩٤م. وقد خططت هذه المنظمة وتابعت إستراتيجية التعلم والتعليم للجميع بهدف الوصول إلى محو أمية الكبار قبل العام ٢٠٠٠م.

وللتوسع في التعليم والثقافة فقد وضعت إستراتيجيات للتربية العربية النظامية وتعليم الكبار بعد عام ١٩٧٦م، ولكن آليات تنفيذها مازالت تفتقر إلى الإمكانيات المالية والبشرية، وقد تعرقل تنفيذ إستراتيجيات التربية والتعليم لعدم التنسيق والتكامل في البلاد العربية، مما يدل على أن تنفيذ توصيات التعلم للجميع أمر مازال يفتقر إلى مزيد من الجهد والتعاون.

ويجري تقدير عدد الأميين ونسبتهم المئوية بتعداد السكان أو بالتقدير الإحصائي الحيوي لفئات الكبار من عمر (١٥) سنة فما فوق، وهذا التقدير لم يزل غير دقيق لأنه - في الغالب - يستند إلى أدنى مستويات محو الأمية الهجائية الذي يوازي تعليمًا أساسيًا للصغار مدته أربع سنوات. وعندما يحسب وفقاً لمعايير محو الأمية الوظيفية

أو الحضارية، فقد ترتفع النسبة من (٣٠٪) إلى (٥٠٪) من التقديرات. ويقدر عدد الأميين في العالم في منتصف التسعينات بما يقرب من الألف مليون أمة ونسبتهم المئوية قرابة (٢٨٪) ممن أعمارهم (١٥) سنة فما فوق، في حين يبلغ عدد الأميين في البلاد العربية ما يقرب من (٦٠) مليوناً، ونسبتهم المئوية تقرب من (٤٥٪)، وتزداد هذه النسبة لدى الإناث والريفيين ولاسيما في بعض الأقطار العربية، وهكذا تتفاوت أعداد الأميين في الأقطار العربية كما تتباين نسبة الأمية من دولة إلى أخرى، وتتباين النسبة باختلاف سنة الإحصاء أو التقدير لأعداد الأميين ونسبهم.

وتشارك معظم سياسات وزارات التربية والتعليم في الوطن العربي فيما يختص بمحو الأمية في اتجاهين: الأول علاجي، ويقصد به محو أمية الأميين من كبار السن الذين تجاوزوا سن القبول في التعليم النظامي، والثاني وقائي، ويكون من خلال إلزامية التعليم في المرحلة الأساسية ورفع الكفاءة الداخلية للتعليم، وذلك بالحد من ظاهرتي التسرب والرسوب؛ إذ يظل الأطفال -دون ذلك- رافداً قوياً للأمية. وفي بعض البلدان تختلف السياسات والإستراتيجيات حول برنامج محو الأمية، إلا أنها تحصر مفهوم محو الأمية بالقدرة على القراءة والكتابة والحساب، كما تنظر بعض البلدان إلى سياسة محو الأمية وتعليم الكبار من منظور واضح قائم على الحقوق، فالسودان يعدّ التعليم حقاً من حقوق الإنسان لكل مواطن، ويسعى لبنان إلى إعطاء مفهوم محو الأمية بعداً إنسانياً وتنموياً، وفي البحرين يعدّ القضاء على الأمية وتوفير تعليم الكبار مسؤولية وطنية تهدف إلى رفع مستوى المواطنين ثقافياً واجتماعياً ومهنياً.

وعلى الرغم من كل القيود التي تحدّ من جهود محو الأمية وتعليم الكبار، فإن بعض الدول تسعى إلى رعاية الابتكار والممارسات الجيدة، التي تتراوح بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ البرامج مثل: السودان وفلسطين ومصر، وتصميم بيئات تعليمية نموذجية مثل: السعودية وسلطنة عمان، وقد مكّن برنامج محو الأمية في تونس بعض من تعلموا فيه من كسر حلقة الفقر من خلال مشاريع مدّرة للدخل، وهناك مشروع آخر مبتكر تكفّل بنشر ملحق خاص موجّه إلى الملمين بالقراءة

والكتابة في إحدى الصحف الأسبوعية، كما أنشئت أيضاً أندية للتعليم الذاتي (بتوجيه من جمعيات تعليم الكبار)، وهناك في فلسطين برنامج تلفزيوني يأخذ شكل سلسلة الأعمال الدرامية، يتيح للرجال والنساء متابعة التعلم بالسرعة التي تناسبهم، وهناك في سوريا مدارس داخلية للأطفال البدو، وفي موريتانيا مشروع اعتمد الوسائط المتعددة في ممارسة محو الأمية منها برنامج إذاعي لمحو الأمية، وهناك مكتبة للمتعلمين الكبار الملمين الجدد بالقراءة والكتابة في سلطنة عمان، وأنشئت في البحرين رياض للأطفال للعناية بالأطفال أثناء حضور أمهاتهم فصول محو الأمية.

ويرى المتفائلون أن وسائل الإعلام ولاسيما الإذاعة والتلفزيون والمحطات الفضائية وشبكات الحاسوب ستمكّن الإنسان في القرن الحادي والعشرين من التعلم الذاتي من بعد والقضاء على الأمية الهجائية في مستواها الأدنى، إلا أنه يبقى أكثر من نصف الأشخاص الذين محيت أميتهم الهجائية في حاجة إلى «محو الأمية الوظيفية والحضارية». ولهذا يرى المتشائمون أن تحقيق التعليم للجميع صعب في البلدان النامية وفي بعض البلدان العربية، ولاسيما في مستويات التعليم الأساسي للكبار الذي يوازي مستوى تسع سنوات فأكثر من تعليم الصغار.

ويبين الجدول التالي مؤشرات محو الأمية في البلدان العربية (معدل قرائية الكبار ممن أعمارهم (١٥) عاماً فأكثر للأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، وعدد الأميين الكبار ونسبة الإناث منهم للأعوام نفسها)، والذي تم استخلاصه من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع للعام ٢٠٠٦م "القرائية من أجل الحياة"، وتم نشره في التقرير التوليقي الإقليمي حول حالة وتطوير تعلم وتعليم الكبار في الدول العربية في العام ٢٠٠٩م:

الدولة	معدل قرائية الكبار (١٥) % ٢٠٠٤-٢٠٠٠			عدد الأميين الكبار (١٥+) ٢٠٠٤-٢٠٠٠	
	المجموع %	الذكور %	الإناث %	المجموع بالآلاف	الإناث %
الجزائر	٦٩,٨	٧٩,٥	٦٠,١	٦٢٨٠	٦٦
البحرين	٨٧,٧	٩٢,٥	٨٣	٥٥	٦٠

جيبوتي	---	---	---	---	---
مصر	٥٥,٦	٦٧,٢	٤٣,٦	١٧٢٧٠	٦٤
العراق	---	---	---	---	---
الأردن	٨٩,٩	٩٥,١	٨٤,٧	٣٣٦	٧٤
الكويت	٨٢,٩	٨٤,٧	٨١	٣٠١	٤٢
لبنان	---	---	---	---	---
ليبيا	٨١,٧	٩١,٨	٧٠,٧	٦٨٥	٧٧
موريتانيا	٥١,٢	٥٩,٥	٣١,٣	٧٣٢	٦٠
المغرب	٥٠,٧	٦٣,٣	٣٨,٣	١٠١٠٩	٦٣
سلطنة عمان	٧٤,٤	٨٢	٦٥,٤	٤٢٣	٥٥
فلسطين	٩١,٩	٩٦,٣	٨٧,٤	١٥٦	٧٧
قطر	٨٩,٢	---	---	٥٠	---
السعودية	٧٩,٤	٨٧,١	٦٩,٣	٢٧٧٦	٦٥
السودان	٥٩	٦٩,٣	٤٩,٩	٧٦٢١	٦٢
سوريا	٨٢,٩	٩١	٧٤,٢	١٨٦٤	٧٤
تونس	٧٤,٣	٨٣,٤	٦٥,٣	١٨٦٤	٦٨
الإمارات العربية	٧٧,٣	٧٥,٦	٨٠,٧	٤٩٧	٢٥
اليمن	٤٩	٦٩,٥	٢٨,٥	٥٠٣٢	٧٠

وعلى الرغم من وجود تحسن عند البالغين في معدلات القراءة والكتابة في المنطقة خلال العقد الماضي من (٦٨٪) إلى (٧٥٪)، إلا أنها لا تزال منخفضة للغاية بالنسبة لمعظم البلدان كثيفة السكان، وهذا ما أشار إليه التقرير الإقليمي للدول العربية للعام ٢٠١٢م، كما هو ظاهر بالشكل البياني الآتي:



كما أشار التقرير نفسه إلى أن التحدي المتمثل في الحد من مجموع السكان الأميين كان هامشيًا، حيث انتقل من (٥١,٨) إلى (٥٠,٣) مليونًا، خلال العقد الأخير كما هو ظاهر في الشكل البياني التالي، مما يعني تقلص عدد الأميين بمقدار (١,٥) مليون فقط، ويظهر من الشكل البياني أيضًا أن مصر والمغرب يمثلان أكثر من نصف البالغين الأميين في المنطقة.



كما يبين تقرير الأمم المتحدة للقراءة الصادر عن معهد الأمم المتحدة للإحصاءات في أيار من العام ٢٠١٣م من خلال موقعهم الإلكتروني (<http://stats.uis.unesco.org>)، معدل القراءة للدول العربية ضمن سنوات مختلفة، وقد استُخلص من ذلك التقرير ما يلي في الجدول من معدل القراءة حسب الدولة والسنة:

الدولة	السنة	معدل قرائية الكبار (١٥+) %		
		ذكور	إناث	النسبة العامة
الجزائر	٢٠٠٦	% ٨١,٣	% ٦٣,٩	% ٧٢,٦
البحرين	٢٠١٠	% ٩٦,١	% ٩١,٦	% ٩٤,٦
جيبوتي	--	---	---	---
مصر	٢٠١٠	% ٨٠,٣	% ٦٣,٥	% ٧٣,٩
العراق	٢٠١١	% ٨٦,٠	% ٧١,٢	% ٧٨,٥
الأردن	٢٠١١	% ٩٧,٧	% ٩٣,٩	% ٩٦,٠
الكويت	٢٠٠٨	% ٩٥,٠	% ٩١,٨	% ٩٣,٩
لبنان	٢٠٠٧	% ٩٣,٤	% ٨٦,٠	% ٨٩,٦
ليبيا	٢٠١١	% ٩٥,٨	% ٨٣,٣	% ٨٩,٥
موريتانيا	٢٠١١	% ٦٥,٣	% ٥٢,٠	% ٥٨,٦
المغرب	٢٠١١	% ٧٦,١	% ٥٧,٦	% ٦٧,١
سلطنة عمان	٢٠١٠	% ٩٠,٢	% ٨١,٨	% ٨٦,٩
فلسطين	٢٠١١	% ٩٧,٩	% ٩٢,٦	% ٩٥,٣
قطر	٢٠١٠	% ٩٦,٥	% ٩٥,٤	% ٩٦,٣
السعودية	٢٠١١	% ٩٠,٨	% ٨٢,٢	% ٨٧,٢
السودان	٢٠١١	% ٨٠,٧	% ٦٣,٢	% ٧١,٩
سوريا	٢٠١١	% ٩٠,٣	% ٧٧,٧	% ٨٤,١
تونس	٢٠١٠	% ٨٧,٤	% ٧١,٠	% ٧٩,١
الإمارات العربية	٢٠٠٥	% ٨٩,٥	% ٩١,٥	% ٩٠,٠
اليمن	٢٠١١	% ٨٢,١	% ٤٨,٥	% ٦٥,٣

وقد وضع مؤتمر جوميتيان خطة "التعليم للجميع" قبل عام ٢٠٠٠م، ووضعت آليات تنفيذ الخطة في مناطق مختلفة من العالم ومنها المنطقة العربية ضمن برامج ومشروعات عربية تسعى إلى محو أمية الكبار بنسبة تتراوح بين (٢%) و(١٠%) سنوياً إبان عقد التسعينيات، ورغم أن الواقع الحالي يدل على أن نسبة

الأمية في البلاد العربية قريبة من (٣٨٪)، إلا أن عدد الأميين قد يزيد على ما يقرب من (٦٥) مليوناً في عام ٢٠٠٠م، ولهذا ستبقى مشكلة الأمية في البلاد العربية مزمنة وطويلة المدى، ورهينة تخلف المجتمع وتأخر التنمية الشاملة وعدم إلزامية التعليم الأساسي للصغار وعدم الاعتراف بحق التعليم للكبار. وتتفاوت إمكانات الدول العربية في تعلم الصغار ومحو أمية الكبار، فقد تحسن تعليم النساء كثيراً في سورية والأردن، وتتوافر لدى دول مجلس التعاون الخليجي العربي شروط جيدة لمحو الأمية لتوافر الإمكانات المالية والمادية والبشرية، أما بقية الدول العربية، فما زالت تعترض تعليم الكبار فيها لدى فئات من المحرومين كالنساء الريفيات والمعوقين والبدو معوقات كثيرة. وتولي الحكومات العربية والمنظمات العربية والدولية والمنظمات الشعبية اهتماماً خاصاً في برامجها لمحو أمية النساء الريفيات وتعميم التعليم، وقد حازت منظمات شعبية عديدة وأفراد في المنطقة العربية جوائز عالمية على الجهود الطوعية المبذولة في مجال محو الأمية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

ويبدو أن الدول العربية ما زالت تهمل تمويل تعليم الكبار؛ إذ تخصص له أقل من (١٪) من ميزانياتها، في حين تصل ميزانية تعليم الصغار في بعض الدول العربية إلى ما يقرب من (٣٥٪) من ميزانياتها. وما زال (٧٥٪) من الإفريقيين و(٥٠٪) من الآسيويين أميين، وهناك (١٠) دول في العالم منها دولتان عربيتان تزيد نسبة الأمية فيها على (٨٠٪)، في حين انخفضت نسبة الأمية في المناطق النامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بسرعة في أواخر القرن العشرين. وتدل الإحصائيات الأمريكية في أواسط الثمانينيات على وجود ما يقرب من (٢٠) مليون أمريكي لا يستطيعون القراءة بمستوى يوازي مستوى الصف الرابع الابتدائي، وأن الفقراء يزدادون فقراً، إلا أن تزايد سيطرة شبكات الإعلام والمعلومات قد يزيد من فرص التعلم والاتصال بين الناس، مما يضع في أيدي الناس إمكانات تقانة أوسع للتعلم الذاتي عن بعد، وهذا ما

دفع كثيرًا من الباحثين إلى اقتراح إدخال مفهوم "محو الأمية المعلوماتية أو الحاسوبية"، ووضع متطلبات جديدة لمحو الأمية.

ويرى المتشائمون أن إمكانيات وسائل الإعلام والمعلومات الإلكترونية لا تتوافر إلا لدى الأثرياء والدول القادرة ماديًا ومعلوماتيًا، أما الدول النامية فستزداد فقرًا، وستزداد الفجوة المعرفية بينها وبين الدول المتقدمة، في حين يرى المتفائلون أن التقانات المتعددة المتوافرة ستزيد من فرص تقدم الأمم النامية.

ويمكن للتضامن العربي في مجال المعرفة أن يستفيد من الانفتاح على شبكات المعلومات في تسريع تعليم الكبار ومحو أميتهم وبالتالي تنمية البلاد العربية اقتصاديًا واجتماعيًا، وربما يسهم التعلم الذاتي في تحسين التعليم المفتوح للكبار وزيادة ثقافة الأفراد، إذ يمنح فرصًا أكبر للمتعلمين الكبار لمواصلة التعلم الذاتي المستمر مستفيدين من الإمكانيات المتاحة للفرد في الحياة. وتبقى قضية الأمية ومحو الأمية من المشكلات التربوية والاجتماعية والتنموية المزمنة في العالم، وقد أوصى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بكين في أيلول عام ١٩٩٥م، بتخفيض معدل الأمية بين الإناث إلى نصف المعدل المسجل عام ١٩٩٠م، مع التركيز على المرأة الريفية والمهاجرة واللاجئة والمشردة في الداخل والمعوقة، وتوفير فرص التعليم الابتدائي للجميع، وإزالة الفجوة بين الجنسين في مجال الإلمام الأساسي والوظيفي بالقراءة والكتابة. وقد حث المؤتمر الراشدين على التعلم، كما دعا إلى ربط تعليم القراءة والكتابة بتنمية المهارات الحياتية والمعارف العلمية والتقانية، كما دعا إلى التوسع في تعريف القراءة والكتابة وفق الأهداف والمعايير الجديدة بإعطاء الأولوية للتعليم الشامل للجميع في نظام تقاني ييسر التعلم الذاتي للكبار من خلال شبكات الاتصال والشبكة المعلوماتية. ويبقى التوسع في هذا المجال اليوم ومستقبلًا قضية جغرافية جدلية.

محو الأمية في الأردن

يُعدُّ الأردن واحداً من البلدان التي قطعت شوطاً كبيراً في مكافحة الأمية، وذلك إيماناً منه بحق التعليم للجميع حقاً أصيلاً كفله الدستور الأردني، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام الجميع بوصفه مرتكزاً أساسياً في قانون التربية والتعليم، ونتيجة اهتمام الهاشميين بهذه المشكلة منذ صدور الدستور الأردني عام ١٩٥٢م، عندما أوعز صاحب الجلالة الملك الراحل الحسين بن طلال (طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جناته) بتنفيذ برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية في الفرق والوحدات العسكرية، وفي عام ١٩٥٣م، افتتحت وزارة التربية والتعليم صفوفاً ليلية لمحو الأمية وتعليم الكبار، وفي عام ١٩٥٥م، ورد في قانون المعارف في المادة الثالثة والعشرين منه نص صريح بذلك وهو: "تسعى وزارة المعارف العمومية إلى فتح مدارس شعبية غايتها تثقيف الكبار ممن لم تتح لهم فرصة التعلّم أو لم يتمكنوا من مواصلة التعلم في المدارس الابتدائية، ولأجل هذه الغاية تسمح الوزارة باستعمال أبنية المدارس الحكومية في أوقات فراغها لهذا الغرض". وقد أنيطت مهمة الإشراف على برامج محو الأمية في عام ١٩٦٥م، بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؛ حيث أصدرت الدولة نظاماً خاصاً بتعليم الكبار ومحو الأمية، وجعلت حق الإشراف عليه من اختصاص اللجنة العليا لمحو الأمية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتمثل فيها قطاعات الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم والقوات المسلحة والقطاع الخاص.

وقد أعادت الدولة في عام ١٩٦٨م حق الإشراف على برامج محو الأمية لوزارة التربية والتعليم، حيث وضع نظام جديد لتعليم الكبار ومحو الأمية (نظام رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١)، وكان قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ قد أكد في الفقرة (٣) من المادة (٥) على "إنشاء مراكز لتعليم الكبار ولنشر الثقافة العامة في مختلف أنحاء البلاد"، واشتمل هذا القانون أيضاً على فصل خاص بتعليم الكبار هو الفصل السادس عشر الذي نص على أن "تعنى الوزارة بنشر الثقافة بين أفراد الشعب، وذلك بتأسيس مراكز لتعليم الكبار على أساس من رغبتهم تنظم فيها دراسات علمية وثقافية وعملية

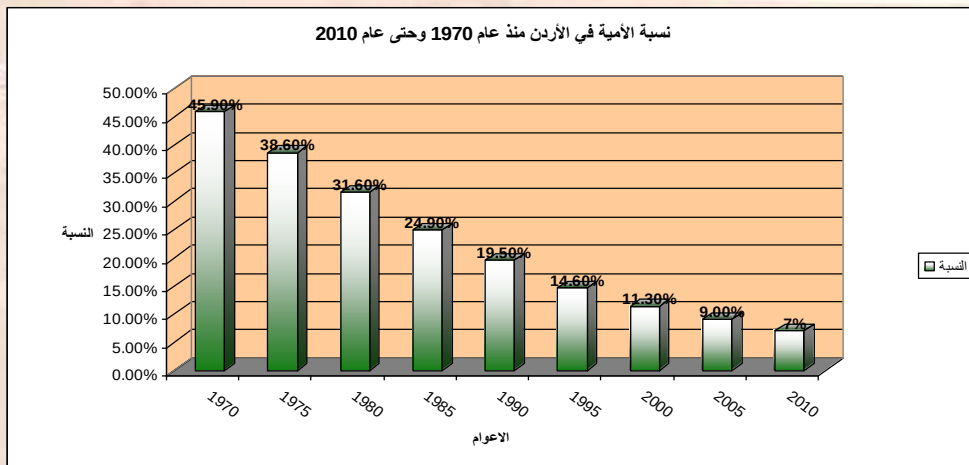
وفنية لإتاحة الفرص للنهوض بمستوى حياتهم بأنفسهم". ثم صدر نظام تعليم الكبار رقم (٢٤) عام ١٩٨٠م، الذي أجاز استخدام الأبنية المدرسية، وتكليف المعلمين بالتدريس، وحدد مدة الدراسة في المراكز بـ (١٦) شهراً للمستوى الذي يعادل الصف الرابع الأساسي، و (١٦) شهراً لمرحلة المتابعين، ونصّ كذلك على أن يكون التدريس في المراكز لمدة خمسة أيام في الأسبوع، بمعدل ساعتين في اليوم الواحد. ثم صدر نظام برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية رقم (٨١) لسنة ٢٠٠٥م الذي كان من أبرز بنوده الرئيسة رفع مكافآت العاملين بالمراكز. كما سنّت التشريعات التي تفرض إلزامية التعليم ومجانيته لمدة ست سنوات في سنة ١٩٥٢م، ثم أصبحت المدة الإلزامية سنة ١٩٦٤م، تسع سنوات، وبعد المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي الذي عقد في عمان سنة ١٩٨٧م، تم اعتماد بنية التعليم الجديدة منذ العام ١٩٨٩/١٩٩٠م؛ حيث أصبحت إلزامية التعليم عشر سنوات.

واستمرت هذه الجهود واضحة جلية في عهد صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله ورعاه) الذي يدعو باستمرار إلى ضرورة معالجة مشكلة الأمية؛ لما تفرزه من انعكاسات سلبية على الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ولما تسببه أيضاً من عقبات أمام برامج التنمية المستدامة، فكانت التوجيهات الملكية السامية تحثّ دوماً على علاج هذه المشكلة بخطة مدروسة مبرمجة تمثلت في إغلاق الرافد الذي يغذي الأمية، وهم الطلبة الذين يتسربون من المدارس قبل امتلاكهم المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، حيث صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على نظام جديد لبرنامج تعليم الكبار ومحو الأمية رقم (٨١) للسنة ٢٠٠٥م.

وتكلّلت هذه الجهود بأن تمّ التوسع في إنشاء المؤسسات التربوية حتى شملت مناطق المملكة كافة، وفي الوقت ذاته عملت وزارة التربية والتعليم على افتتاح مراكز لتعليم الكبار ومحو الأمية وتوسعت فيها حتى شملت جميع أرجاء المملكة، وذلك لتوفير الفرص التعليمية للمواطنين الذين حالت ظروفهم دون مواصلة تعلمهم عندما كانوا في

سن التعليم المدرسي وأصبحوا يشكلون عائقاً أمام برامج التنمية رغم رغبتهم بمواصلة التعلم، حيث دأبت الوزارة على فتح صفوف دراسية ومراكز لتعليم الكبار ومحو الأمية في أي تجمع سكاني يتوافر فيه (١٠) دارسين، كما قامت بوضع الإجراءات الكفيلة للحدّ من تسرب الطلبة من مرحلة التعليم الأساسي.

وقد سار الأردن بخطوات متطورة لخفض نسبة الأمية عندما بلغت ما يقرب من (٨٨٪)؛ حيث تم البدء بتخفيضها عند صدور الدستور الأردني المعدل في عام ١٩٥٢م، حين أوعز جلالة المغفور له -بإذن الله تعالى- الملك الحسين بن طلال المعظم بفتح مراكز لتعليم الكبار ومحو الأمية في الوحدات والألوية العسكرية أولاً، واستمر اهتمام القيادة الهاشمية بموضوع تعليم الكبار ومحو الأمية حتى عهد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، لتصبح هذه المراكز منتشرة في أنحاء المملكة جميعها (بواديها وأريافها ومدنها) تقدم الخدمة التعليمية للأُميين من سن ١٥ سنة فما فوق، مما أدى إلى خفض نسبة الأمية في وقتنا الحاضر حيث وصلت عام ٢٠١٢م، إلى (٦,٧٪)، وبواقع (٣,٥٪) للذكور و(١٠٪) للإناث. ويبين الرسم البياني الآتي نسبة الأمية خلال العقود الأربعة الماضية:



وقد كان اهتمام الوزارة ببرنامج تعليم الكبار ومحو الأمية من أن هذا البرنامج يشكل القاعدة والأساس لأي نوع من أنواع التعليم اللاحقة سواء كانت أكاديمية أو مهنية،

ولكونه إجراءً تعليمياً يعالج الأوضاع التعليمية لدى المواطنين الكبار، ولأنه العلاج لمشكلة الأمية التي تؤثر في المجتمع تأثيراً سلبياً وتبرز آثارها في التخلف الحضاري وعدم القدرة على مواكبة المتغيرات المتلاحقة والتطورات السريعة في هذا العصر، والتي تترك بصماتها في مناحي الحياة جميعها ولاسيما برامج التنمية الشاملة. ونظراً لأهمية هذا النوع من التعليم فقد عملت وزارة التربية والتعليم على إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع شاملة لمحو الأمية تساعد البرنامج العام وتعمل على خفض نسبة الأمية في الأردن إلى (٥٪) أو أقل بحلول العام ٢٠١٥م، وفي الوقت ذاته أخذ النظام التربوي الأردني بمبدأ التربية المستدامة لمنع ارتداد المواطنين الذين امتلكوا مهارات القراءة والكتابة والحساب إلى الأمية، فأضافت لهم سنتين دراسيتين في "مرحلة المتابعة".

واقع برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية في المجال الأكاديمي

تشرف وزارة التربية والتعليم على هذا البرنامج منذ عام ١٩٦٨م، من خلال قسم التعليم غير النظامي، حيث تقوم بتقديم مجموعة من الفرص التعليمية للمواطنين الذين حرّموا من التعليم يوم كانوا في سنّه، وأصبحوا يشكلون رغم إرادتهم عقبة كبيرة في وجه خطط التنمية الشاملة للمجتمع، وذلك من خلال حلقة متكاملة من البرامج التعليمية تبدأ من الأول الأساسي حتى الثانوية العامة في إطار تربية مستمرة من خلال برامج محو الأمية وما بعد الأمية.

برنامج محو الأمية

برنامج محو الأمية من أكبر البرامج التعليمية التي تقدم للكبار، فهو يشمل القاعدة الأساسية ويشكل اللبنة الأولى لأي نوع من أنواع التعليم أو التدريب، إذ لا يستطيع الأمي مواصلة دراسته أو تدريبه دون امتلاك المهارات الأساسية، ويستمد هذا البرنامج فلسفته وأهدافه من فلسفة وأهداف التربية في الأردن، كما يستمد مشروعية العمل به من جميع المراتب التشريعية بدءاً بالدستور ومروراً بقانون التربية والتعليم وانتهاءً

بالأنظمة والتعليمات، ويقدم البرنامج لملتحيه الكتب والقرطاسية وبعض الحوافز مجاناً.

وقد عملت وزارة التربية والتعليم في هذا المجال بأسلوبين هما:

الأسلوب الوقائي

يتمثل في توفير التعليم الأساسي المجاني والإلزامي لجميع أفراد المجتمع الذين هم في سن التعليم المدرسي ، وقد بدأت وزارة التربية والتعليم العمل على إلزامية التعليم لمدة ست سنوات منذ سنة ١٩٥٢م، وفي عام ١٩٦٤م، صدر قانون التربية والتعليم الذي عمل على تمديد إلزامية التعليم ومجانيته لتسع سنوات، وفي عام ١٩٨٧م، بعد مؤتمر التطوير التربوي الأول (٦-٧) أيلول عام ١٩٨٧م، مددت إلزامية التعليم لعشر سنوات لتشمل مرحلة التعليم المجاني الإلزامي لجميع الفئات العمرية من سن السادسة حتى السادسة عشرة. وبذلك يكون النظام التربوي الأردني قد عمل على إغلاق الرافد الذي يغذي حجم الأمية، وعمل على خفضها تدريجياً مع فتح القنوات بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي.

الأسلوب العلاجي

يقسم هذا البرنامج من حيث المستوى التعليمي إلى مرحلتين : المرحلة الأولى تسمى مرحلة المبتدئين، ومدة الدراسة فيها (١٦) شهراً أو عامين دراسيين يمنح المتخرج منها شهادة دراسية تعادل شهادة الصف الرابع الأساسي، والمرحلة الثانية تسمى مرحلة المتابعين ، ومدة الدراسة فيها (١٦) شهراً أو عامين دراسيين، يمنح المتخرج منها شهادة تعادل شهادة الصف السادس الأساسي.

وفي ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٧م، بأن يعدّ عام ١٩٩٠م، عامًا دوليًا لمحو الأمية، وانسجاماً مع خطة التطوير التربوي التي انبثقت عن المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي الذي عقد في عمان في الفترة من (٦-٧ أيلول) عام ١٩٨٧م، بشأن تعميم التعليم الأساس ومحو الأمية بحلول العام ٢٠٠٠م، فقد قامت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ مشاريع شاملة لمحو الأمية ومساندة للبرنامج العام للتسريع

بالخلاص من مشكلة الأمية، وتهدف هذه المشاريع إلى تزويد الدارس بمهارات القراءة والكتابة والثقافة المهنية لرفع مستواه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. وتتلخص هذه المشاريع في:

١- مشروع محو الأمية في غور الأردن، الذي يهدف إلى محو أمية (١٢,٠٠٠) مواطن وتزويدهم بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب والثقافة المهنية والتثقيف الصحي والاجتماعي، وإكسابهم مهارات في أساليب الزراعة ووقاية النباتات.

٢- مشروع محو الأمية في لواء مادبا، الذي يهدف إلى التغلب على مشكلة الأمية في هذه المنطقة من خلال محو أمية (٥,٠٠٠) مواطن، وتزويدهم بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب والثقافة المهنية والتثقيف الصحي والاجتماعي، وإكسابهم مهارات في أساليب الزراعة وتربية الماشية، وأساليب التعامل مع السائحين.

٣- مشروع محو الأمية في منطقة معان، والذي يهدف إلى محو أمية (٦,٥٠٠) مواطن، وتزويدهم بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب والثقافة المهنية والتثقيف الصحي والاجتماعي، وإكسابهم مهارات في أساليب الزراعة وتربية الماشية، وأساليب التعامل مع السائحين.

٤- مشروع محو الأمية وتعليم الكبار في قرى ريفية مختارة، يتضمن هذا المشروع توفير التعليم والثقافة المهنية والصحية والاجتماعية للأمية في (٦٠) قرية بالمملكة، حيث يصل عدد المستفيدين من هذا البرنامج إلى ما يقرب من (١٤,٤٤٨) مستفيداً.

فلسفة وأهداف برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية

يستمد هذا التعليم فلسفته وأهدافه من فلسفة وأهداف التربية والتعليم في الأردن، حيث تستند هذه الفلسفة على أسس احترام كرامة الفرد وحرية، وتقدير المصلحة العامة

للمجتمع، كما تقوم على العدل الاجتماعي، وإتاحة الفرص المتساوية في التعليم لجميع أبناء الأردن وبناته، واحترام الحرية والنظام الديمقراطي الذي يتيح للمواطنين أن يسهموا في حكم أنفسهم وإدارة شؤونهم في شتى الميادين، على أساس من المعرفة والمصلحة المشتركة.

كما تتبثق عن هذه الفلسفة في هذا الميدان أهداف عامة تتمثل في إعداد المواطن الصالح المتمسك بجميع حقوق المواطنة الصالحة، وتنمية مهارات نقل الأفكار بسهولة إلى الآخرين من خلال التعبير الكتابي، ومساعدة الفرد على النمو السوي (جسمياً وعقلياً واجتماعياً وعاطفياً)، ورفع المستويات الصحية والاقتصادية والترويحية، وفهم البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية، متدرجاً من البيت فالقرية فالمدينة فاللواء فالمحافظة فالأردن فالوطن العربي الكبير فالمجتمع الإنساني.

أما الأهداف الخاصة للبرنامج فتتمثل في العمل على:

- خفض نسبة الأمية بين (٠,٥ - ١%) سنوياً لتصل إلى (٥%) أو أقل في العام ٢٠١٥م.
- الإسهام في تعميم التعليم.
- رفع المستوى الثقافي والعلمي لدى الدارسين.
- محاولة توفير فرص عمل مناسبة ومحاربة البطالة.
- تنمية وتطوير المجتمع من خلال إكساب الملتحقين بالبرنامج مهارات الحياة الأساسية والضرورية.

مناهج وكتب محو الأمية

إن قدم وعدم حداثة مناهج وكتب محو الأمية كان من أبرز المشكلات التي واجهت برنامج محو الأمية؛ حيث تجاوز عمرها الثلاثة عقود، مما دفع وزارة التربية والتعليم إلى تطوير كتب ومناهج محو الأمية في العام ٢٠٠٩م، والتي تشمل اللغة العربية والتربية الإسلامية والرياضيات والثقافة العامة ومهارات استخدام الحاسوب واللغة الانجليزية، وذلك سعياً منها لمعالجة الأمية بمفهومها المعاصر، ولتتمكّن المتعلّم ويصبح قادراً على التعامل والتعايش مع ظروف الحياة المعاصرة، وصنع القرار وحلّ مشكلاته بنفسه على أسس منهجية سليمة، وتفعيل مهارات القيادة والتواصل الاجتماعي البناء المتمثّل بالقدرة على الحوار والتعاون ونقل أفكاره إلى الآخرين بسهولة والتأثير فيهم إيجابياً، وتحسين الوضع الاقتصادي على المستويين: الفردي، والوطني، وكلّ ذلك لأخذ الدور في بناء مجتمع معلوماتي سليم يسهم بدوره - بوصف العالم قرية صغيرة - في تنمية المجتمع الإنساني.

وقد رأت الوزارة - بما يتفق ومقتضيات التطوير - ضرورة وضع مناهج جديدة لتعليم الكبار ومحو الأمية تواكب حاجات الفئة المستهدفة وخصائصها النفسية والنمائية، وتمكنها من أداء دورها الجديد في عملية التعلم؛ فتسهم بفعالية في دفع عجلة التنمية المستدامة من خلال صقل شخصية الفرد المتكاملة القادرة على المشاركة في عمليات التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، كما تمكّن المعلم من أداء دوره الجديد بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الزمنية التي نعيشها المتمثلة في تفجّر المعرفة، وكثرة مصادرها وتنوّعها والاتصال الوثيق مع تكنولوجيا المعلومات، على أن يكون ذلك انطلاقاً من معطيات اقتصاد المعرفة المؤطّرة بفلسفة التربية والتعليم في الأردن والحضارة العربية الإسلامية ومبادئ الدستور الأردني والتجربة الوطنية الأردنية.

وعليه فإنّ ظروف التطوير تقتضي أن تُبنى مناهج تعليم الكبار ومحو الأمية على مجموعة من الأسس العامة المنطلقة من المفهوم الحديث للقراءة التي أضحت تعني: عملية تعلّم الأفراد كيفية تحقيق أهدافهم الشخصية، وتنمية معارفهم ومهاراتهم

وإمكاناتهم، والمشاركة في المجتمع المحلي والمجتمع الأوسع، في ظل المقولات الأربع: "تعلم لتعرف"، و"تعلم لتعمل"، و"تعلم لتكون"، و"تعلم لتعيش مع الآخرين"؛ وإنّ هذه الأسس يمكن إيجازها في ما يلي:

أ- الأساس المعرفي

يستهدف برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية تزويد المتعلم بقدر من المعارف والمهارات التي تعينه على أن يصبح فرداً متنوّراً (Literate)، وعلى هذا فإنّ البرنامج سيقوم على فكرة التتوير (Literacy) بأشكاله المتنوعة، كالتتوير الهجائي (اللغوي)، والعلمي (إمداد الفرد بقدر من الثقافة العلمية)، والبيئي، والحاسوبي.

علماً بأنّ مضامين هذا التتوير - بأشكاله المتنوعة - ينبغي أن تأتي تصريحية نظرية (Declarative) تارة، وعملية إجرائية (Procedural) تارة أخرى، ثم إنّ هذه المضامين النظرية والعملية ينبغي أن تشير إلى مزج المعرفة المتخصصة (Craft Knowledge) بمعرفة الإدراك السليم التي تتأتى للمتعلّم من خلال خبراته الحياتية، كتلك التي تتأتى للفلاح والصانع والعامل.

ب- الأساس الاجتماعي

يجب أن تخاطب مناهج تعليم الكبار ومحو الأمية المتعلّم بوصفه فرداً في مجتمع، ثم تسعى إلى إكسابه مهارات اجتماعية تساعد على صقل شخصيته المتكاملة، وتعينه على أداء دوره في مجتمعه على أتم وجه؛ فيشارك بفعالية في عمليات التنمية على تنوّع أبعادها، ولاسيّما أنّ فئة الكبار لها الأثر الأبرز في بناء المجتمع وصوغ فلسفاته وتشكيل رأيه العام وبناء قياداته، ويكون ذلك من خلال حرص المناهج على توظيف المعارف اللازمة اجتماعياً في المجالات المتعددة: كالمواطنة الصالحة، والثقافة الصحية، والثقافة المهنية، والثقافة السكانية، والثقافة الأسرية، وحقوق الإنسان، وغير ذلك، فيتمثّلها الدارس ويترجمها إلى أنماط سلوكية ومهارات حياتية اجتماعية إيجابية حيّة تعكس عادات واتجاهات وقيماً ترقى به وبأسرته وبمجتمعه، مع مراعاة استيعاب

المناهج للتحوّلات والتغيّرات الاجتماعية ذات العلاقة بالتكنولوجيا والتقنيات العلمية والحضارية.

ج- الأساس النفسي

تُعَدُّ مراعاة الخصائص النفسية والنمائية للفئة المستهدفة من أبرز الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها مناهج تعليم الكبار ومحو الأمية؛ إذ لا يمكن لها أن تحقق أهدافها إلا إذا كانت منطلقة من إشباع حاجات المتعلّمين ورغباتهم وميولهم، وعاملة على احترام كرامتهم وحريّتهم، ومراعية للفوارق الفردية بينهم ولظروفهم النفسية التي يشوبها - في كثير من الأحيان - الخوف والقلق الاجتماعيان؛ كي يتفاعلوا معها ويتمثّلوا بدورهم في العملية التعلّمية التعليمية، وذلك بما تتضمنه هذه المناهج من إستراتيجيات تعلّمية تعليمية وإستراتيجيات تقويمية نوعية توافق حاجات المتعلم وميوله وقدراته وظروفه النفسية، وبما تسعى إلى إكسابه للمتعلّم من مهارات اجتماعية لازمة وضرورية في صورتها: النظرية والتطبيقية.

ويتوقّع من المتعلم بعد إنهاء المرحلتين: المبتدئين والمتابعين أن يكون:

- معزّزاً لقيم الإيمان بالله - سبحانه وتعالى - وانعكاسها في حياته العامة، ومدرّكاً لحقيقة الإسلام والعقيدة والأحكام والشعائر والعبادات والمعاملات التي يقوم عليها، وواعياً بسيرة الرسول - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ومرتبّطاً بالقيم الإسلامية والعربية وتمثّلها خلقاً ومسلّكاً.
- معزّزاً باللغة العربية؛ بأن يعدّها قيمة حضارية وجودية، وبأن يعدّها أداة تواصل اجتماعي.
- مدرّكاً للحقائق والوقائع الأساسية المتعلقة بتاريخ الأمة الإسلامية والعربية والشعب الأردني في عمقه العربي والإسلامي بوجه خاص، والإنساني بوجه عام.

- محباً للوطن ومنتمياً إليه ومعتزاً به وبقيادته الهاشمية، وقادراً على المشاركة في حلّ مشكلاته والمحافظة على أمنه واستقراره ومكتسباته، والإسهام في بناء مؤسساته.
- مكتسباً مفاهيم ومعارف ومهارات حياتية أساسية، وقادراً على ربطها بالحياة.
- قادراً على استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة في تعلّمه وتواصله مع الآخرين.
- قادراً على استخدام التعلّم الذاتي والمستمر.
- قادراً على الإسهام في عمليات التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمعه والمجتمع الإنساني.
- مبدئياً قيماً واتجاهات وسلوكات إيجابية تجاه نفسه، ومجتمعه، ووطنه، والمجتمع الإنساني.

إنجازات برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية

اهتمت وزارة التربية والتعليم بالتعليم غير النظامي لدوره الكبير في تعميم التعليم، ولأنه يقدم الخدمات التعليمية للمواطنين الكبار الذين فاتتهم فرص التعليم، وقد جاء هذا الاهتمام تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، وتوصيات مؤتمر التطوير التربوي الأول، وخطط التطوير التربوي الفرعية.

ونتيجة لهذه العناية فقد حقق هذا النوع من التعليم إنجازات رئيسة وملموسة في جميع مجالاته، وهي:

أ- الإنجازات الكمية

توضح الجداول التالية نسبة الأمية العامة في الفئات العمرية (١٥) سنة فأكثر في الأردن منذ عام ١٩٦١م، وحتى عام ٢٠١٢م:

النسبة	العام	النسبة	العام	النسبة	العام
٪١١,٧	١٩٩٩	٪٢٦,٣	١٩٨٤	٪٦٧,٦	١٩٦١
٪١١,٣	٢٠٠٠	٪٢٤,٩	١٩٨٥	٪٤٥,٩	١٩٧٠
٪١١,٠	٢٠٠١	٪٢٣,٨	١٩٨٦	٪٤٤,٣	١٩٧١
٪١٠,٣	٢٠٠٢	٪٢٢,٦	١٩٨٧	٪٤٣	١٩٧٢
٪٩,٩	٢٠٠٣	٪٢١,٣	١٩٨٨	٪٤١,٥	١٩٧٣
٪٩,١	٢٠٠٤	٪٢٠	١٩٨٩	٪٤٠,١	١٩٧٤
٪٩,٠	٢٠٠٥	٪١٩,٥	١٩٩٠	٪٣٨,٦	١٩٧٥
٪٨,٩	٢٠٠٦	٪١٨,٧	١٩٩١	٪٣٧,٢	١٩٧٦
٪٧,٩	٢٠٠٧	٪١٧,٨	١٩٩٢	٪٣٥,٨	١٩٧٧
٪٧,٧	٢٠٠٨	٪١٦,٧	١٩٩٣	٪٣٤,٣	١٩٧٨
٪٧,٢	٢٠٠٩	٪١٥,٦	١٩٩٤	٪٣٣,١	١٩٧٩
٪٧	٢٠١٠	٪١٤,٦	١٩٩٥	٪٣١,٦	١٩٨٠
٪٦,٧	٢٠١١	٪١٣,٧	١٩٩٦	٪٣٠,٣	١٩٨١
٪٦,٧	٢٠١٢	٪١٢,٧	١٩٩٧	٪٢٩	١٩٨٢
		٪١٢	١٩٩٨	٪٢٧,٧	١٩٨٣

جداول تبين نسبة الأمية العامة في الفئات العمرية (١٥) سنة فأكثر في الأردن منذ عام ١٩٦١م وحتى عام ٢٠١٢م.

ويوضح الجدول التالي عدد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية وعدد الملتحقين بها حسب الجنس للأعوام الدراسية من ١٩٦٧/١٩٦٨ م، إلى ١٩٩٤/١٩٩٥ م:

عدد الملتحقين بالمراكز			عدد مراكز محو الأمية			العام الدراسي
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
٣٤٠٣	١٩٣٠	١٤٧٣	١٥٥	٨٢	٧٣	١٩٦٨/١٩٦٧
٢٥٦٧	١٥٥٤	١٠١٣	١٢٩	٧٥	٥٢	١٩٦٩/١٩٦٨
٣١٧٨	١٩٦٨	١٢١٠	١٦٠	٩٦	٦٤	١٩٧٠/١٩٦٩
٢٩٦٨	١٥٦٣	١٤٠٥	١٧٠	٩٠	٨٠	١٩٧١/١٩٧٠
٣٩٢٠	٢١٣٥	١٧٨٥	١٩٨	١١٠	٨٨	١٩٧٢/١٩٧١
٤١٤٢	٢٣٥٨	١٧٨٤	٢١٦	١٢٠	٩٦	١٩٧٣/١٩٧٢
٤١٩٨	٢٤٣١	١٧٦٧	٢٢١	١٢٤	٩٧	١٩٧٤/١٩٧٣
٦٢٠٤	٢٨٩٤	٣٣١٠	٣٠٥	١٤٥	١٦٠	١٩٧٥/١٩٧٤
٦٧٥٦	٣٦٤٤	٣١١٢	٣٧٣	١٩٥	١٧٨	١٩٧٦/١٩٧٥
٦٩٤٧	٤١٩١	٢٧٥٦	٤٢٦	٢٥٠	١٧٦	١٩٧٧/١٩٧٦
٧٨١١	٤٩٧٠	٢٨٤١	٤٧٠	٣٠٧	١٦٣	١٩٧٨/١٩٧٧
٨٧٣٣	٦٧٦٧	١٩٦٦	٤٧٩	٣٦٧	١١٢	١٩٧٩/١٩٧٨
١٠١٦٤	٨٢١٩	١٩٤٥	٦١٥	٤٨٥	١٣٠	١٩٨٠/١٩٧٩

عدد الملتحقين بالمراكز			عدد مراكز محو الأمية			العام الدراسي
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
١١٠٣٤	٩٠٥٧	١٩٧٧	٦٥١	٥٣٠	١٢١	١٩٨١/١٩٨٠
٨٩١١	٧٥٧٢	١٣٣٩	٥٦٠	٤٨٦	٧٤	١٩٨٢/١٩٨١
٩٠٥٤	٧٥٣١	١٥٢٣	٥٥٨	٤٧١	٨٧	١٩٨٣/١٩٨٢
٩٣٧٤	٨٠٢٣	١٣٥١	٥٤١	٤٦٥	٧٦	١٩٨٤/١٩٨٣
٩٧٢٦	٧٩٨٤	١٧٤٢	٥٤٤	٤٥٦	٨٨	١٩٨٥/١٩٨٤
٨٩٥٦	٧٦٢٢	١٣٣٤	٥٥٩	٤٨١	٧٨	١٩٨٦/١٩٨٥
١١٨٧٩	٩٩٣٥	١٩٤٤	٧٣٢	٦١٧	١١٥	١٩٨٧/١٩٨٦
١١٤٩٨	٩٨٠١	١٦٩٧	٦٨٧	٥٩٥	٩٢	١٩٨٨/١٩٨٧
١٠٤٧٦	٩٠٥٠	١٤٢٦	٦٣٤	٥٥٠	٨٤	١٩٨٩/١٩٨٨
٩٩٨١	٨٨٦٦	١١١٥	٤٨٤	٤٢٩	٥٥	١٩٩٠/١٩٨٩
١١٥٥٩	١٠٣١١	١٢٤٨	٦٣٧	٥٦٨	٦٩	١٩٩١/١٩٩٠
١٠٨٦٨	٩٧٠٢	١١٦٦	٦٣٦	٥٦٧	٦٩	١٩٩٢/١٩٩١
١٠٠٤١	٨٧٢٩	١١٣٠٢	٥٨١	٥١٤	٦٧	١٩٩٣/١٩٩٢
١٠٥٤١	٩٢٠٨	١٣٣٣	٦٧١	٥٩٦	٧٥	١٩٩٤/١٩٩٣
١٠٥١٨	٩٣٦٨	١١٥٠	٥٧٦	٥٢١	٥٥	١٩٩٥/١٩٩٤

كما يوضح الجدول التالي عدد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية وعدد الملتحقين بها، وكذلك نسب الأمية التفصيلية حسب الجنس للأعوام الدراسية من ١٩٩٥/١٩٩٦م إلى ٢٠١٢/٢٠١٣م:

نسبة الأمية التفصيلية				عدد الملتحقين بالمراكز			عدد مراكز محو الأمية			العام الدراسي
السنة	ذكور	إناث	العامة	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
١٩٩٦	%٨,٨	%٢٠,٦	%١٣,٧	١٠٥٥٩	٩٤٩٩	١٠٦٠	٥٧٣	٥٢١	٥٢	١٩٩٦/١٩٩٥
١٩٩٧	%٧,٦	%١٩,٢	%١٢,٧	١١٤٧٥	١٠٢٩٦	١١١٧٩	٦٥٩	٥٨٦	٧٣	١٩٩٧/١٩٩٦
١٩٩٨	%٦	%١٧,٦	%١٢	٩١١٦	٨٢٩٣	٨٢٣	٥٦٧	٥٠٨	٥٩	١٩٩٨/١٩٩٧
١٩٩٩	%٦,٥	%١٨,٤	%١١,٧	٧٨٢٢	٦٧٧٢	١٠٥٠	٤٩٦	٤٣٨	٥٨	١٩٩٩/١٩٩٨
٢٠٠٠	%٥,٧	%١٦,٢	%١١,٣	٦٣٩٠	٥٥٤٢	٨٤٨	٤٥٩	٤٠٣	٥٦	٢٠٠٠/١٩٩٩
٢٠٠١	%٥,٦	%١٦,٢	%١١,٠	٥٤٨٣	٤٩٦٨	٥١٥	٣٧٥	٣٤٧	٢٨	٢٠٠١/٢٠٠٠
٢٠٠٢	%٥,٤	%١٥,٢	%١٠,٣	٤٤٦٩	٣٨٧٩	٥٩٠	٣٣٨	٣٠٦	٣٢	٢٠٠٢/٢٠٠١
٢٠٠٣	%٥,١	%١٤,٨	%٩,٩	٤٦٨٠	٤١٣٠	٥٥٠	٣٦٢	٣٣٠	٣٢	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٢٠٠٤	%٤,٥	%١٤,١	%٩,١	٤٢٠٠	٣٥٨٢	٦١٨	٣٣٣	٢٩٠	٤٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٢٠٠٥	%٤,٨	%١٣,٣	%٩,٠	٣٨٢١	٣٤١٥	٤٠٦	٣٢٤	٢٩١	٣٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٢٠٠٦	%٤,٨	%١٣	%٨,٩	٣٥٦٠	٣١٦٣	٣٩٧	٢٧٧	٢٤٥	٣٢	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٢٠٠٧	%٤,٣	%١١,٦	%٧,٩	٥٦٣٦	٤٨٠٩	٨٢٧	٤١٤	٣٧٦	٣٨	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٢٠٠٨	%٤,١	%١١,٤	%٧,٧	٦٤٥٧	٦٠٠٢	٤٥٥	٤٣١	٤١٢	١٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٢٠٠٩	%٣,٧	%١٠,٨	%٧,٢	٦١٢٨	٥٥٣٠	٥٩٨	٤٧٣	٤٤٤	٢٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٢٠١٠	%٣,٧	%١٠,٣	%٧	٥٥٨٣	٥٢٣٣	٣٥٠	٤٧٠	٤٤٤	٢٦	٢٠١٠/٢٠٠٩
٢٠١١	%٣,٦	%٩,٩	%٦,٧	٥٨٧٨	٥٥٢٣	٣٥٥	٤٩٧	٤٦٩	٢٨	٢٠١١/٢٠١٠
٢٠١٢	%٣,٥	%١٠	%٦,٧	٦٢٦١	٥٧٤٤	٥١٧	٥٠٤	٤٦٤	٤٠	٢٠١٢/٢٠١١
				٥٢٧٤	٤٩٥٦	٣١٨	٤٩٧	٤٦٩	٢٨	٢٠١٣/٢٠١٢

ب- الإنجازات النوعية

لقد أسهمت برامج تعليم الكبار ومحو الأمية التي أعدتها وزارة التربية والتعليم في معالجة العديد من القضايا والمشكلات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع على حد سواء؛ فمن الناحية التعليمية أسهمت هذه البرامج في توفير فرص التعليم للذكور والإناث على حد سواء وهو الأمر الذي أدى إلى تعميق الوعي الوطني والقومي لديهم محققاً العدل والمساواة فيما بينهم تحقيقاً لأهداف التعليم للجميع، وتنفيذاً سريعاً لخطط التنمية الشاملة، وأسهمت أيضاً بتوفير فرص جيدة للكبار الراغبين في تعويض ما فاتهم من فرص التعليم، وذلك بمعالجتها بعض الإفرازات السلبية للتعليم النظامي المدرسي، إذ أمكن من خلاله تدارك ما قصر أو عجز عن تحقيقه التعليم النظامي لأعداد كبيرة من المواطنين وهم في سن التعليم.

وبالتكامل الرأسي والأفقي بين التعليمين النظامي وغير النظامي من خلال التعلم متعدد القنوات والتعلم الذاتي والتقنيات، سعت هذه البرامج إلى تحقيق التكامل بين مؤسسات وبرامج التعليمين النظامي وغير النظامي، وذلك من خلال الجمع بين التدريب والتعليم، مما أدى إلى الإسهام في تنمية شخصية الفرد المتكاملة القادرة على المشاركة في عمليات التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أسهمت هذه البرامج في تفعيل ديمقراطية التعليم لضمان تعلم أساسي للمواطنين كافة، وتبني شبكة للتعليم المستمر مدى الحياة ضمن فلسفة واضحة المعالم على أن تكون المؤسسة التعليمية مؤسسة تعتمد نظام التعلم المفتوح الذي يعتمد على شبكات المعرفة ووسائل تكنولوجيا التعلم الجديد والتواصل الفعال مع القطاعات المختلفة، كما أسهمت هذه البرامج في إعداد المعلمين الأكفاء لتولي تدريس هذه الفئة من المجتمع انطلاقاً من أن المعلم المُعدّ والمدرّب يستطيع إيجاد تعلم فعال لدى الفرد، وذلك بعقد مشاغل تعليمية للمعلمين تزودهم بالأساسيات في أساليب التدريس والخصائص النمائية للكبار ضمن خطة مرسومة، وذلك للتعديل من آثار الأمية على الجميع.

أما من الناحية الاجتماعية فقد أكدت هذه البرامج الاهتمام بالفرد والمجتمع على حدٍ سواء؛ فقد أكدت الاهتمام بشخصية الفرد الجسمية والصحية والنفسية، وأكسبته المهارات الاجتماعية والأنشطة اللازمة التي تساعد في مواجهة مشكلات الحياة التي أدت إلى التغيير في سلوكه وأدت إلى العمل على تقدمه وتطوره نحو الأفضل من خلال زيادة الوعي المعرفي والعلمي لديه، وزادت ثقة الفرد بنفسه وحققت مطالب النمو لديه وساعدته في تحقيق دوره الاجتماعي وتغيير أفكاره الخاطئة، مما أدى إلى إكسابه المهارات اللازمة ليستطيع إحداث التغيير لديه ولدى المجتمع نحو الأفضل للنهوض به والعمل على تقدمه، وساعدت هذه البرامج أيضاً على استيعاب التحولات والتغيرات الاجتماعية والمعرفية ذات العلاقة بالتكنولوجيا والتقنيات العلمية والحضارة المختلفة التي تسهم في تقدم المجتمع.

أما من الناحية الاقتصادية فقد أدت هذه البرامج إلى إشباع رغبات الفرد واهتماماته وميوله وزادت من الإنتاجية في العمل حسب ما تتطلبه حاجات المجتمع وسوق العمل، مما أدى إلى رفد المجتمع بالكفاءات المهنية والقوى العاملة المدربة والمؤهلة التي تسهم في نهوضه.

ثانيًا: برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين

يُقاس تطور الأمم بتطور أجهزتها التعليمية، فالتربية الصحيحة هي أساس تنمية العنصر البشري، وبالمعرفة وحدها تكسر الأمم حاجز التكنولوجيا والتطور والتقنية، وتكون قادرة على التكيف والتفاعل الإيجابي مع البيئة التي تعيش فيها.

ولما كان التعليم استثمارًا بشريًا يعود بالنفع على الفرد والمجتمع متمثلًا في النهوض بالتنمية الشاملة ورفع المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فقد عقدت الشعوب الآمال على النظم التعليمية لتحقيق أعلى عائد في الكم والكيف، حتى يسهم النظام التعليمي في تنمية الإنسان محور عملية التنمية بالمجتمع، وذلك بشكل فعال وبكفاءة عالية، ورصدت له الدول إمكانات مادية وبشرية ضخمة؛ إذ بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج القومي الإجمالي أعلى مستوياته في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، حيث بلغت نسبة الإنفاق فيها (٥,٧٪)، تليها دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية بنسبة (٥٪)، أما في الدول العربية مجتمعة فقد كانت نسبة الإنفاق على التعليم (٤,٥٪) من الناتج القومي الإجمالي، وإجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي (٢٥,٧٪).

وعلى الرغم من أن كثيرًا من الدول قامت برصد ميزانيات ضخمة من أجل مواجهة متطلبات العملية التعليمية، إلا أن القطاع التعليمي لم يزل يواجه مشكلات عديدة وعلى رأسها مشكلة التسرب التي أدى بروزها إلى تأخير مسيرة التنمية الشاملة في كثير من تلك البلدان، وإلى زيادة حجم الأمية، وضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع والفرد، وزيادة الاتكالية والاعتماد على الغير في توفير الاحتياجات، وتفاقم حجم المشكلات الاجتماعية، وإضعاف خارطة المجتمع وإفسادها، وتحويل اهتمام المجتمع من البناء والإعمار والتطور والازدهار إلى الاهتمام بمراكز الإصلاح والعلاج والإرشاد، كما أدى التسرب إلى استمرار الجهل والتخلف، وبالتالي سيطرة العادات والتقاليد البالية التي تحدّ وتعوّق تطور المجتمع.

وتُعدُّ مشكلة التسرب ظاهرة عالمية لا يكاد يخلو واقع تربوي منها، وتتفاوت في درجة حدتها من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة دراسية إلى مرحلة أخرى، ومن منطقة إلى أخرى، "فقد كانت نسبة التلاميذ الذين التحقوا بالصف الأول ووصلوا إلى الصف الأخير (٧٩٪) في جنوب وغرب آسيا، و (٦٣٪) في أفريقيا، أما في الدول العربية فبلغت القيم الوسطى (٩٤٪)، وفي آسيا الوسطى (٩٧٪)، وبلغت أكثر من (٩٨٪) في أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا الشمالية.

ورغم أن ظاهرة التسرب من التعليم ذات طابع عالمي وتعاني منها معظم دول العالم، إلا أن المشكلة تكمن في الفروقات الكبيرة بين حجم انتشارها من دولة إلى أخرى وفي الاختلاف الكبير في طبيعة الأسباب التي تقف وراءها، ففي الدول المتقدمة تتراوح نسبة التسرب بين (٠-١٪) وهي تكاد تكون معدومة، وتقع أسبابها في هذه الدول خارج مسؤولية النظام التربوي أو النظام السياسي والاقتصادي، وتتنحصر أسبابها هنا على مستوى نوعي وضيق جدًا مرتبطة بإشكاليات في الأسرة أو في الطالب نفسه، عدا ذلك فإن صرامة الإجراءات القانونية المتبعة للحيلولة دون التسرب تنحصر الظاهرة في حدودها الدنيا، وهو عكس ما يجري في الكثير من دول العالم ومنها الدول العربية، حيث أن التسرب يقوم على خلفية اقتصادية وسياسية وتربوية، وعلى هذا الأساس فقد أخذت الجهود الدولية في العمل على خفض نسبة التسرب، كما أكدت المؤتمرات الدولية على الأعضاء والمشاركين فيها ضرورة العمل على تقليل نسبة التسرب العالمية.

الجهود العالمية لمعالجة التسرب

إيماناً من دول العالم بخطورة مشكلة التسرب وما تفرزه من آثار سلبية تعيق عجلة التنمية و تحول دون تطور المجتمع، وإيماناً منها بأهمية العمل على محو أمية الشباب، وتأهيلهم علمياً ومهنيًا للانخراط بما يمكنهم من الالتحاق بسوق العمل والإسهام في تحقيق نهضة المجتمع وتطوره، فقد أشارت التقارير العالمية في العام

٢٠٠٥م، إلى وجود (٧٢) مليون طفل في سن التعليم غير ملتحقين بالمدارس، وأن قرابة (١٦٪) منهم كانوا ملتحقين سابقاً ثم تركوا المدارس، وقد سارعت هذه الدول للتغلب على هذه المشكلة، فتضافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية والأهلية، وقدمت المنظمات الدولية أشكال الدعم والمساندة كافة، فتبلورت هذه الجهود في تصميم برامج تعليمية تعويضية للطلبة المتسربين، كبرنامج "الفرصة الثانية" الهادف إلى تزويد الشباب المعرضين للخطر بالمعلومات والمهارات اللازمة للحياة، وبرنامج "التعلم بالتدريس الفردي" (سات) المطبق في كولومبيا، وبرنامج "المدارس الإعدادية المفتوحة" في اندونيسيا، ومشروع "التعليم غير الرسمي" المطبق في الفلبين، والبرنامج الأمريكي "جوب ستارت ديمنستريشن" الذي يستهدف المتسربين من المدارس من ذوي مهارات القراءة والكتابة المنخفضة، وبرنامج "تيليسكونداريا" (الثانوية بالتلفزيون) المطبق في المكسيك الذي يقدم مناهج على مدار السنة لطلاب المدارس الإعدادية من خلال التلفزيون في المناطق الريفية.

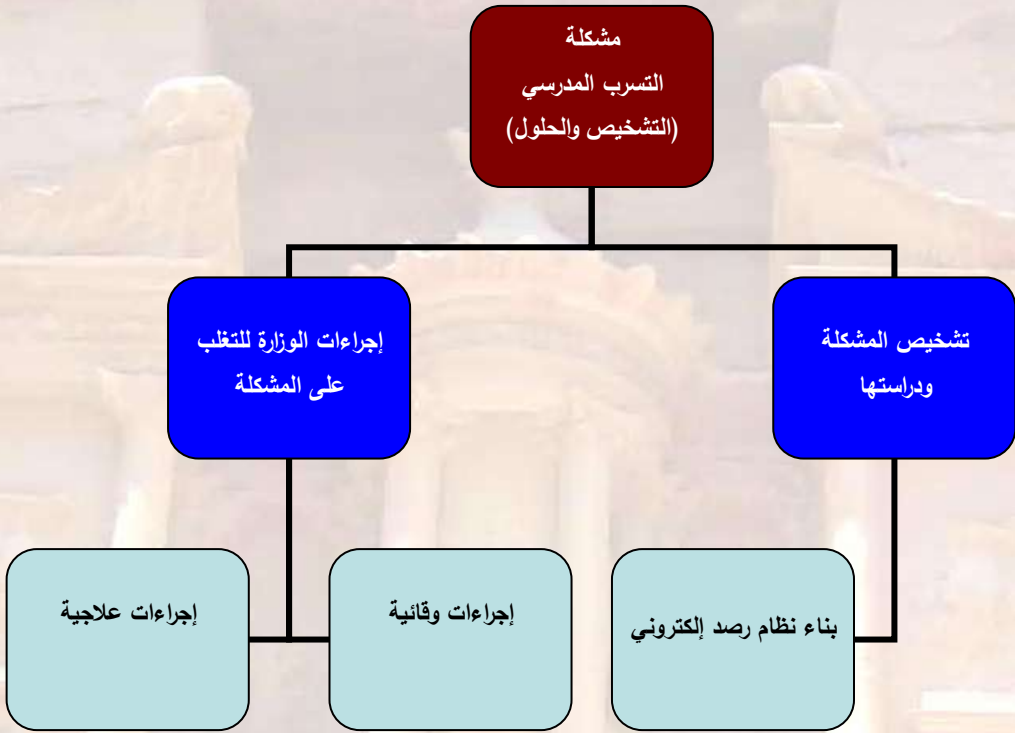
الجهود العربية لمعالجة التسرب

لم تكن الدول العربية بمعزل عن الجهود العالمية المبذولة للقضاء على مشكلة التسرب والهادفة إلى ضمان الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري بمختلف فئاته وشرائحه، حيث أشارت إحصاءات التعليم في الدول العربية إلى أن مشكلة الفاقد التربوي والتسرب تستحوذ على (٢٠٪) من ميزانيات التعليم في تلك الدول، فقد سارعت بعض الدول العربية لتصميم برامج وإطلاق مبادرات من شأنها الحد من تسرب الطلبة المعرضين لخطر التسرب، وتوفير الفرص التعليمية للطلبة المتسربين من المدارس، ففي المملكة العربية السعودية حقق برنامج "مدرسة بلا غياب" في محافظة الزلفي نجاحاً متميزاً من خلال تحقيق عدم الغياب نهائياً إلا بعذر مقبول من إدارة المدرسة، حيث اعتمد البرنامج على الجوائز التحفيزية والجلسات الإرشادية للطلبة، وفي العراق تم تصميم برنامج "التعليم المسرع" لتقديم الدعم للطلبة المتسربين من الدراسة؛ ليتمكنوا

من الحصول على شهادة الدراسة الابتدائية خلال ثلاث سنوات، وكذلك عملت المراكز الاجتماعية للتدريب المهني في السلطة الوطنية الفلسطينية على العناية بالطلبة المتسربين ممن تتراوح أعمارهم بين (١٣-١٦) عاماً من خلال عقد الدورات التدريبية على المهن المختلفة، وفي اليمن تركزت الجهود من خلال برنامج "بدائل" لمكافحة عمل الأطفال من خلال التعليم على إعادة الطلاب العاملين والمتسربين من التعليم إلى الدراسة في التعليم العام والتعليم المهني. وفي العام ٢٠٠٧م، تم إطلاق برنامج "الدمج" أو "الدعم المدرسي" في لبنان بتمويل من الاتحاد الأوروبي لتوفير الدعم الأكاديمي للطلبة من خلال دروس التقوية والأنشطة الإرشادية.

الجهود الأردنية لمعالجة التسرب

يُعدُّ التسرب المدرسي مشكلة خطيرة؛ كونه يشكل تحدياً أمام توفير التعليم للجميع، وعائقاً أمام تحقيق التنمية الشاملة والاستثمار الفعّال لطاقات الشباب وإمكاناتهم، وشكلاً من أشكال الهدر التربوي التي يعاني منها النظام التعليمي، ومؤشراً يعكس مدى تحقق الأهداف التعليمية، وامتلاك الطلبة المهارات الأساسية اللازمة لمواصلة التعلم، أو لتعليم مهنة ما وفق حاجات سوق العمل. وإدراكاً من الوزارة لخطورة الآثار السلبية للمشكلة وأهمية التصدي لها، فقد عملت الوزارة على ترجمة الرؤى والتوجهات اللازمة للتغلب على المشكلة ضمن سلسلة من الإجراءات العلاجية والوقائية حسب ما هو مبين في الشكل التالي:



أ- تشخيص المشكلة ودراساتها، ويتم ذلك من خلال بناء نظام رصد إلكتروني يهدف بناء نظام الرصد الإلكتروني إلى توفير المعلومات الدقيقة والشاملة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار الرشيد، ودعمًا لتحقيق تكافؤ الفرص في التعلم الكمي والنوعي للجميع، واستثمار الموارد المتاحة البشرية والمالية. فقد تم بناء نظام إدارة المعلومات (EMIS) بهدف تحقيق التكامل بين أنظمة المعلومات التربوية والإدارية في مركز الوزارة وتطوير الكفاءة المؤسسية لمركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم و المدارس. ويتم من خلال منظومة التعلم الإلكتروني اتخاذ التدابير والإجراءات التالية:

أولاً: رصد غيابات الطلبة

تتم متابعة التزام الطلبة بالدوام المدرسي، وتُرصَد غياباتهم لضمان عدم انقطاعهم عن الدراسة، حيث يتولى المعلم (مربي الصف) عملية رصد الغيابات بصورة مستمرة وتوثيق ذلك ورقياً في سجل الحضور اليومي للطلبة، ثم توثق إلكترونياً ومن ثم التوثيق الإلكتروني من خلال حساب مربي الصف؛ حيث يتم إدخال غيابات الطلبة على منظومة (eduwave).

ثانياً: متابعة غيابات الطلبة

تتم متابعة الطلبة متكرري الغياب من خلال الإدارة المدرسية والمرشد التربوي، ففي حال تكرار غياب الطالب يتم تنفيذ جلسات إرشادية من خلال المرشد التربوي في المدرسة، ويتم التواصل مع ولي الأمر بإشعاره خطياً أو هاتفياً بغياب الطالب أو بإستدعائه إلى لمدرسة إن لزم الأمر.

ثالثاً: متابعة الطلبة المنقطعين (متكرري الغياب)

تتم متابعة الطلبة المنقطعين ومتكرري الغياب من خلال تنفيذ جلسات إرشادية للتحقق من أسباب الغياب، وإشعار ولي الأمر بتكرار غياب الطالب، وفي حال تجاوز غياب الطالب الحد المسموح به، تتم مخاطبة مدير المديرية التي تتبع لها المدرسة لمخاطبة الحاكم الإداري حسب ما نص عليه قانون التربية والتعليم فيما يتعلق بالزامية التعليم الأساسي.

رابعاً: متابعة الطلبة المتسربين

يتم بدايةً تحويل وضع الطالب التعليمي (ممن زادت نسب غيابهم غير المشروع عن الحد المسموح به وفق الأسس المعمول بها في الوزارة) من خلال حساب مدير المدرسة على منظومة التعلم الإلكتروني (eduwave)، حيث يتم تحويله إلى "متسرب".

خامساً: الربط بين المدرسة والمديرية والإدارة المعنية في مركز الوزارة

عملت وزارة التربية والتعليم على بناء وتوفير نظام معلومات إداري تربوي متكامل يسهم في رسم و توجيه السياسات من خلال توفير المعلومات الدقيقة والشاملة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار الرشيد، ويدعم تحقيق تكافؤ فرص التعلم الكمّي والنوعي للجميع باستثمار الموارد المتاحة البشرية والمالية، فيتم من خلال نظام (EMIS) استخراج المؤشرات التربوية اللازمة، وانطلاقاً من استخدامات نظام الربط الالكتروني يتم الحصول على البيانات كافة المتعلقة بالطلبة متكرري الغياب والمتسربين، وتمكين ولي الأمر من الإطلاع على منظومة التعلم الإلكتروني من خلال حساب خاص يمكن توفيره له.

ب- إجراءات وزارة التربية والتعليم للتغلب على مشكلة التسرب

حرصت وزارة التربية والتعليم على دعم كل الجهود الوطنية الرامية إلى خدمة الإنسان، ومن هذا المنطلق وترجمة لشعار "التربية قضية وطنية" عملياً من خلال تعزيز مشاركة المؤسسات المجتمعية المختلفة في عملية تطوير النظام التربوي ومتابعة فعالياته، فقد عملت وزارة التربية والتعليم جاهدة مع المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بظروف الطلبة المتسربين لتحقيق أهداف التعليم للجميع، ووضع سياسات مساندة ومتبادلة بين القطاعات المختلفة، والسعي إلى الحد من التسرب المدرسي، فإذا تركت هذه الفئة دون رعاية وعناية، فإنه يتشكل ولاسيماً بين أفرادها ثقافة فرعية خاصة مخالفة لثقافة المجتمع وخارجة على القانون والعرف الاجتماعي، ولاسيماً أن هذه الفئة تنسم بالميل إلى العبث والاستهتار بالممتلكات العامة، والمجاهرة بالخروج على الأدب العام والمخالفات المرفوضة المتكررة، وعدم احترام مشاعر الآخرين.

لذا وإيماناً من الوزارة بأهمية تكامل الجهود وانسجام إجراءات العمل اللازمة للحد من مخاطر مشكلة التسرب، تم العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة للحد من مخاطر المشكلة على النحو التالي:

أولاً: الإجراءات الوقائية

قامت الوزارة بإجراءات وقائية عديدة للحد من مشكلة التسرب المدرسي، ومنها:

١. الارتقاء بالتعليم الأساسي وتجويده وتأكيد مفهوم إلزامية التعليم.
٢. إعداد برامج التقوية للمقصرين، والتوسع في فتح غرف مصادر التعلم.
٣. تفعيل برامج الدراسات الصيفية.
٤. تطوير الخدمات الإرشادية المتاحة ولاسيما بخاصة للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.
٥. تطوير المناهج والبرامج التعليمية.
٦. استخدام بدائل العقاب البدني لمعالجة مشكلات الطلبة.
٧. عقد الندوات والمحاضرات للتعريف بأخطار التسرب.
٨. تفعيل دور المجالس البرلمانية.

ثانياً: الإجراءات العلاجية

قامت الوزارة بالتعاون مع منظمات ومؤسسات حكومية وغير حكومية بتنفيذ إجراءات عمل وسياسات تطبيقية تخرج عن كونها توصيات أو نداءات، بل تعدت ذلك من مجرد تطلعات وتوجهات إلى واقع الممارسات العملية الفعلية، ومن هذه البرامج:

١. تنفيذ برنامج التغذية المدرسية، وتتوسع الوزارة في هذا البرنامج سنوياً ليشمل طلبة المرحلة الأساسية كافة، كما تتوسع الوزارة في البرنامج أفقياً على مستوى المناطق الجغرافية لمعالجة سوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تسبب التسرب.
٢. تنويع أساليب التقويم المدرسي لنتعدد طرائق وتقنيات تقويم تحصيل الطلبة، مما يسهم في تقليص نسب الرسوب، وبالتالي زيادة الدافعية لدى الطلبة للبقاء في المدرسة.
٣. تحسين وتطوير المناهج والبرامج التعليمية، بإدخال الأنشطة التعليمية المساندة للمناهج الدراسية، وبإشراك الطالب في التخطيط للأنشطة والمتطلبات التعليمية.

٤. البرامج التعويضية الموازية، وهي برامج تعليمية لمن ترك مقاعد الدراسة ولا يستطيع العودة إلى المدرسة، مثل برامج: الدراسات المنزلية، والدراسات المسائية، ومحو الأمية، وبرنامج "تعزيز الثقافة المتسربين"، وكذلك برنامج "الحد من عمل الأطفال"، وبرنامج "من المدرسة إلى المهن"، وبرنامج "تعزيز مشاركة الطلبة في الحياة المدرسية".

وتعكف الوزارة حاليًا على توفير قاعدة بيانات للمتسربين للوقوف على أسباب التسرب ومحاولة معالجتها، وعليه فقد سجل الأردن مستوى متقدمًا في حسن أدائه التعليمي حسب ما أشارت إليه التقارير العربية والدولية.

برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين

كان لشراكة وزارة التربية والتعليم مع مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط منذ العام ٢٠٠٣ إسهامٌ كبيرٌ في مجال توفير الفرص التعليمية للطلبة المتسربين وتقديم العون لهم من خلال تصميم وبناء وتفعيل برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، بما يحقق إعادة دمجهم مع فئات المجتمع الأخرى، وتأهيلهم علميًا وأخلاقيًا ومهنيًا للانخراط بشكل إيجابي في مجتمعهم، وإيجاد فرص تعليمية تعويضية تشغيلية متاحة لهم.

وخلال الأعوام من ٢٠٠٣-٢٠٠٥ عملت الوزارة ومؤسسة كويست سكوب على استكمال تطوير الأدوات اللازمة للبرنامج من مواد قرائية ومواد تدريبية، وتدريب معلمين مؤهلين للعمل كميسرين في المراكز التعليمية.

وتسعى مذكرة التعاون المشترك ما بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسة كويست سكوب منذ العام ٢٠٠٥ إلى الاستمرار والتوسع بنموذج برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين بما يضمن جودة آليات عمل البرنامج ومخرجاته، وبشكل خاص استثمار منهجية التعليم التشاركي وضمان استمرار عمليات مراجعة وتقييم البرنامج، فتمّ اعتماد مؤسسة كويست سكوب بوصفها جهة مختصة مع إدارة التعليم العام في وزارة التربية والتعليم

للإشراف على أي أنشطة متعلقة ببرنامج الثقافة للمتسربين، وذلك لغايات ضبط جودة منهجية البرنامج ونوعية التدريب. وتم تشكيل لجنة فنية مشتركة للإشراف المباشر على تنفيذ البرنامج والتنسيق مع الجهات العاملة في ميادين تعليم المتسربين.

بناء البرنامج

لقد روعي في بناء البرنامج القول المشهور لأرنست همنغواي: "إذا عرفنا كيف فشلنا نفهم كيف ننجح"، وحرصاً من الوزارة ومؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط على أن يكون الطفل المتسرب المحور الأساسي لمراحل بناء البرنامج كافة، فقد تم الاعتماد على منهجية البحث السريع بالمشاركة للوصول للأطفال المتسربين في أماكن تواجدهم؛ بهدف التعرف إلى روتين حياتهم اليومي، وتحسس مطالبهم، والوقوف على أسباب تسربهم، والسؤال عن تفضيلاتهم والأنشطة المحببة لهم. وقد تم الاعتماد على النتائج التي توصلت إليها عملية البحث السريع والتوصيات التي تضمنتها الدراسات التشخيصية لأسباب التسرب في عملية البناء.

أهداف البرنامج

يسعى البرنامج إلى إكساب الطلبة المتسربين من المدارس ضمن الفئة العمرية من (١٣-١٨) سنة للذكور و(١٣-٢٠) سنة للإناث مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات، وتأكيد على حقوقهم التعليمية المهمة وتطوير نضجهم المهني بإعادة تدريبهم وتأهيلهم وفق معايير تؤهلهم للالتحاق بمؤسسة التدريب المهني.

مدة الدراسة في البرنامج

يمر الدارسون في هذا البرنامج ضمن ثلاث حلقات دراسية الأولى والمتوسطة والنهائية، مدة كل حلقة ثمانية أشهر، الأولى أو الابتدائية يستطيع المشاركون من خلالها اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب، والثانية تتعلق بالثقافة العامة، وهي العلوم والجغرافيا والتاريخ والمهارات الإرشادية، كأسلوب حل المشكلات والحاسوب واللغة الإنجليزية، أما الأخيرة فتركز على النضج المهني بشكل رئيس، حيث يتعرف المشاركون إلى المهن ومتطلباتها، وإلى بعض المهارات المعرفية والحرفية المتعلقة بها. كما يتم التطرق في كل مرحلة دراسية لمواضيع دينية، وذلك لحاجة المشاركين باستمرار (كما كانوا يعبرون) للتعرف إلى بعض الجوانب الروحانية.

المنهاج

تم وضع مجموعة من المواد القرائية، وتم اختيار موضوعاتها من المناهج المطبقة في مدارس وزارة التربية والتعليم، وتم إقرارها في الوزارة بقرار مجلس التربية والتعليم رقم (٢٠٠٤/٥٥) في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٤م، والتي تم إعدادها من قبل متخصصين في المناهج، وتشتمل المواد القرائية التي تدرس للدارسين في الحلقة الأولى من البرنامج على مواد (اللغة العربية، والتربية الإسلامية، والرياضيات، والتربية الوطنية، والتربية المهنية)، وتعادل المواد التي تدرس لصفوف المرحلة الأساسية من الصف الأول حتى الصف الرابع الأساسي، والمنحى التكاملي للحلقة الثانية يعادل المواد من الصف الخامس الأساسي حتى الصف السابع الأساسي، والمنحى التكاملي للحلقة الثالثة يعادل المواد من الصف الثامن الأساسي حتى الصف العاشر الأساسي، إضافة إلى تدريس اللغة الإنجليزية والحاسوب للحلقات جميعها.

طرائق وأساليب التعلم

أكدت نتائج الدراسات التشخيصية لأسباب التسرب أن أساليب وطرائق التدريس التقليدية التي تتمحور حول المعلم وتعدّه محور العملية التعليمية كانت سبباً رئيساً من أسباب التسرب، ولذا حرص القائمون على بناء البرنامج على اختيار أساليب وطرائق تدريسية تأخذ بعين الاعتبار حاجات الطلبة ورغباتهم، وتراعي قدراتهم بعدّهم محوراً رئيساً في العملية التعليمية، حيث تم استخدام منهجية النص (التربية الشعبية) في عملية التعلم، وتم تحليل هذا النص واستخلاص المعرفة منه، وجرى استخدام وسيلة مساندة وهي المواد القرائية على شكل كتيبات، كما تم إعداد نماذج للجلسات وهي ما يسميه البعض في لغة المدربين (خطط الجلسات)، التي تتضمن هدفاً ومخرجاً لكل جلسة والأدوات المستخدمة والنشاط بالتفصيل.

كما يستعين الميسر في الجلسات بمجموعة من الأنشطة الميدانية حسب ما يراه المشاركون مناسباً، وهي عادة ما تكون ممتعة للغاية لأنها غير متاحة لهم في حياتهم اليومية، وتتضمن رحلات جماعية ورسمًا في الطبيعة وسباحة أو درس طبخ أو إعداد وجبة طعام، أي حسب ما يبدعون من تخيل، وهي بالعادة غير مكلفة لكونهم يستخدمون المصادر المتاحة في المجتمع المحلي، كما أنها تعتمد على مشاركات مؤسسات المجتمع المدني والمتطوعين والأسر.

تقويم الطلبة (الدارسين)

يتوجب على الميسر أن يجري تقييمًا يوميًا للجلسات التعليمية للتعرف إلى مدى تواصل المشاركين في الجلسات واستفادتهم واستمتاعهم. وفي بداية تنفيذه لهذه الجلسات يجري الميسر تقييمًا لمهاراتهم الكتابية للتعرف إلى مدى تجانس المشاركين في المهارات.

ومن ضمن متطلبات برنامج "تعزيز الثقافة للمتسربين" إجراء متابعة لكل مرحلة ينهيها المشارك في البرنامج؛ أي إعطاء نسبة مئوية للتواصل والمشاركة الفعالة في الجلسات، ونسبة مئوية أقل للاختبارات ضمن المهارات المعرفية التي اكتسبها

المشارك في البرنامج، وبذلك يحصل المشارك في نهاية المراحل الثلاثة على شهادة لأغراض التحاقه في مؤسسة التدريب المهني في مستوى عامل ماهر. وقد حرص القائمون على بناء البرنامج على استخدام التقويم بأنواعه المختلفة (التقويم القبلي، والتكويني، والبعدي) على النحو الآتي:

١. التقويم القبلي (التشخيصي)

تم تصميم مجموعة من الاختبارات التشخيصية في مادتي الرياضيات واللغة العربية من قبل المختصين في الوزارة لقياس المستوى الأكاديمي للطلبة، والتعرف إلى الحصيلة المعرفية التي يمتلكونها، والاعتماد على مجموعة من الاختبارات النفسية للتعرف إلى ميول واتجاهات الطلبة المتسربين، وقياس مفهوم الذات لديهم، والوقوف على حجم الخبرات الحياتية التي يمتلكونها.

٢. التقويم التكويني

قد تكون الامتحانات سبباً في كره المدرسة والتغيب عنها أو التسرب منها، ولذا فقد استخدم المعلمون أدوات تقييم تعتمد على الملاحظة للحكم على مقدار التغير في سلوك الملتحقين، ومراعاة قدرات الطلبة عند وضع أسئلة الاختبارات، والحرص على تقديم التغذية الراجعة المباشرة للدارسين عن مستوى أدائهم.

٣. التقويم الختامي (النهائي)

يتم تقييم الدارسين في البرنامج وفق مستوى مشاركتهم في الأنشطة والفعاليات التي يتطلبها البرنامج سواء على مستوى الدروس الصفية أو خارج الغرفة الصفية، ويخصص لها (٥٠٪) من مجموع العلامات النهائي، وللحضور والغياب (١٠٪)، وللاختبارات التحصيلية بواقع اختبارين في كل حلقة (٤٠٪).

مواعيد الدوام في المراكز

يتميز الدوام في مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين بالمرونة العالية، إذ يتم تحديد دوام المراكز مساءً وفق ظروف الدارسين ورغباتهم، وبما يتناسب مع أوقاتهم، ولمدة لا تتجاوز ثلاث ساعات يومياً.

الأنشطة والفعاليات التي تقدم في البرنامج

للأنشطة التربوية التي يمارسها الدارسون خارج نطاق الغرفة الصفية في المركز أهمية كبيرة في الترويح عنهم وإشباع ميولهم، وهذا ما أدركه القائمون على تنفيذ البرنامج، فتم تخصيص موازنة فصلية لكل مركز لتغطية نفقات الأنشطة، وتمت إقامة العديد من المخيمات والرحلات والأنشطة الترويحية، ويتم توزيع الدارسين على هذه الأنشطة حسب ميول كل منهم ورغباته.

الهيئة التدريسية التي تنفذ العملية التعليمية

يقوم بالتدريس في مراكز البرنامج معلمون (من معلمي المدارس الحكومية) تم اختيارهم بعناية وفق شروط معينة، وتم تدريبهم على أساليب التعلم النشط والتعلم التشاركي، وطرق إدارة الوقت، وأساليب تعديل السلوك، وأساسيات في علم النفس التربوي والإرشاد، وتأكيد أدوارهم الجديدة بوصفهم مديرين للحوار، وميسرين لعملية التعلم.

الإشراف على البرنامج ومتابعته

يتابع تنفيذ البرنامج والإشراف عليه لجان عليا وفنية، ومديرو التربية والتعليم، ومنسق البرنامج في الوزارة، ومتابعون ميدانيون، وضباط ارتباط ومديرو المراكز، الذين تم إخضاعهم جميعاً لدورات متخصصة في طرق المتابعة والتقييم.

البيئة الصفية

تمت مراعاة ملائمة البيئة الصفية لمنهجية البرنامج، بأن يكون المكان محبباً وهادئاً وملائماً لخصوصية المشاركين من ناحية، وبسيطاً وغير مكلف وقريباً من مواقع السكن والعمل في الوقت نفسه من ناحية أخرى. وتتكون البيئة التعليمية المادية من (لوح وطباشير أو لوح أبيض وأقلام، وجهازي تلفزيون وفيديو، ومسجل، ومقاعد مريحة، وطاولة وسط، وسجاد، وخزانة لحفظ المواد التعليمية المساندة، وخزانة مقسمة لخلايا أو صناديق لكل مشارك مع مفتاح، ووسائل تعليمية مساندة كنموذج أجهزة جسم الإنسان ومجسم الكرة الأرضية).

إن وجود الصف التعليمي في مكان قريب من أماكن تواجد الدارسين، يجعل عملية قدومهم غير مكلفة وسهلة وغير منقّرة، ويمكنهم من التواصل باستمرار، كما أن وجود الصف ضمن مؤسسة مثل المدرسة يشعرهم بحبة الناس واحترامهم لهم، ويتقبل هذه المؤسسة لتواجدهم ومشاركاتهم فيها.

ميزانية البرنامج

تم تخصيص ميزانية في الوزارة لتغطية نفقات تأثيث وتجهيز المراكز ودفع مكافآت العاملين فيها، وتم الاعتماد كذلك على دعم الشركاء كمؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط في تغطية نفقات المراكز منذ بداية تأسيسها، والصندوق الأردني الهاشمي، ومنظمة اليونسكو، واليونسيف.

أعداد المراكز والدارسين

حرصت الوزارة منذ العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بالتعاون مع الشركاء على فتح مراكز لتعزيز الثقافة للمتسربين في المناطق التي يوجد بها طلبة متسربون. ويوضح الجدول التالي عدد مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين وعدد الملتحقين بها للأعوام من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٢م:

العام	عدد المراكز (تراكمي)	عدد الملتحقين بالمراكز
٢٠٠٥	١٠	١١٧
٢٠٠٦	١٣	١٦٢
٢٠٠٧	٢٧	٣٧٢
٢٠٠٨	٣٩	١٨٤٣
٢٠٠٩	٣٩	١٥٩٠
٢٠١٠	٤٥	١٠٣٤
٢٠١١	٤٧	١٢٩٨
٢٠١٢	٤٧	٧٦٤
المجموع	٤٧	٧١٨٠

جدول يبين عدد مراكز برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين وعدد الملتحقين في البرنامج خلال ثمان سنوات من عمره

المجالات الريادية في برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين

إن المستعرض للتجارب الدولية في مجال تنفيذ البرامج التعليمية للطلبة للمتسربين وما تتضمنها من تطلعات ورؤى مستقبلية، والمتأمل الحضيف للتجربة الأردنية الريادية المتمثلة في برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، يستشعر عناصر القوة فيه، ويدرك عوامل نجاحه والتي تمثل التطلعات والرؤى المستقبلية لتلك البرامج، وتتمثل ريادة البرنامج في المجالات العديدة التي من أبرزها:

المجال الأول: رفع مستوى القرائية لدى الملحقين بالبرنامج

يُعدُّ التعليم أساساً لتنمية الأفراد وتقدمهم في المجالات كافة، حيث إن الفرد لا يستطيع الريادة والتقدم بأي عمل ما لم يكن لديه قدر كافٍ من التعليم، ولذا فقد اعتمد البرنامج على منهجية التعلم التشاركي بهدف إكساب الدارسين المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، والتي يحتاجونها لينهجوا نهجاً جديداً ويحدثوا تغييراً في حياتهم، حيث تم وضع مجموعة المواد القرائية وتم اختيار موضوعاتها من المناهج المطبقة في مدارس وزارة التربية والتعليم وتم إعدادها من قبل مختصين في المناهج، وتشتمل المواد القرائية التي يتلقاها الدارسون على مدار (٢٤) شهراً على ما يلي:

- في الحلقة الأولى من البرنامج تشمل مواد (اللغة العربية، والتربية الإسلامية، والرياضيات، والثقافة العامة، ومهارات الحياة الأساسية)، وتعادل المواد التي تدرس لصفوف المرحلة الأساسية من الصف الأول الأساسي حتى الصف الرابع الأساسي.
- المنحى التكاملي للحلقة الثانية والرياضيات، ويعادل المواد من الصف الخامس الأساسي حتى الصف السابع الأساسي.
- المنحى التكاملي للحلقة الثالثة والرياضيات، ويعادل المواد من الصف الثامن الأساسي حتى الصف العاشر الأساسي.
- تدريس اللغة الإنجليزية والحاسوب للحلقات جميعها.

المجال الثاني: تنمية وتعديل سلوك الملتحقين بالبرنامج

تم تصميم منهجية البرنامج بما يساهم في تنمية وتعديل السلوك من خلال تزويد وإكساب المتسربين من المدارس ذكوراً وإناثاً، مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية وفق برنامج تعليمي يتناسب واحتياجاتهم، حيث اعتمدت منهجية البرنامج وفق هذا المجال بشكل رئيس على ما يلي:

- التكاملية، فعملية التعلم مسألة تكاملية بين الدارسين المتسربين والميسر، بمعنى أنهم يقررون ويضعون الأنشطة التعليمية مع الميسر، ويعمل الميسر على صياغة الإطار العام لعملية التعلم.
- أن التعلم عملية تبادلية بين الأطراف، ففي الوقت الذي يتعلم فيه الدارسون المتسربون من الأنشطة والفرص المتاحة لهم، يتعلم الميسر أيضاً من الفرص المتاحة ومن التفاعل المستمر مع المتسربين.
- أن عملية التعلم التشاركي تطوّر وتنمي جوانب مختلفة من حياة الدارسين وأدوارهم؛ لكونها لا تتركز في اتجاه محدد للأنشطة والمعرفة بل تنتشع وتتنوع، وهذا يتيح للطفل أن ينمي جوانب فردية في شخصيته كالانتماء للأسرة والمكان، وفهمه لواقعه ونفسه ومحيطه، وإدراكه لما يدور حوله من مجريات وأحداث وغير ذلك.
- أن عملية التعلم التشاركي تتيح الفرصة للمشاركين للوعي بحقوقهم الإنسانية وكيفية ممارستها والمطالبة بها ضمن دوائر مختلفة، أولها الأقران والأصدقاء، وثانيها الأسرة أو المركز الاجتماعي.
- أن المشاركين عندما يمتلكون المعرفة فإنهم يمتلكون معرفة تجريبية قادرة على تغيير الواقع، ويستطيعون المطالبة بحقوقهم المتمثلة بالمشاركة الناشطة والنقدية.
- أن عملية التعلم التشاركي هي عملية تنموية تثري أدوار الأطراف التي تشارك فيها حيث تلعب مؤسسات المجتمع المدني أدواراً إيجابية، كما تركز على

حتمية البحث الجماعي عن المعلومة من قبل المشاركين في العملية، وتكريسها لتصبح ممارسة واعية تسهم في تغيير حياتهم نحو الأفضل. وقد ارتكزت منهجية البرنامج على مرتكزات عديدة، وهي:

- **المبادرة:** يشجع البرنامج روح المبادرة لدى الفئة المستهدفة، مما يعني الحد من الإحساس بالخوف وتعزيز الثقة بالنفس وبالطاقات الكامنة لديهم، كما يعني الانتقال من المبادرة الفردية إلى المبادرة الجماعية بتعزيز الحوار داخل المجموعة.

- **ارتباط الوعي بالممارسة:** يحرص البرنامج على توظيف الخبرات العملية التي اكتسبها الناس في حياتهم وخلال ممارساتهم.

- **التنمية:** يُعنى البرنامج بتطوير النظام القيمي لدى المتسربين، ويتسع مداه ليشمل الجوانب التربوية والانفعالية والاجتماعية في شخصية الطفل، فتعزيز قيم إيجابية كالصدق والأمانة والشجاعة يساعد في تشكيل مجموعات جديدة تحفز المتسربين للاندماج فيها عوضاً عن الشللية السلبية.

- **تعزيز الأدوار:** يساعد البرنامج على امتلاك المتسربين المعارف وإتقانهم كفايات التفكير الناقد والمهارات القيادية، ويمكنهم من اتخاذ القرارات في مجتمعاتهم بإيجابية بدلاً من بقائهم أفراداً مُهمّشين.

- **الانتماء:** يكسب البرنامج المتسربين القدرة على التساؤل والحوار مع أقرانهم حول اهتماماتهم ووجهات نظرهم، ونضالهم جميعاً متكاتفين نحو مستقبل أفضل متناغم مع احتياجات مجتمعهم، مما يخلق لديهم إحساساً بالانتماء والولاء، ويحفزهم لمزيد من التقدم والنجاح.

- **الحوار:** ينمي القدرة على التواصل وبناء العلاقات مع الآخرين، مما يؤسس جماعات دينامية ويعزز تقدير الذات لدى المتسربين، كما تعزز الممارسات الصفية كفايات الحوار الهادف لديهم مع الأطراف المتنوعة في الحياة الواقعية.

المجال الثالث: إسهام البرنامج في تهيئة الشباب للالتحاق بسوق العمل

حرصت وزارة التربية والتعليم على تهيئة الشباب وتمكينهم للالتحاق بسوق العمل إيماناً منها بأهمية الشباب وبدورهم الفعال في التنمية المستدامة لأنهم رأس المال البشري الأثمن، وذلك من خلال:

١. **التوعية المهنية:** وقد راعت الوزارة في تصميم وبناء البرنامج تأكيد محور توعية الشباب بأهمية الحرف المهنية، من خلال تصميم مادة قرائية تُعنى الحلقة الأولى منها بأهمية العمل وكيفية استخدام الأدوات والأجهزة المستخدمة في الحياة العملية، وتهتم الحلقة الثانية منها بموضوعات الصحة والسلامة المهنية والتخطيط لمهنة المستقبل، أما الحلقة الثالثة فتُعنى بإدارة المشاريع الصغيرة والتشريعات المنظمة للعمل في المملكة الأردنية الهاشمية.

٢. **التهيئة المهنية:** وتتمثل تهيئة البرنامج للملتحقين به من خلال:

- الإلمام بمجموعة الحقائق والمفاهيم بصورة وظيفية تمكنه من فهم البيئة التي حوله، والمحافظة على سلامة جسمه.
- التعامل مع البيئة المحيطة به، والإسهام في المحافظة عليها وتطويرها، والاستفادة منها، وتجميلها.
- اكتساب ثقافة تقنية تمكنه من فهم آثار التقنية، والعلم، والمجتمع؛ بمساعدتها له على اتخاذ قرارات واعية في حياته اليومية.
- التعريف بدور مؤسسات المجتمع المدني، والأسرة، والقوانين، والعلاقات التي تنظمها، وتقديره لها.
- التعريف بأهمية المهنة في حياة الفرد والمجتمع، وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل اليومي والمهنة.
- التعريف بمجموعة القواعد والأنظمة التي تنظم سوق العمل، وبأهمية إدارة المشاريع الصغيرة.

- التعريف بالمهن المتوفرة حالياً والمهن المستقبلية، ومساعدته على اتخاذ قرار بشأنها والتوجه نحو المهنة التي تناسبه.
- غرس الاتجاهات المهنية الصحيحة كحب العمل، وتقديره، والدقة، والسرعة في الإنجاز، والاقتصاد في النفقات، والتزام جوانب الأمن والسلامة أثناء العمل.
- التزويد بمجموعة مهارات الحياة العامة التي تساعد على التصدي لمجموعة القضايا والمشكلات التي تواجهه.

٣. **التدريب المهني** : يسهم البرنامج وفقاً لمنهجيته في تخريج دارسين مؤهلين للالتحاق بمؤسسة التدريب المهني لمدة عام واحد فقط يتخرج منها بمستوى عامل ماهر يحصل بعدها على قرض من صندوق التنمية والتشغيل يمكنه من تأسيس مشروعه الخاص به وإدارته.

٤. **مكافحة عمالة الأطفال عبر التعليم**: وقعت الوزارة على اتفاقية تعاون في شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٩م، مع مؤسسة (CHF) الدولية ومؤسسة كويست سكوب لتنفيذ مشروع "مكافحة عمالة الأطفال عبر التعليم" وتطبيقه في (٣٩) مدرسة موزعة في ثماني محافظات من محافظات المملكة، وذلك بهدف وقاية (٤٠٠٠) طفل من خطر التسرب، وإلحاق (٤٠٠٠) طفل متسرب بأحد الفرص التعليمية المتاحة، حيث تعمل الوزارة بالتعاون مع الشركاء على توفير معلمين لتدريبهم على منهجيات التعامل مع هذه الفئة من الأطفال، ومعالجة أوضاع الأطفال المعرضين لخطر التسرب؛ وذلك بالعمل مع المؤسسات الشريكة ضمن آلية تكاملية الأدوار من خلال: (التخطيط التشاركي، وبرامج التوعية المجتمعية، وتدريب المعلمين، وتوفير بيئة تعليمية جاذبة ومحفزة للطلبة، والتعلم التشاركي، والأنشطة التعليمية الموجهة، وعملية التقييم والمتابعة)، لتحقيق هدف المشروع الذي انتهى في الثلاثين من شهر حزيران في العام ٢٠١٢م.

المجال الرابع: تنمية العاملين في البرنامج

يلتحق الميسر (المعلم) الذي يتولى إدارة العملية التعليمية في المراكز بدورة مكثفة تتضمن تدريبه على مهارات التعلم التشاركي (التربية الشعبية) التي تتضمن تعريفه بخصائص الفئة المستهدفة أيضاً، وتحتوي هذه الدورة على أدوات البحث بالمشاركة التي يحتاج الميسر استخدامها طيلة الوقت سواء في مرحلة تحديد الاحتياجات والقدرات أو في مرحلتي التنفيذ والتقييم، كما أن على الميسر الإلمام ببعض مفاهيم العمل الاجتماعي؛ فإن كان معلماً في مدرسة ابتدائية وسيمارس دوره بوصفه ميسراً عليه أن يلم ببعض المهارات كحل النزاعات مثلاً وأسلوب حل المشكلات وغير ذلك، كما تتضمن الدورة التدريبية المكثفة تدريباً على استخدام جميع المواد التعليمية المساندة كالمواد القرائية والتخطيط للجلسات وغيرها.

يُضاف إلى ذلك التدريبات المختلفة الميدانية التي من أهمها كيفية حشد المشاركين من مواقع سكنهم وعملهم، والترويج للبرنامج ضمن المحيط الجغرافي للتعريف بوجود صف تعلم تشاركي في الجوار.

والأهم من هذا وذاك اللقاءات التي يتعين على الميسر حضورها بشكل دوري (مثلاً كل شهرين)، وتعميق مفاهيمه ضمن المنهجية المنبّعة، ومناقشة منجزاته، والاستعانة بخبرات زملائه من الميسرين الآخرين. فهي بمثابة خلوة لتعميق روح الجماعة بين الميسرين والعمل ضمن فريق واحد.

وقد استفاد الميسرون (المعلمون) من خبراتهم في هذا البرنامج والاستفادة منها في التعامل مع الطلبة النظاميين داخل المدارس بما يسهم في الحد من تسرب الطلبة وزيادة دافعيتهم على التعلم.

المجال الخامس: الشراكة مع المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية والمدنية
إيمانًا من الوزارة بأهمية الشراكة المجتمعية في توفير الخدمات التعليمية لأن التعليم يعدّ حقًا أساسيًا كفله الدستور الأردني وأكدته المواثيق الدولية، وتجسيدًا منها لمبدأ الفعل المدني فقد قامت الوزارة بعمل العديد من الشراكات وتوقيع اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم مع العديد من المؤسسات المحلية والمنظمات الدولية مثل:

- وزارة التنمية الاجتماعية.
 - مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط.
 - الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.
 - مؤسسة التدريب المهني.
 - صندوق التنمية والتشغيل.
 - منظمة العمل الدولية.
 - مؤسسة الإسكان التعاونية الدولية (CHF).
- وتسهم هذه المؤسسات والمنظمات في تقديم العديد من الإسهامات التي تتعلق بالتدريب والتمويل، ومشاركة الوزارة بالمتابعات الميدانية للبرنامج، وكذلك التوعية وغيرها.

المجال السادس: ريادة البرنامج ونجاحه بوصفه أحد برامج التعليم غير النظامي
إن المستعرض للتجارب الدولية في مجال تنفيذ البرامج التعليمية للطلبة المتسربين وما تتضمنها من تطلعات ورؤى مستقبلية، والمتأمل الحضيف للتجربة الأردنية الريادية المتمثلة في "برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين"، يستشعر عناصر القوة فيه، ويدرك عوامل نجاحه والتي تمثل التطلعات والرؤى المستقبلية لتلك البرامج، والتي تتمثل بالتالي:

- الاختيار الناجح للمواد التعليمية والأساليب التدريسية المبني على التخطيط المسبق.

- استخدام أدوات البحث والملاحظة من خلال منهجية البحث السريع بالمشاركة، بهدف معرفة احتياجات الفئة المستهدفة و الظروف التي تعيشها بما في ذلك أسباب تسربها.
- تجهيز بيئة تعليمية محفزة للملتحقين بالبرنامج، وتوفير اللوازم التعليمية كافة فيها (أجهزة حاسوبية، برادي، موكيت، طاولات، كراسي مريحة... إلخ).
- تدريب المدرسين على طرق التدريس الحديثة، والاحتياجات الخاصة، وأساليب تعليم الفئة المستهدفة، ومبادئ علم النفس، تماشيًا مع الأدوار الحديثة للمعلم بوصفه مرشدًا وموجهًا.
- مرونة الجلسة الصفية والخطة الفصلية للنشاطات لتتماشى مع الظروف المختلفة للدارسين.
- التفاعل الشخصي الكبير بين المعلمين والدارسين.
- النظر للبرنامج محليًا على أنه ذو جودة عالية وقابل للمقارنة بالبرامج التعليمية الأخرى من قبل الدارسين والمعلمين وأعضاء المجتمع المحلي.
- تأكيد البرنامج الدعم الاجتماعي والترابط العاطفي للدارسين وذوهم من خلال إشراك ذويهم في مختلف أنشطة وفعاليات البرنامج.
- إكساب الدارسين الملتحقين في البرنامج أنماطًا سلوكية إيجابية من خلال أساليب التعلم بالقدوة.
- بناء العلاقات البناءة والمؤثرة من خلال إشراك المؤسسات المحلية في تحسين حياة الطلبة المتسربين مثل (مركز التدريب المهني، وصندوق التنمية والتشغيل).
- تجسيد فكرة "الجهد التشاركي" من خلال تعاون وزارة التربية والتعليم ومؤسسة كويست سكوب في تنفيذ البرنامج بخلاف بعض الدول؛ إذ يقتصر الجهد على وزارات التربية والتعليم فيها.
- التكاملية في الإجراءات؛ إذ يهدف البرنامج إلى توفير الفرص التعليمية للمتسربين كإجراء علاجي لمشكلة التسرب، ونقل أثر التدريب على منهجية

البرنامج إلى داخل صفوف المدارس النظامية؛ للحيلولة دون تسرب الطلبة كإجراء وقائي.

- التجسيد الحقيقي لمبدأ "التعليم للجميع" من خلال استفادة الدارسين من مختلف البيئات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية للبرنامج.
- تعزيز فكرة التعليم بوصفه استثماراً مستقبلياً للدولة من خلال توفير الخدمات التعليمية للدارسين بصورة مجانية، لأنهم يُعدُّون رأس المال الأثمن.
- مثال حي لتعزيز القيم الإنسانية المتمثلة بالتكافل الإنساني، ونصرة الإنسان لأخيه الإنسان، من خلال السماح للدارسين العرب من الجنسيات كافة الذين حالت ظروفهم دون مواصلة التعلم بالالتحاق بالبرنامج.

شركاء في بناء ودعم برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين

أهم ما يميز البرنامج هو تعاون القطاع المدني والمنظمات إلى جانب وزارة التربية والتعليم في دعم البرنامج الذي يسعى إلى إيجاد الخطط العلاجية لمشكلة الطلبة المتسربين، ويأخذ هذا الدعم شكلين:

- **الدعم المادي:** ويتم من خلال تأثيث وتجهيز المراكز بالأثاث واللوازم والأجهزة التي تسهم في جعل البيئة الصفية جاذبة للدارسين، وكذلك دفع مكافآت العاملين والمشرفين على هذه المراكز، ودعم خطط الأنشطة التي تنفذها المراكز، إضافة إلى تمويل تنفيذ التدريبات اللازمة لكافة العاملين في المراكز.
- **الدعم الفني:** ويتم من خلال تنفيذ الأنشطة التربوية الهادفة للدارسين في المراكز، كالرحلات والمخيمات والاجتماعات والاحتفالات، وكذلك التدريبات العاملين كافة في المراكز.

ويصنف الشركاء بحسب حجم ونوع الدعم إلى:

أولاً: شركاء مباشرون، وهم الشركاء الذين تم تعاونهم مع الوزارة مباشرة من خلال مذكرات التعاون، وهم:

- مؤسسة كويست سكوب للتنمية في الشرق الأوسط (من العام ٢٠٠٣ حتى الآن)، وقد تعاونت مع الوزارة بدعم البرنامج الكامل مادياً وفنياً، وتعدّ من أكبر الشركاء لهذا البرنامج، وتدعم (٤٢) مركزاً.

- الصندوق الأردني الهاشمي (من العام ٢٠٠٨ حتى الآن)، وقد تعاونت مع الوزارة من خلال دعم البرنامج مادياً وفنياً، في المراكز التابعة للدعم الاجتماعي في سحاب وماركا الشمالية والمفرق.

- منظمة العمل الدولية من العام (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، وقد تعاونت مع الوزارة بدعم البرنامج الكامل مادياً وفنياً، لمركزين في سحاب والزرقاء، وكذلك في طباعة المواد القرائية للحاسوب واللغة العربية.

- اليونسيف في العامين (٢٠١٢-٢٠١٣)، وقد تعاونت مع الوزارة من خلال دعم البرنامج مادياً في (١٢) مركزاً.

ثانياً: شركاء غير مباشرين، وهم الشركاء الذين دعموا البرنامج من خلال مؤسسة كويست سكوب، وتمثّل دعمهم بتمويل البرنامج، وهم:

- الاتحاد الأوروبي (UN) من العام (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ومن العام (٢٠١٣-٢٠١٦).

- منظمة ميرسي كورب من العام (٢٠٠٧-٢٠٠٩).

- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) من العام (٢٠٠٨-٢٠١٠).

- مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية (CHF) من العام (٢٠٠٨-٢٠١٢).

- معهد المجتمع المفتوح للعام (٢٠٠٩).

- جامعة اكسفورد للعام (٢٠٠٩).

- اليونسيف في العامين (٢٠١٠-٢٠١١).

- اليونسكو في العامين (٢٠١١-٢٠١٢).
- مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية (Save the Children International) من العام (٢٠١١-٢٠١٤) من خلال الصندوق الأردني الهاشمي.

منجزات البرنامج

يمكن إبراز منجزات البرنامج بالتالي:

١. تشكيل لجان من وزارة التربية والتعليم والشركاء (لجنة عليا ولجنة فنية) للإشراف ومتابعة تنفيذ هذا البرنامج.
٢. فتح مراكز للبرنامج بالتعاون مع الشركاء في مختلف المناطق التي ترتفع فيها نسب التسرب وفق الحاجة وتجهيزها وتأثيثها وفق متطلبات البرنامج.
٣. تأسيس البرنامج بوصفه أحد برامج التعليم غير النظامي، ولذلك فقد تم وضع أسس في منتصف العام ٢٠٠٧م، وتم تخصيص موازنة له في الوزارة.
٤. حشد الطلبة المتسربين والعاملين للالتحاق بهذا البرنامج وفق الأوقات التي تتناسب مع ظروفهم.
٥. اختيار المعلمين والمعلمات للتدريس في هذه المراكز وإحاقهم بدورات تدريبية متخصصة على منهجية البرنامج بالتعاون مع مؤسسة كويست سكوب، حيث تجاوز عدد المتدربين من معلمين ومنسقين ومشرفين (٣٠٠) معلم ومنسق.
٦. تنفيذ العديد من النشاطات العلمية والثقافية والترفيهية للطلبة كالمخيمات الكشفية، والزيارات العلمية والرحلات الفصلية والمسرحيات والندوات والمحاضرات العلمية والثقافية، إضافة إلى احتفالات التخرج التي يراها مديرو التربية والتعليم في هذه المراكز.
٧. السماح للطلبة العرب ولاسيما الطلبة العراقيين بالالتحاق في البرنامج.
٨. تنفيذ البرنامج في أربعة مراكز لرعاية الأحداث للذكور والإناث في محافظات عمان وإربد والزرقاء بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، وذلك بهدف ترسيخ مفهوم الدفاع الاجتماعي بوصفه أولوية تعليمية.

التطلعات المستقبلية في تنفيذ البرنامج

١. التنسيق والتعاون بين الشركاء كافة في مجال الإعداد الفعال لفئة الأطفال المتسربين، بوصفهم موردًا بشريًا ثمينًا، التوسع في تنفيذ البرنامج في محافظات المملكة الباقية، وتكثيف جهود الشركاء في هذا المجال.
٢. تحفيز الأطفال المتسربين على الالتحاق بالمراكز من خلال توفير الحوافز التشجيعية.
٣. تحقيق التكامل في المعارف التي تعطى للدارسين في المراكز، وتحقيق التوازن في الجوانب المعرفية والسلوكية، بهدف إعداد الشخصية المتوازنة والأمن الاجتماعي.
٤. تكثيف الجهود في مجال متابعة الخريجين من البرنامج، والتنسيق مع مؤسسة التدريب المهني ضمانًا لاستدامة العمل.
٥. إجراء عمليات التقييم التكويني (المرحلي) للبرنامج واستثمار التغذية الراجعة في تحسين العمل.
٦. استثمار قصص النجاح في البرنامج (للخريجين والمدرسين) في الحملات التوعوية والإعلامية.
٧. التركيز على بناء القدرات والتدريب المستمر للعاملين في المراكز.
٨. التكامل بين التعليمين النظامي وغير النظامي من خلال نقل مهارات التيسير إلى الغرف الصفية النظامية.

ثالثاً: برنامج الدارسين غير النظاميين (الدراسات المنزلية)

حرصاً من وزارة التربية والتعليم على إتاحة الفرص التعليمية للطلبة المنقطعين عن الدراسة والطلبة الذين تحول ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية دون إكمال مسيرتهم التعليمية، وتوفير الفرص التعليمية التي تتناسب وضعهم المهني، وإيماناً من الوزارة بضرورة إكمال هذه الفئة دراستها العلمية والتحاقها ببرنامج أكاديمي يلبي احتياجاتها، فقد جاء هذا البرنامج ملبياً للحاجة، وقد بدأت الوزارة العمل به من مطلع العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩، ويختلف هذا البرنامج عن غيره لأن الذي يلتحق به يتوقف نفسه ذاتياً في المنهاج المقرر لطلبة الصف الذي يناسبه، ولكنه غير مكلف بالانتظام في الدوام المدرسي، وغير خاضع للتعليمات الخاصة بطلبة المدارس، ويستطيع التقدم لامتحان نهاية كل فصل دراسي في المدرسة التي يرغب فيها، ومصوغات تطبيق هذا البرنامج مراعاة ظروف أي مواطن لا يستطيع الالتحاق بالمدرسة، كالإعاقات الجسدية أو ظروف الحياة الاجتماعية التي يعيشها أو غير ذلك.

ويستند العمل بهذا البرنامج حالياً إلى تعليمات الامتحانات الخاصة ببرنامج الدارسين غير النظاميين (دراسة منزلية) رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاتها للعام ٢٠١١م.

الأهداف

تسعى الوزارة من خلال برنامج الدارسين غير النظاميين (الدراسات المنزلية) إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي:

١. إتاحة الفرصة للطلبة المنقطعين عن الدراسة النظامية بالمدارس لإكمال دراستهم العلمية والتدرج بها وصولاً إلى امتحان الثانوية العامة.
٢. إتاحة الفرصة للطلبة الذين أنهوا دراستهم بنجاح من برنامج محو الأمية وتعليم الكبار لإكمال دراستهم.
٣. إتاحة الفرصة للطلبة الذين أنهوا متطلبات النجاح في برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين لإكمال دراستهم الأكاديمية وصولاً إلى امتحان الثانوية العامة.

٤. إتاحة فرص تعليمية حقيقية تتناسب مع الظروف الاجتماعية والمهنية للراغبين بإكمال دراستهم الأكاديمية.

٥. فتح المجال للقدامين من خارج البلاد ممن لا يحملون شهادات مدرسية أو يحملون شهادة أدنى من الصف السادس الأساسي للالتحاق بالدراسة المنزلية وتحديد مستوياتهم العلمية.

شروط الالتحاق بالبرنامج

يشترط للالتحاق ببرنامج الدارسين غير النظاميين (دراسات منزلية) ما يلي:

١. أن لا يقل عمر الدارس عن اثنتي عشرة سنة.
 ٢. أن يكون قد مضى على تركه الدراسة كطالب نظامي سنة دراسية كاملة على الأقل.
 ٣. أن لا يسمح له عمره بالعودة إلى التعليم النظامي حسب أسس انتقال وقبول الطلبة المعمول بها.
 ٤. دفع الرسوم المقررة البالغة عشرة دنانير عن كل سنة دراسية في المدرسة التي سيقدم فيها الدارس الامتحانات.
 ٥. توافر إثبات مكان الإقامة ضمن المناطق التابعة للمديرية.
 ٦. توافر وثيقة التخرج (لمن أنهى متطلبات برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين) مصدقة من قبل قسم التعليم و قسم الامتحانات.
 ٧. عدم أحقية الدارس بالتقدم لامتحان المستوى أكثر من مرة واحدة في السنة.
 ٨. قبول الدارس بالبرنامج في المرحلتين الأساسية والثانوية للفروع الأكاديمية (العلمي، والأدبي، والإدارة معلوماتية، والصحي، والشرعي).
 ٩. تطبيق أسس النجاح والإكمال والرسوب على الدارسين غير النظاميين، لغايات النجاح والإكمال والرسوب في المباحث الدراسية والنتيجة العامة.
- ويهدف هذا البرنامج إلى تطبيق مفهوم التربية المستدامة والتعلم الذاتي، بالسماح للأشخاص الذين تركوا الدراسة النظامية بتقديم الامتحانات الفصلية في المدارس

الحكومية مع طلبتها النظاميين في نهاية كل فصل دراسي، وإذا ما اجتاز أحدهم الامتحان بنجاح يرفع إلى الصف الذي يليه، وتطبق عليه أسس النجاح والإكمال والرسوب المعمول بها في التعليم النظامي، كما يستطيع الدارس من خلال هذا البرنامج أن يتقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة، علماً بأنه قد بدأ العمل بهذا البرنامج من مطلع العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩، ويوضح الجدول التالي أعداد المستفيدين من برنامج الدراسات المنزلية حسب الجنس للأعوام الدراسية من ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى ٢٠١٢/٢٠١٣.

العام الدراسي	الملتحقين بالمراكز		
	ذكور	إناث	المجموع
١٩٩٨/١٩٩٧	٩٣٥	٦١٢	١٥٤٧
١٩٩٩/١٩٩٨	٨٩٢	٣٦٨	١٢٦٠
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٧٦٢	٥٨١	٢٣٤٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٨١٥	٨١٢	٢٦٢٧
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٦٩١	٦٥٦	٢٣٤٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٥٢٣	٥٧٢	٢٠٩٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١١٦١	٥٨٧	١٧٤٨
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٢٢٩	٦١٩	١٨٤٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٤٦٤	٧١٧	٢١٨١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٢١٢	٦٣٠	١٨٤٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٣٤١	٥٥٧	١٨٩٨
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٥٣٩	٦٢٧	٢١٦٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٩٥٨	٩٨٨	٢٩٤٦
٢٠١١/٢٠١٠	٢٢٣٨	١٠٥٥	٣٢٩٣
٢٠١٢/٢٠١١	٢٦٤٣	١٢٧٣	٣٩١٦
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٩٦٢	١٥٣٤	٤٤٩٦

جدول يبين أعداد المستفيدين من برنامج الدراسات المنزلية حسب الجنس للأعوام الدراسية من ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى ٢٠١٢/٢٠١٣.

رابعاً: برنامج الدراسات الصيفية

بدأت وزارة التربية والتعليم منذ العام ١٩٧٧م، بفتح مراكز للدراسة الصيفية في المدارس التابعة لها خلال العطلة الصيفية، بهدف تزويد الطلبة بالمعلومات ورفع مستوى ثقافتهم، وتمكينهم من اكتساب المعرفة بالاعتماد على أنفسهم، وإتاحة الفرص الحرة أمامهم لدراسة الموضوعات التي يختارونها.

وتشمل خطة الدراسات الصيفية جميع المواد الدراسية والأنشطة التربوية التي يختار الطالب منها المواد التي يرغب في التقوية أو التعمق أو التوسع فيها مقابل أجر مقداره عشرة دنائير تستوفي من الطالب، ومدة الدراسة في هذا البرنامج ستة أسابيع بواقع خمسة أيام في الأسبوع . ويستند العمل في برنامج مراكز الدراسات الصيفية إلى نظام الدراسة الصيفية في المدارس الحكومية رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٧ وتعليمات الدراسة الصيفية في المدارس الحكومية رقم (٥) لسنة ١٩٨٢، حيث تعمل الوزارة حالياً على مراجعة تشريعات هذا البرنامج.

الأهداف

١. رفع المستوى التحصيلي والثقافي للطلبة، وتمكينهم من اكتساب المعرفة بالاعتماد على أنفسهم وإتاحة الفرصة أمامهم لدراسة الموضوعات التي يختارونها بقصد التقوية أو التعمق أو التوسع.
٢. إتاحة الفرص للتفاعل المثمر بين المعلمين والطلبة.
٣. تنمية قدرات الطلبة في الأساليب العلمية في التفكير والملاحظة ومحاكمة الأمور وحل المشكلات.
٤. ممارسة الجوانب العملية التطبيقية المتعلقة بالمهارات التي اكتسبها الطلبة أثناء دراستهم.

أسس فتح المراكز

١. تفتح الشعب الصفية للطلبة الراغبين في مراكز الدراسات الصيفية بشرط أن تغطي نفقاتها المالية ذاتيًا وبموافقة مدير التربية والتعليم.
٢. يُستوفى من كل طالب أجر مقداره (١٠) دينار عند التسجيل لإنفاقها للغايات المحددة في النظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٧ وفق الأصول المالية المتبعة.
٣. تخصيص نسبة (١٠٪) من مجموع الأجور المستوفاة من الطلبة الملتحقين بالدراسة الصيفية لدعم الرحلات المدرسية.
٤. يُعين أذن لكل خمسين طالبًا في المركز.
٥. تكون أجور العاملين والمشرفين على المراكز الصيفية على النحو التالي:
 - للمعلم حسب الأجور المقررة للتعليم الإضافي.
 - مدير المركز الصيفي: عشرة دنائير في الأسبوع الدراسي، ويسمح له بتدريس ما لا يزيد عن خمس حصص مأجورة في الأسبوع الواحد في حقل تخصصه إذا اقتضت الضرورة ذلك.
 - أمين المكتبة وقيّم المختبر: دينار عن كل ساعة عمل مبرمجة لكل منهما، ويسمح لهما بتدريس خمس حصص مأجورة في الأسبوع في حقل تخصصهما.
 - للأذن: دينار واحد عن كل يوم عمل.
٦. تحول نسبة (٥٪) من الأجور المستوفاة من الطلبة للوزارة، لتنفقها في تحسين فعاليات هذه المراكز.

أسس اختيار الطلبة

- يُراعى في برنامج الدراسات الصيفية بعض الأسس لاختيار الطلبة للالتحاق بالبرنامج، وهي:
- مراعاة التجانس في ميول الطلبة ورغباتهم وقدراتهم.
 - رأي مدرس المبحث.

أسس اختيار المدرسين

يُختار لهذا النوع من البرامج المعلمون ذوو المؤهلات العالية، والقدرات المميزة، والمشهود لهم بالإخلاص والجدية بالعمل.

الأسلوب المتَّبَع في التدريس

يضع المعلم خطة خاصة بأهداف المادة حيث أنه يولي الأهمية للأهداف التي تتطلب معرفة سابقة، ويجدر بالمدرس أن يستعمل أساليب ووسائل جديدة، وأن يغير بالأمثلة والأسئلة من خلال طريقتي العروض العلمية وحل المشكلات، ليفتح أمام الطلاب مجالات أوسع للتعلم والثقة بالنفس، ليتحقق لهم الحد الأعلى من الدافعية. ويوضح الجدول التالي أعداد مراكز الدراسات الصيفية وأعداد الملحقين حسب الجنس من صيف العام ١٩٩٦م، إلى صيف العام ٢٠١٣م.

العام	المراكز			الملحقين بها	
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
١٩٩٦	٣٨	٥٢	٩٠	١٩٤٨	٢٨١٨
١٩٩٧	٣٦	٥٩	٩٥	١٨٩٤	٢٧٦٥
١٩٩٨	١٤	١٩	٣٣	٥٤٨	٨٧٥
١٩٩٩	٣٠	٣٨	٦٨	١٣١٧	٢١٠٤
٢٠٠٠	٢٤	٣٨	٦٢	١٠٨٣	١٥٨٧
٢٠٠١	٢٨	٤٢	٧٠	١٤٨٢	٢٣٥٠
٢٠٠٢	٢١	٢٨	٤٩	١٠٧٧	١٥٦٣
٢٠٠٣	٧	١٦	٢٣	٣٥٦	٦٣٢
٢٠٠٤	١٤	١٦	٣٠	٦١٦	٧٥٩
٢٠٠٥	١٠	١٣	٢٣	٤٦٠	٦٦٦
٢٠٠٦	٩	٢٠	٢٩	٤٠٨	٩٩٩
٢٠٠٧	٨	١٢	٢٠	٤٧٠	٦٧٧
٢٠٠٨	٨	٨	١٦	٦٧٦	٧٣٨
٢٠٠٩	١٣	٨	٢١	٩١٥	١١٥٠
٢٠١٠	٣	٥	٨	٤٤٩	٤٥٦
٢٠١١	٤	٧	١١	٥٠٠	٥٤١
٢٠١٢	٢	٦	٨	١٧٣	٤٥٣
٢٠١٣	٤	١	٥	٢٠٨	١٣٥

جدول يبين أعداد مراكز الدراسات الصيفية وأعداد الملحقين حسب الجنس من صيف العام ١٩٩٦م، إلى صيف العام ٢٠١٣م.

خامساً: برنامج الدراسات المسائية

تحرص وزارة التربية والتعليم على توفير فرص التعليم للجميع بغض النظر عن أعمارهم وجنسياتهم، انطلاقاً من مبدأي التربية المستدامة و"التعليم حق للجميع"، ومن أجل ذلك قامت وزارة التربية والتعليم اعتباراً من مطلع العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩ بفتح مراكز الدراسات المسائية لإتاحة الفرص للمواطنين الذين لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم النظامية بسبب ظروفهم الخاصة، لمواصلة دراستهم الأساسية والثانوية.

ويستند العمل في برنامج مراكز الدراسات المسائية إلى نظام مراكز الدراسات المسائية في المؤسسات التعليمية الحكومية رقم (١٦) لسنة ١٩٨٠، وتعليمات مراكز الدراسات المسائية الأكاديمية في المؤسسات التعليمية الحكومية رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦، حيث تعمل الوزارة حالياً على مراجعة تشريعات هذا البرنامج.

ويقصد بالدراسات المسائية: التسهيلات التعليمية التي توفرها وزارة التربية والتعليم في مدارسها (بعد انتهاء الدوام المدرسي) للأشخاص الذين يرغبون في مواصلة التعليم ، ولم يتمكنوا من تحقيق ذلك من خلال الدراسة النظامية، ويسهم الدارس في هذه المراكز بأجور رمزية لتغطية جانب من تكاليف هذا البرنامج؛ حيث توفر وزارة التربية والتعليم الأبنية المدرسية ومرافقها وتجهيزاتها، وإمكاناتها الفنية والتقنية خدمة للمواطنين من خلال البرنامج المذكور، وقد حدد نظام مراكز الدراسات المسائية في المؤسسات التعليمية الحكومية مجموعة من المرتكزات منها:

- أن الوزارة تُنشئ مراكز للدراسات المسائية في المؤسسات التعليمية التابعة لها وذلك لإتاحة الفرص للأفراد الذين لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم النظامية لإتمامها في المرحلتين الأساسية والثانوية، وكذلك للأفراد الذين يرغبون في التدرب على مهارات مهنية.

- أن برامج الدراسات المسائية تبدأ من الصف السابع الأساسي إلى الصف الثاني الثانوي، والدراسة في هذه المراكز حرة من حيث أوقات الدوام واختيار المواد

الدراسية ، ولا يخضع الدارسون لامتحانات نظامية إلا لمن رغب منهم، فيمكنه التقدم للامتحان في المدارس الحكومية كدارس غير نظامي ، حيث تنطبق عليهم أسس النجاح والإكمال والرسوب المعمول بها للطلبة النظاميين.

ويبدأ الدوام في المراكز المسائية بدءاً من اليوم الأول من الأسبوع الثالث لبداية العام الدراسي، بواقع (٣-٤) حصص يوميًا وعلى مدار خمسة أيام أسبوعيًا، وينتهي الدوام فيها في نهاية شهر نيسان من كل عام، وتكون مدة الحصة الدراسية (٤٥) دقيقة، وتتكون السنة الدراسية في المراكز المسائية من فصلين دراسيين كما هو معمول به في المدارس النظامية، ويُعدُّ هذا البرنامج الدارسين لامتحان الثانوية العامة مقابل دفع مبلغ (٦٠) ديناراً في بداية العام الدراسي، وتُفتح الشعب الصفية للدارسين في مراكز الدراسات المسائية إذا توافر العدد الكافي من الدارسين، وبما يغطي نفقاتها المالية ذاتيًا، وبموافقة مدير التربية والتعليم.

ويُراعى عند اختيار المعلمين في هذا البرنامج الأسس التالية:

- أن يكونوا من المميزين في عطائهم وانتمائهم للمهنة.
- المؤهل والخبرة في مجال التخصص.
- أن يتم ترشيح المعلمين بالتعاون بين قسمي التعليم العام والإشراف التربوي في المديرية.

كما تُراعى الأسس التالية عند اختيار المراكز:

- الموقع المتوسط.
- سهولة الوصول إلى المركز.
- توفير المرافق الضرورية لممارسة النشاطات المختلفة اللازمة لإنجاح العملية التربوية.

ويوضح الجدول التالي أعداد مراكز الدراسات المسائية وأعداد الملتحقين حسب الجنس للأعوام الدراسية من ١٩٩٧/ ١٩٩٨ إلى ٢٠١١/٢٠١٢.

الملتحقين بها			المراكز			العام الدراسي
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
٤٦٥٠	٢٢١٠	٢٤٤٠	٤٩	٢٧	٢٢	١٩٩٨/١٩٩٧
٢٧٠٣	١٢٥٩	١٤٤٤	٣٧	٢٢	١٥	١٩٩٩/١٩٩٨
٢٨٠٥	١٢٣٤	١٥٧١	٤٣	٢٤	١٩	٢٠٠٠/١٩٩٩
١٧٦٠	٧٧٤	٩٨٦	٤٣	٢٢	٢١	٢٠٠١/٢٠٠٠
١٠٥٤	٤٩٠	٥٦٤	٢٥	١٧	٨	٢٠٠٢/٢٠٠١
٨٤٦	٣٢٠	٥٢٦	١٩	١١	٨	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٤٧٣	١١٨	٣٥٥	١٠	٤	٦	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٣٩١	١١١	٢٨٠	٩	٤	٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٢٢٧	٧٩	١٤٨	٦	٣	٣	٢٠٠٦/٢٠٠٥
١٥٠	٠	١٥٠	٢	٠	٢	٢٠٠٧/٢٠٠٦
١٢٨	٠	١٢٨	١	٠	١	٢٠٠٨/٢٠٠٧
١٢٩	٠	١٢٩	٢	٠	٢	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٢٣٦	٠	٢٣٦	٣	٠	٣	٢٠١٠/٢٠٠٩
١٨٧	٠	١٨٧	٣	٠	٣	٢٠١١/٢٠١٠
١٩٨	٠	١٩٨	٣	٠	٣	٢٠١٢/٢٠١١

جدول يبين أعداد مراكز الدراسات المسائية وأعداد الملتحقين حسب الجنس للأعوام الدراسية من ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى ٢٠١٢/٢٠١١.

وحرصاً من وزارة التربية والتعليم على تفعيل دورها في خدمة المجتمع بفئاته كافة وتوظيف برامج التعليم غير النظامي في خدمة المجتمع، وترسيخ شعار "التعليم للجميع"، ومحاولة تهذيب سلوك نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وتفعيل دورهم في خدمة المجتمع، فقد عملت على فتح المجال أمام النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل للاستفادة من البرامج المتوافرة بالوزارة؛ حيث وقّعت مذكرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم ومديرية الأمن العام في الخامس من شهر أيار من العام ٢٠١١م؛ لتعزيز الفرص التعليمية في مراكز الإصلاح والتأهيل .

وقد عملت الوزارة على رفد وتزويد تلك المراكز بجميع الاحتياجات والمستلزمات المادية والفنية التي تسهم في تأمين خدماتها التعليمية لهذه الفئة من المجتمع، فضلاً عن فتح مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية بمراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة، حيث بلغ عدد هذه المراكز (١٨) مركزاً، وبلغ عدد الدارسين فيها (٢٥٣) نزيلاً حتى نهاية الفصل الدراسي الأول من العام ٢٠١١/٢٠١٢.

وفي العام ١٩٩٦م، افتتحت الوزارة مركز المتبني المسائي داخل مركز إصلاح وتأهيل "سواقة"، وزودته بمختبر حاسوب متكامل، ومنذ ذلك الحين وهو يقدم خدماته التعليمية للنزلاء المنتظمين بالدراسة فيه، كما أعفت الوزارة النزلاء الراغبين بالالتحاق بالدراسة من الرسوم المقررة والتي تبلغ (٦٠) ديناراً للعام الدراسي الواحد.

كما تقوم وزارة التربية والتعليم بتأمين الاحتياجات اللازمة للمركز من قرطاسية وكتب ومواد دراسية واحتياجات أخرى، إضافة إلى دفع أجور العاملين بالمركز، ودفع رسوم امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي) عن النزلاء، وفي بداية العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ افتتحت الوزارة مركز التوبة للدراسات المسائية بمركز إصلاح وتأهيل "الموقر"، وزودته بمختبر حاسوب متكامل. وفي بداية العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ افتتحت الوزارة مركزاً للدراسات المسائية في مركز إصلاح وتأهيل "أم اللولو" في المفرق باسم مدرسة الهدى الثانوية للبنين، وزودته بالأثاث والمعدات وأجهزة الحاسوب اللازمة لإتمام العملية التعليمية.

ويتكون كل مركز من هذه المراكز الثلاثة (المدارس) من (٦) شعب من الصف السابع الأساسي حتى الصف الثاني الثانوي، وقد بلغ عدد النزلاء المنتسبين للمراكز الثلاثة (١٩٨) نزيلاً حتى نهاية العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢.

كما قامت الوزارة باستحداث المادة ٢١٤/٤ (مراكز دراسات مسائية/ مراكز الإصلاح والتأهيل) من موازنة العام ٢٠٠٨م، وذلك لضمان الاستمرارية في تفعيل وديمومة هذه المراكز.

وفاءً بالتزاماتها قامت الوزارة بإهداء إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (٢٥) جهاز حاسوب تم تسليمها للإدارة وتوزيعها على مراكز الإصلاح والتأهيل. وفيما يتعلق بتطوير مهارات المعلمين العاملين في التدريس بمراكز الإصلاح والتأهيل (وغالبيتهم من النزلاء)، قامت الوزارة بعقد دورتين تدريبيتين للمعلمين النزلاء في مركزي إصلاح وتأهيل الموقر والسواعة، وبواقع (٦٠) ساعة تدريبية للدورة الواحدة اشتملت على تأهيل المعلمين وتدريبهم على أساليب التدريس الحديث والتعليم الإلكتروني في العام ٢٠٠٩م، وكذلك تم عقد ثلاث دورات تدريبية للمعلمين في المراكز الثلاثة حول إستراتيجيات التدريس بواقع (٣٠) ساعة تدريبية لكل دورة، وذلك في العام ٢٠١٢م.

كما قامت الوزارة بعقد دورات الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب (ICDL) في مركز إصلاح وتأهيل (سواعة، الموقر، أم اللولو، العقبة، النساء في الجويذة)، حيث تم عقد (١٢) دورة منذ العام ٢٠٠٩م، حتى العام ٢٠١٢م، ولقد استفاد من هذه الدورات (١٨٠) نزياً ونزيلة، وتقدم الوزارة التسهيلات اللازمة للنزلاء الراغبين بالتقدم لامتحان الثانوية العامة "التوجيهي"، حيث توفر لهم الكتب اللازمة وتعفيهم من دفع رسوم التقدم للامتحان، ولقد بلغ عدد النزلاء المتقدمين لامتحان الثانوية العامة في الدورة الصيفية للعام ٢٠١٢م (٤٦) نزياً.

الإطار التشريعي الخاص بالتعليم غير النظامي

١. اشتملت مبادئ السياسة التربوية في الأردن الواردة ضمن المادة (٥) من قانون التربية والتعليم رقم (٣) لسنة ١٩٩٤، على مبادئ عديدة تتصل بالتعليم غير النظامي بمفهومه الشمولي، وأبرزها:

- توفير الفرص لتحقيق مبدأ التربية المستدامة واستثمار التربية الموازية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- توسيع أنماط التربية في المؤسسات التربوية لتشمل برامج التربية الخاصة (الموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة).
- تأكيد مفهوم الخبرة الشاملة بما في ذلك الخبرات المهنية والتكنولوجية.
- المادة (٦) من القانون ذاته تشير إلى أن الوزارة تقوم ضمن مهامها بإنشاء مراكز لتعليم الكبار، ولأغراض التعليم المستمر، وللدراسات غير النظامية، وكذلك أشارت المادة نفسها إلى أن التربية ضرورة اجتماعية والتعليم حق للجميع كل وفق قابليته وقدراته الذاتية.

٢. فيما يتعلق بفلسفة وأهداف التعليم غير النظامي في الأردن، فقد أكد الكتيبان اللذان صدرا عن وزارة التربية والتعليم في العامين الدراسيين (٢٠٠٠/٢٠٠١) و(٢٠٠٦/٢٠٠٧) بعنوان "التعليم غير النظامي في الأردن" على أن التعليم غير النظامي يستمد أهدافه العامة والخاصة من فلسفة وأهداف التربية والتعليم في الأردن التي تقوم على أسس: احترام كرامة الفرد وحريته، وتقدير المصلحة العامة للمجتمع. بأن لا يطغى أحدهما على الآخر، كما تقوم على العدل الاجتماعي وإتاحة الفرص المتساوية في التعليم لجميع أبناء الأردن وبناته، واحترام الحرية والنظام الديمقراطي الذي يتيح للمواطنين أن يسهموا في صنع قراراتهم وإدارة شؤونهم في شتى الميادين على أساس من المعرفة والمصلحة المشتركة.

الأهداف العامة

تنبثق عن فلسفة التربية والتعليم في الأردن أهداف عامة في مجال التعليم غير النظامي، وتتمثل في:

- إعداد المواطن الصالح المتمسك بجميع حقوق المواطنة الصالحة.
- تنمية مهارات نقل الأفكار إلى الآخرين بسهولة من خلال التعبير الكتابي.
- مساعدة الفرد على النمو السوي جسدياً وعقلياً واجتماعياً وعاطفياً.
- رفع المستويات الصحية والاقتصادية والترويحية للمواطنين.
- فهم البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية متدرجاً من البيت إلى القرية فالمدينة فاللواء فالمحافظة فالأردن فالوطن العربي الكبير فالمجتمع الإنساني.

الأهداف الخاصة

تتمثل الأهداف الخاصة لبرامج التعليم غير النظامي في الأردن في العمل على:

- خفض نسبة الأمية لتصل إلى أدنى حد ممكن.
 - الإسهام في تعميم التعليم ونشره وذلك من خلال فتح المراكز المسائية والتوسع في برنامج الدراسات المنزلية.
 - رفع المستويين الثقافي والعلمي لدى الطلبة بفتح المراكز الصيفية في العطلة الصيفية في المدارس الحكومية.
 - الإسهام في تزويد السوقين المحلي والخارجي بالأيدي العاملة المدربة، وذلك بعقد دورات مهنية لتزويد المتدربين بالحد الأدنى من المعلومات والمهارات الفنية التي تمكنهم من استخدام هذه المهارات في حياتهم العملية.
 - تطوير التشريعات التربوية المعنية بالتعليم غير النظامي وتعليم الكبار؛ لتواكب أهداف التطوير التربوي وتتسجم مع أحداث المستجدات في هذا المجال.
٣. اشتمل "تقييم العام ٢٠٠٠م، لجهود التعليم للجميع في المملكة الأردنية الهاشمية" في الجزء المتعلق بالتطلعات المستقبلية للقراءة عند الكبار على مجموعة من الإجراءات التطويرية المقترحة، وأبرزها:

- تطوير إستراتيجية وطنية للتعليم غير النظامي تسعى لتحقيق التربية المستدامة والمجتمع دائم التعلم.

- تعزيز التكامل بين برامج التعليمين النظامي وغير النظامي.

- تنويع برامج التعليم غير النظامي وربطها بالحياة.

- محو الأمية الحاسوبية لجميع المعنيين بالنظام التربوي والمواطنين الراغبين في ذلك.

- تبني أساليب ومضامين جديدة في تعليم الأميين والأميات من خلال إعطاء الأولوية لخصائصهم الثقافية والاجتماعية في مناطق تواجههم.

٤. تضمنت وثيقة "نحو رؤية مستقبلية للنظام التربوي في الأردن" التي صدرت في ضوء انعقاد منتدى "التعليم في الأردن المستقبل" - عمان (من ١٥-١٦/٩/٢٠٠٢م) وضمن رزمة البرامج التطويرية والمشاريع التجديدية، مجموعة من الإستراتيجيات المستقبلية لتطوير التعليم غير النظامي الهادفة إلى تحقيق التعلم مدى الحياة بوصفه هدفاً إستراتيجياً، وهي:

- إجراء مراجعة شاملة لبرامج التعليم غير النظامي، حيث يتم التكامل بينها وبين التعليم النظامي في ضوء الإطار العام لإستراتيجية التعلم الالكتروني.

- الاستمرار في خطة الوزارة في القضاء التام والشامل على الأمية الأبجدية.

- تطوير برامج محو الأمية الوظيفية بالتعاون مع الجهات المعنية.

- تحديث برامج التعليم غير النظامي الأكاديمية والمهنية لتتاسب متطلبات المرحلة القادمة.

- تطوير مناهج وكتب التعليم غير النظامي وإعادة تأهيل المعلمين وتدريبهم في هذا المجال.

٥. اشتمل نظام تعليم الكبار ومحو الأمية رقم "٨١" لسنة (٢٠٠٥) على مجموعة

من المواد المنظمة لهذا المجال، بعضها يتعلق بالسياسات الخاصة بتعليم

الكبار، ومن أبرزها:

- أ- تولّي لجنة (تعليم الكبار ومحو الأمية) المشكلة بموجب النظام المهمات التالية:
- رسم السياسة العامة لمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية وإقرار الخطط اللازمة بشأنها.
 - إقرار البرامج المتعلقة بمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية، وتطوير مناهجها، بما في ذلك البرامج الموجهة نحو التوعية بأهمية تعليم الكبار ومحو الأمية.
 - التنسيق مع الجهات التي تعمل في ميادين تعليم الكبار ومحو الأمية في أي قطاع عام أو خاص أو أهلي في المملكة، ومع الهيئات المماثلة في الأهداف والبرامج في الدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية.
- ب- قيام الوزارة بفتح مراكز لتعليم الكبار ومحو الأمية وفق الخطة المقررة، ولها في سبيل ذلك القيام بما يلي:
- استعمال أبنية الدوائر الحكومية والجمعيات الخيرية والمؤسسات التعليمية الخاصة بالتنسيق مع هذه الجهات.
 - تكليف المعلمين المؤهلين للتدريس في هذه المراكز من الوزارة ومن المؤسسات الأخرى، وقبول المتطوعين لأغراض التدريب.
٦. شملت وثيقة "الإستراتيجية الوطنية للتعليم في الأردن" التي صدرت في العام (٢٠٠٦) ضمن الجزء الخاص بالنتائج المتوقعة من برامج التعلم المستمر مدى الحياة / التعليم غير النظامي، ما يلي:
- تطوير برامج محو الأمية بوصفه جزءاً رئيساً من منظومة التعليم النظامي وغير النظامي.
 - تشجيع القطاع الأهلي (الخاص والتطوعي) على التوسع في توفير مراكز محو الأمية والمراكز الثقافية التي تقدم فرصاً وبرامج تدريبية للذكور والإناث تسهم في تلبية حاجات سوق العمل كما تعمل على تنمية المهارات اللغوية وتعزيز برامج التعليم النظامي بما فيها التعليم الزراعي والثقافي، إضافة إلى التعليم الصحي.

- توفير المناهج والكتب المدرسية ومصادر التعلم المحدثة لبرامج التعليم غير النظامي.

- توفير البرامج الهادفة إلى معالجة حالات الطلبة المتسربين من المدرسة، بجذبهم للعودة إلى الدراسة وإبقائهم في التعليم النظامي، أو إكسابهم المهارات المناسبة لسوق العمل، وتعزيز فرص تشغيلهم من خلال برامج التعليم غير النظامي.

٧. اشتملت الإستراتيجية الوطنية للسكان في الأردن للفترة من (٢٠٠٠-٢٠٢٠) ضمن أهدافها في محور التنمية المستدامة على مجموعة من السياسات الهادفة إلى تكثيف الجهود المبذولة لخفض نسبة الأمية ولاسيما بين الإناث.

٨. تضمنت "إستراتيجية تنمية الطفولة المبكرة في الأردن" التي صدرت في العام (٢٠٠١) ضمن محور التربية الأسرية والمجتمع المحلي مجموعه من السياسات والإجراءات العامة أبرزها:

- التوسع في المشاريع الموجهة للأسرة، والتي تركز على رفع كفاءة الوالدين ومقدمي الرعاية في مجال الطفولة المبكرة.

- تكييف وتطوير البرامج التثقيفية الموجهة للأسر من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية والمجتمعية.

٩. تضمنت "الإستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الفقر من أجل أردن أقوى" (أيار ٢٠٠٢) وفي إطار المجال المتعلق بـ "ضمان استجابة النظام التعليمي لاحتياجات الفقراء" محورين رئيسيين معنيين بالتعليم غير النظامي هما (محو أمية الكبار وزيادة استخدام المراكز المعنية بذلك) و(تعليم الكبار وتكنولوجيا المعلومات).

١٠. اشتملت "الإستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية" التي صدرت في العام (٢٠٠٥) ضمن أهداف محاورها الفرعية على بعض البنود ذات الصلة بالتعليم غير النظامي، وهي:

- أ- الحدُّ من التسرب المدرسي وعمل الأطفال.
- ب- تقديم الدعم المعرفي والمادي لأسر ذوي الحاجات الخاصة والمسنين.
١١. كما تضمنت الأجندة الوطنية، "الأردن الذي نريد" للأعوام من (٢٠٠٦-٢٠١٥) ضمن محورها الرئيس الخاص بالتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع مكوناً فرعياً حول التعليم غير النظامي اشتمل على مجموعة من السياسات هي:
- أ- بناء قاعدة بيانات عن المتسربين والأُميين.
- ب- تطوير إستراتيجية وطنية للتعليم غير النظامي.
- ت- تأسيس هيئة وطنية للاعتراف بالخبرات العملية.
- ث- توسيع قاعدة محو الأمية ومراكزها في الأردن.
١٢. تضمنت خطة عمل "مبادرة كلنا الأردن" في (آب) من العام (٢٠٠٦) ضمن سياسات الهادفة إلى تحسين نوعية التعليم وفق متطلبات اقتصاد المعرفة، بعض البنود المتعلقة ببرامج التعليم غير النظامي، وهي:
- التوسع في قاعدة برامج محو الأمية ومراكزها، لتشمل المهارات العملية الضرورية في موقع العمل.
- إطلاق حملات توعية، ولاسيما للمرأة، لتشجيعها على الالتحاق ببرامج مكافحة الأمية.
١٣. اشتملت "الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية" (٢٠٠٦-٢٠١٠) ضمن أهدافها الإستراتيجية في مجال التعليم على هدف يُعنى بتطوير برامج التعليم غير النظامي، مع مراعاة مفهوم النوع الاجتماعي (الجنس)، والتركيز على مجالات محو الأمية بأشكالها كافة (الأمية الأبجدية والوظيفية والحاسوبية).

ضبط الجودة في برامج التعليم غير النظامي ومكوناته

إن برامج التعليم غير النظامي التي تتفدها وزارة التربية والتعليم يشترك بعضها في العديد من المدخلات أو المكونات على النحو التالي:

١- تشترك برامج الدراسات المسائية والمنزلية والصيفية مع المناهج، حيث إنها تستخدم مناهج وزارة التربية والتعليم المستخدمة في التعليم النظامي.

٢- برنامجا الدراسات المسائية والصيفية وبرنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، ينفذهما ويدرسها على الأغلب معلمو وزارة التربية والتعليم الذين تلقوا أنواع التدريبات والدورات كافة.

٣- برنامجا تعليم الكبار ومحو الأمية وبرنامج الدراسات المنزلية لا ينتهي عمر الدارسين فيها في عمر معين، حيث يبدأ برنامج محو الأمية للأعمار من (١٥) عامًا فأكثر، وبرنامج الدراسات المنزلية للأعمار من (١٢) عامًا فأكثر.

٤- برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية هو البرنامج الوحيد الذي يستقل بمناهجه وتشريعاته ومعلميه ودارسيه.

٥- برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية وبرنامج تعزيز الثقافة للمتسربين يستقلان بمناهج خاصة بهما.

وفي هذا المجال سنتناول ضبط الجودة لمكونات برنامجي تعليم الكبار ومحو الأمية وبرنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، من حيث تنفيذ البرنامجين وتقويم العملية التعليمية والمناهج وتعيين المعلمين:

١- تنفيذ البرامج

ينفذ البرنامجان وفق تشريعات تربوية (نظام وتعليمات وأسس) تم فيها ضبط كل مدخلات وعمليات ومخرجات العملية التعليمية في مراكز هذين البرنامجين.

٢ - تقويم ومراقبة العملية التعليمية داخل المراكز

تقوم الوزارة بتقييم البرنامج بشكل دوري ومتناسق، فتعيّن في كل مديرية من مديريات التربية والتعليم مشرفاً إدارياً ومشرفاً تربوياً لمتابعة هذه المراكز ومتابعة سير العمل فيها من خلال قيامهما بعمل زيارات ميدانية تفقدية مفاجئة، حيث تكون مهمة المشرف الإداري الرقابة على انتظام الدوام والعمل في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية، ومدى تطبيق وتفعيل السجلات الخاصة بهذه المراكز، وكذلك يكون حلقة وصل مع المراكز لنقل المخاطبات الرسمية الخاصة ببدء الدوام والعطل الرسمية والتعاميم اللازمة ذات العلاقة بالمركز.

أما المشرف التربوي فيقوم بزيارة المراكز بشكل دوري، وذلك للوقوف على مدى نجاح المراكز من الناحية الفنية، ومدى تطور المستوى التعليمي للدارسين، ومدى ملائمة المعلم وتقييم مستواه، ومتابعة سجل التحضير اليومي الخاص بالمعلم في المركز وبيان مدى تطبيقه للخطط التعليمية المقررة.

كما تقوم الوزارة ممثلة بقسم التعليم غير النظامي (القسم المشرف على هذه المراكز) بتجهيز برنامج زيارات ميدانية على مدار العام يشمل أنحاء المملكة كافة، وذلك للوقوف على مدى فعالية المراكز وتحديد مستوى الدارسين والمعلمين، وأخذ التغذية الراجعة من الدارسين والمعلمين والمشرفين؛ بهدف تطوير وتحسين خدمات المراكز.

٣ - تقييم المتحقين بالمراكز

أ - المتحقون بمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية

يتم تقييم الدارسين بمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية على النحو التالي:

- يجري تصنيف الدارسين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية (وفق نظام تعليم الكبار ومحو الأمية في الأردن، نظام رقم "٨١" لسنة ٢٠٠٥ إلى مستويات وذلك بإجراء فحص مستوى لهم من قبل المعلمين والمعلمات العاملين في هذه المراكز وفق المنهاج المقرر لكل مستوى، وبمقتضى إجراءات تحدد تلك المستويات.

- تكون مدة الدراسة في مرحلة المبتدئين (١٦) شهراً؛ أي ما يعادل عامين دراسيين للوصول إلى مستوى الصف الرابع الأساسي.
- تكون مدة الدراسة في مرحلة المتابعين (١٦) شهراً؛ أي ما يعادل عامين دراسيين للوصول إلى مستوى الصف السادس الأساسي.
- تنظم أمور الامتحانات في المركز وفق تعليمات خاصة يصدرها الوزير لهذه الغاية.

وبعبارة أخرى: يجري فحص المستوى للدارس عند التحاقه بالمركز من قبل معلم المركز؛ لمعرفة مدى تمكنه من مهارات القراءة الثلاث (القراءة والكتابة والحساب)، حيث يتم بموجب ذلك تصنيفه والحاقه بالصف الذي يستحقه وفق التقييم سواء ضمن مرحلة المبتدئين (من الصف الأول الأساسي ولغاية الصف الرابع الأساسي)، أو ضمن مرحلة المتابعين (الصفين الخامس والسادس الأساسيين)، على أن يكون على دراية باللغة الانجليزية والحاسوب للالتحاق بهذه المرحلة.

ويتم تقييم الدارسين الملتحقين بمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية على النحو التالي:

- يتم إجراء الامتحانات النهائية للدارسين في آخر عام دراسي (خلال الأسبوع الأول من شهر حزيران)، وفق تعليمات مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية (تعليمات رقم "٢" لسنة ٢٠٠٦)؛ لمعرفة مدى استيعابهم للمادة الدراسية في المباحث التي درسوها خلال العام الدراسي، مما يفيد في انتقالهم إلى الصف الأعلى.

- يسمح للدارس بالتقدم للامتحانات النهائية بشرط ألا يقل دوامه في المركز عن (٥٠٪) من الدوام الرسمي.

- يمنح الدارس في حالة نجاحه في امتحان نهاية مرحلة المبتدئين شهادة مصدقة ويُعدّ متحرراً من الأمية الهجائية؛ أي يحصل الدارس الذي يتقدم لامتحان نهائي في مناهج الصف الرابع الأساسي الذي هو نهاية مرحلة المبتدئين على

شهادة مصدقة تمكنه من الانتقال إلى مرحلة المتابعين التي تشمل الصفيين الخامس والسادس الأساسيين.

- يمنح الدارس في حالة نجاحه في امتحان نهاية مرحلة المتابعين شهادة مصدقة، ويُعدُّ غير مرتدٍّ إلى الأمية، ويحق له بناء على هذه الشهادة إكمال دراسته بالالتحاق ببرامج الدارسين غير النظاميين، سواء ببرامج الدراسات المسائية أو ببرامج الدراسات المنزلية حتى حصوله على شهادة الدراسة الثانوية العامة.

ب- الملحقون بمراكز تعزيز الثقافة للمتسربين

- يتم تقييم الدارسين في مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين على النحو التالي:
- يتم إجراء الاختبارات التشخيصية للمتسربين في بداية التحاقهم بالمراكز وتحديد المستوى والحلقة الملائمة لهم.
- يتم إجراء تقييم لكل حلقة ينهيها الدارس من خلال إعطاء نسبة مئوية على التواصل والمشاركة الفعالة في الجلسات، ونسبة مئوية أقل على الاختبارات ضمن المهارات المعرفية التي اكتسبها المشارك في البرنامج.
- يمنح الدارس في حال إنهائه حلقات البرنامج الثلاث بنجاح شهادة لأغراض التحاقه في مؤسسة التدريب المهني في مستوى عامل ماهر أو إكمال دراسته كدارس غير نظامي (دراسة منزلية)، ويمكن الجمع بين المسارين.

٤ - المناهج

فيما يتعلق بمناهج (الدراسات المسائية والصيفية والمنزلية) فهي نفسها مناهج وزارة التربية والتعليم التي يتم تحديثها باستمرار وفق متطلبات التطور بأشكاله كافة، في حين تم اشتقاق مواد قرائية لبرنامج تعزيز الثقافة للمتسربين من مناهج وزارة التربية والتعليم من قبل خبراء في هذا المجال وبما يتناسب مع فئة المتسربين.

أما بالنسبة لمناهج وكتب محو الأمية فقد تم تغييرها كلياً في العام ٢٠٠٩م، نتيجة لقدمها؛ حيث تجاوز عمرها الأربعة عقود، وذلك من قبل متخصصين في المناهج وتعليم الكبار مرتكزين في تطويرها على أربعة مرتكزات هي:

١. تعلم لتعرف وهو يتناول البعد المعرفي.
 ٢. تعلم لتعمل وهو يتناول البعد الاقتصادي.
 ٣. تعلم لتكون وهو يتناول البعد الذاتي.
 ٤. تعلم لتعيش مع الآخرين وهو يتناول البعد الاجتماعي.
- كما بُنيت النتائج العامة للمناهج على المحاور التالية:
- تعزيز قيم الإيمان بالله تعالى، والوعي بسيرة الرسول - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ، والارتباط بالقيم الإسلامية والعربية خلقاً ومسلماً.
 - الاعتزاز باللغة العربية.
 - إدراك الحقائق الأساسية المتعلقة بتاريخ الأردن والأمة العربية والإسلامية.
 - الانتماء للوطن، والمشاركة في حل مشكلاته وحفظ أمنه، والعمل على بناء مؤسساته والاعتزاز بقيادته.
 - اكتساب المفاهيم والمعارف والمهارات الأساسية، وربطها بالحياة.
 - استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة في التعلم والتواصل.
 - استخدام التعلم الذاتي والمستمر.
 - الإسهام في عمليات التنمية في جميع مجالاتها.
 - تعزيز القيم والاتجاهات والسلوكات الإيجابية.

٥- تعيين المعلمين

يُراعى ما يلي عند اختيار المعلمين والمعلمات في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية وبرنامج تعزيز الثقافة للمتسربين:

أولاً: برنامج محو الأمية

أ. المعلمون والمعلمات القدامى:

تُعطى الأولوية في الاختيار للمعلمين والمعلمات الأكثر خبرة ممن شاركوا في دورات تدريبية في ميدان تعليم الكبار ومحو الأمية، ولا يطلب منهم تقديم وثائق رسمية في حالة إعادة تعيينهم مرة أخرى بل يُكتفى بتقديم طلب التعيين.

ويُصرف النظر عن تعيين أيّ معلم حصل على تقرير إشرافي بتقدير متوسط فما دون خلال العام الدراسي الماضي أو كان سبباً في إغلاق مركزه.

ب. المعلمون والمعلمات الجدد، حيث تُعطى الأولوية في الاختيار لكل من:

- حملة الشهادات الجامعية أو شهادة الامتحان الشامل لخريجي كليات المجتمع.

- المعلمين الذين يقومون بتجميع الدارسين في المراكز بشرط أن يكونوا حاصلين على دبلوم كليات المجتمع على الأقل.

- المعلمين الذين تتوافر لديهم الرغبة.

- المعلمين قريبي السكن من المركز الذي يُختارون للتعليم فيه.

- المعلمين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة/ناجح، في حال عدم توافر معلم حاصل على دبلوم كليات المجتمع على الأقل ولاسيما في المناطق القروية والنائية، وذلك بعد أخذ موافقة الوزارة عليه.

ثانيًا: برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين

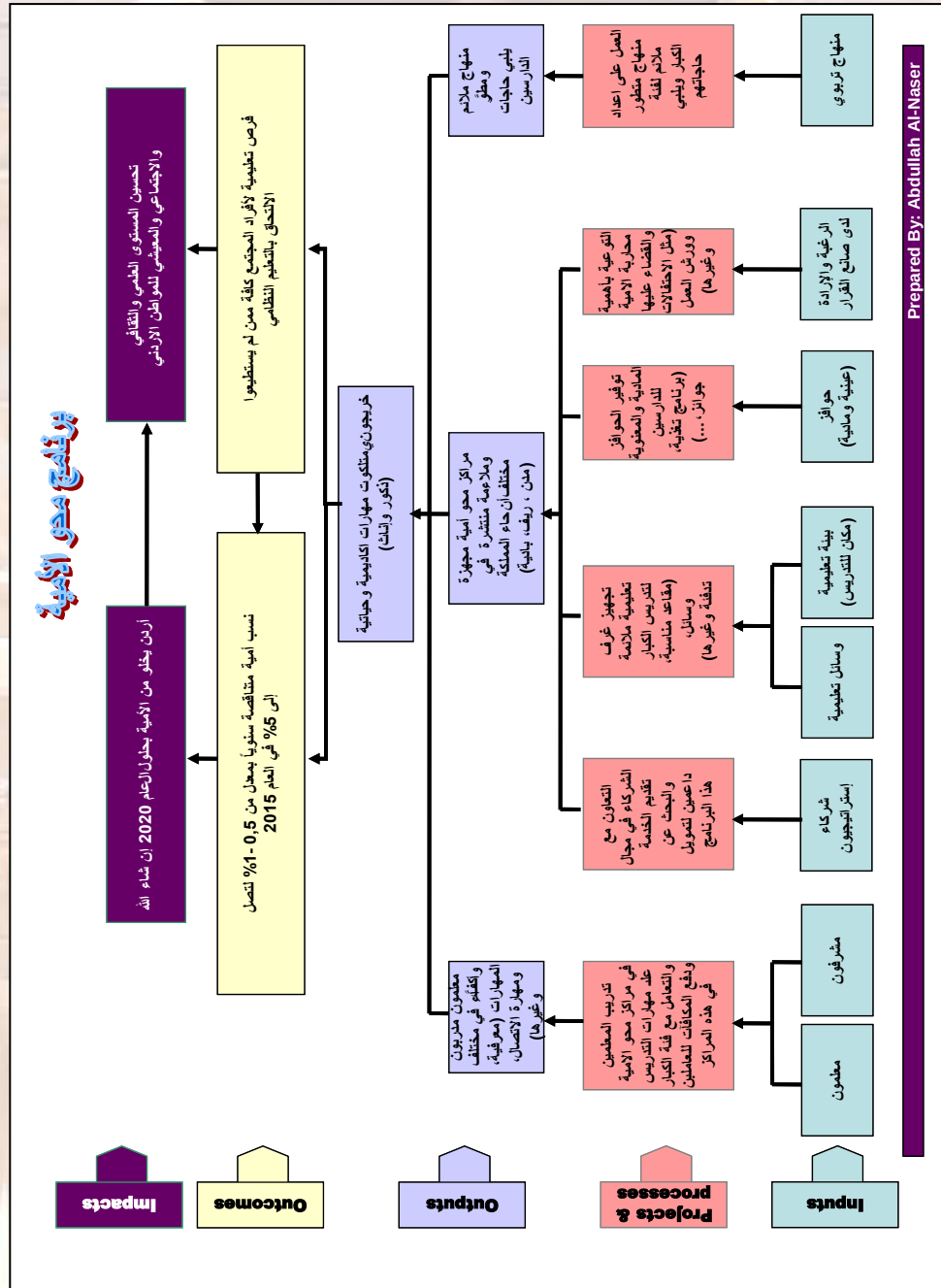
تُراعى شروط معينة في اختيار المعلمين الذي سيعملون في مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين، فهي تعتمد الخبرة في مجال التعليم الأساسي، وتشتترط وجود مهارات تتعلق بالاتصال وحل المشكلات ومهارات الحاسوب، إضافة إلى الرغبة والدافعية وحب العمل.

٦- التنمية المهنية والتدريب

يخضع معلمو الكبار للعديد من ورش العمل التدريبية السنوية التي تتناول العديد من الموضوعات، ومنها:

- الخصائص النفسية والجسمية لكبار السن.
- التخطيط وأساليب تدريس الكبار.
- عناصر التطوير التربوي وأسئلة ومبادئ مقترحة عليها.
- التعليم غير النظامي في الأردن "أهداف، واقع، صعوبات، إنجازات، تطلعات".
- مفهوم التربية المستدامة، ونوعية التعليم المنشود، وكيفية تعليم الكبار.
- مشغل تدريبي عن التخطيط وأساليب تدريس الكبار.
- التكامل بين التعليمين النظامي وغير النظامي في الأردن.
- نقاش حول الصعوبات التي يواجهها معلمو ومعلمات مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية، والتوصيات التي يأملون بتنفيذها من قبل وزارة التربية والتعليم.
- أنماط التعلم وطرق وأساليب تدريس الكبار.
- طرق وأساليب في إجراء اختبارات وفحوصات المستوى للدارسين.
- الخصائص النفسية والجسمية للمتسربين.

90



مجالات التكامل بين التعليم النظامي وبرامج التعليم غير النظامي

يُعدُّ التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي أحد المطالب الوطنية الملحةً أمام ظهور برامج ومعالجات غير نظامية في سوق العمل والمؤسسات التي تُعنى بالخدمات التعليمية والمهنية، وفي ضوء وجود قنوات اتصال مفتوحة بين نوعي التعليم النظامي والتعليم غير النظامي فإن استكمال متطلبات التعليم في المراكز المسائية وبرنامج الدراسة المنزلية يحقق للدارس السير ضمن قنوات ومسارات التعليم النظامي، وكذلك الحال بالنسبة لبرنامج تعليم الكبار ومحو الأمية، إلا أن الحلقة المفقودة ربما تكون في التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، والحاجة إلى هذا التكامل تستدعي خلق برامج وأنشطة تمنح الدارس مستويات ومؤهلات معترف بها رسمياً، وهنا تظهر الحاجة إلى هذا التكامل من خلال تأكيد:

١. الاعتراف بقيمة التعليم غير النظامي وقدرته على توفير التعليم، وجعله جزءاً أساسياً من الخطط الوطنية للتعليم للجميع، المدرجة في الإستراتيجيات الإنمائية والبرامج الخاصة بالفقر.
٢. تحقيق تحسين نسبته (٥٠٪) من مستويات محو الأمية بحلول العام ٢٠١٥م، وتحديدًا لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.
٣. تحسين الخدمات المقدمة للتعليم النظامي والتعليم غير النظامي بشكل متوازٍ.
٤. توفير الدعم المالي لتلبية احتياجات برامج التعليم غير النظامي.
٥. أن لا تقتصر برامج التعليم للجميع على وزارة التربية والتعليم وحدها، بل يجب تأكيد أنها جهد وطني يشمل المؤسسات والوزارات الأخرى.
٦. استثمار وسائل الإعلام والاتصال الحديثة في التدريب والتعلم عن بعد.
٧. إيجاد قاعدة بيانات للمعلومات التي تتعلق ببرامج وأنشطة التعليم غير النظامي؛ لتوظيفها في وضع السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات.

٨. تطوير وتنويع طرائق وأساليب التدريس، والاستفادة من الوسائل التعليمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام أساليب تفاعلية معها؛ لتشجيع التعلم الذاتي والبحث العلمي.

٩. تعزيز التنسيق والتعاون والشراكات في مجال التعليم للجميع (النظامي وغير النظامي)، من أجل تبادل الخبرات والتجارب والنشرات.

ويتم تحقيق التكامل بين التعليم غير النظامي وبرامج التعليم النظامي من خلال
تأكيد:

- جعل التعليم غير النظامي جزءاً أساسياً من الخطط الوطنية للتعليم للجميع، والاعتراف بقيمة برامج التعليم غير النظامي وقدرتها على توفير التعليم، وجعلها كذلك جزءاً من الإستراتيجيات والخطط الإنمائية والبرامج الخاصة بالحد من الفقر.

- تحقيق تحسين نسبته (٥٠٪) من مستويات محو الأمية بحلول العام ٢٠١٥م، وتحديدًا لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.

- تحسين نوعية البرامج المقدمة للمتعلمين في التعليم النظامي والملتحقين ببرامج التعليم غير النظامي بشكل متوازٍ.

- تمكين خريجي برامج التعليم غير النظامي من الالتحاق بالتعليم النظامي من خلال آلية مرنة لهذا الانتقال دون صعوبات.

- توفير الدعم المالي لسد احتياجات برامج التعليم غير النظامي، وذلك من خلال زيادة الموازنات المخصصة لها من قبل الدولة ومن قبل الدول المانحة، ومن خلال مشروعات إنتاجية تعليمية وتدريبية تعود أرباحها لصالح البرامج التعليمية.

- أن لا تقتصر برامج التعليم للجميع على وزارة التربية والتعليم وحدها، بل يجب تأكيد أنها جهد وطني يشمل المؤسسات والوزارات الأخرى التي يجب أن تدخل برامجها ضمن إطار التعليم للجميع في شكل متناسق وشامل.
- إقامة الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بما يخدم برامج التعليم غير النظامي.
- استثمار وسائل الإعلام والاتصال الحديثة في التدريب والتعلم عن بُعد.
- إيجاد قاعدة للمعلومات التعليمية والتدريبية النظامية وغير النظامية، توفر بيانات وإحصاءات عن البرامج المقدمة في هذين النظامين، والمؤسسات التي تتفدها والموارد البشرية المتاحة، والموارد التعليمية والتدريبية المتوافرة؛ لتوظيفها في وضع السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات.
- توفير مناهج دراسية في النظامين التعليميين، تلبي الاحتياجات التعليمية الفعلية للدارسين، وتراعي مختلف الأعمار وظروفهم، وترتبط بجهود التنمية.
- تطوير وتنويع طرائق وأساليب التدريس، والاستفادة من الوسائل التعليمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد أساليب تفاعلية معها لتشجيع التعليم الذاتي والبحث العلمي.
- تحسين الجوانب النوعية للتعليم كافة، ولاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية في الحياة، بما يحقق نتائج واضحة وملموسة في التعلم على الدارسين.
- الاهتمام بأساليب التقويم والتحصيل المعرفي، والاهتمام بالميول والمواهب والمهارات والاتجاهات.

- تنظيم عمليات الخروج من النظام التعليمي الرسمي والعودة إليه، ليكون علاجًا لمشكلة التسرب، بما يمكن المنقطع عن التعليم النظامي من العودة إليه واستكمال تعليمه بشكل يحقق أكبر قدر من الكفاءة.

- تعزيز التنسيق والتعاون والشراكات في مجال التعليم للجميع النظامي وغير النظامي مع الدول العربية.

أما في برامج التعليم غير النظامي فإن هذا التكامل يتضح في المجالات التالية:

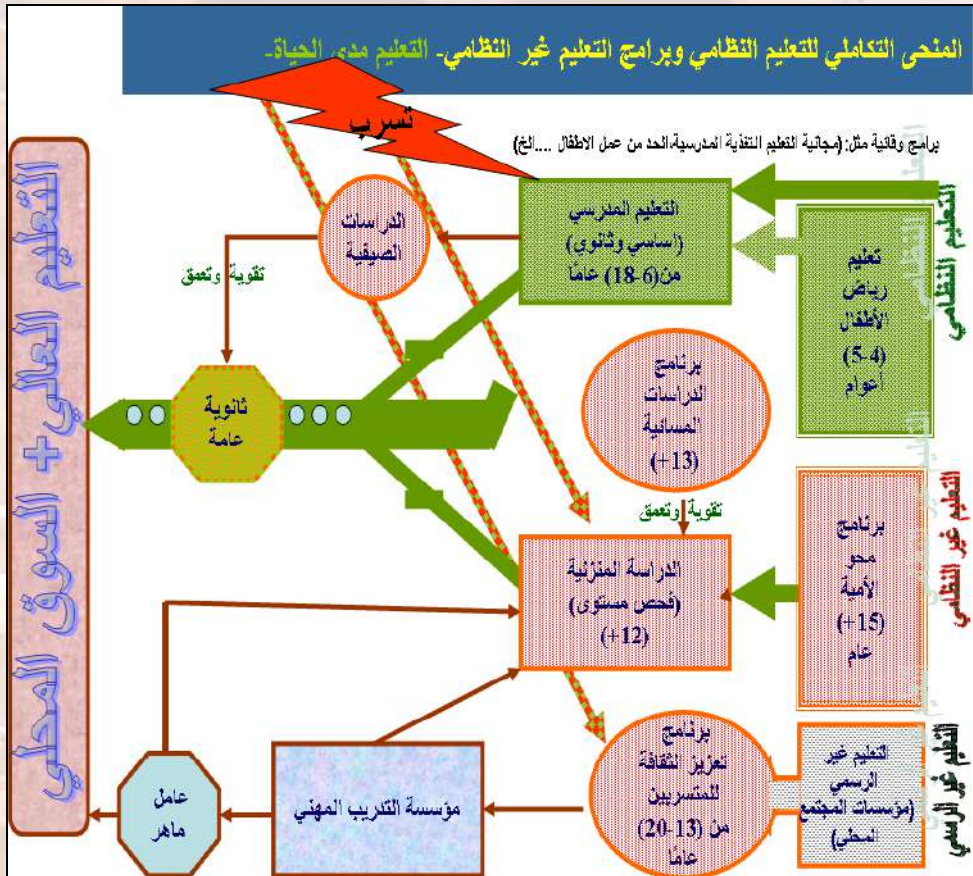
١. المناهج: عندما صُمِّمت مناهج تعليم الكبار رُوِّعَت معادلة مقررات السنة الثانية في برنامج محو الأمية بما يعادل مناهج الصف الرابع الأساسي، ومقررات صفي المتابعة بما يعادل مناهج الصف السادس الأساسي.

٢. مجال حرية انتقال الدارسين من نوع إلى آخر؛ حيث يستطيع الدارس في برامج التعليم غير النظامي أن ينتقل إلى التعليم النظامي إذا سمحت له التعليمات بذلك.

٣. وضع مؤسسات التعليم النظامي في خدمة التعليم غير النظامي في أوقات فراغها.

٤. تكاملية برامج التعليم غير النظامي مع بعضها، فيستطيع خريج برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية وبرنامج تعزيز الثقافة للمتسربين من إكمال دراسته الأكاديمية في برنامج الدراسات المنزلية وفق تشريعات تسمح له بذلك، ووفق أسس روعي فيها عمر الدارس، وباختصار بعض الصفوف من خلال فحص مستوى يُجرى للدارس.

ويشير الشكل التالي إلى منظومة متكاملة من البرامج التعليمية التي يتم توفيرها لأفراد المجتمع كافة، بهدف إعدادهم وتأهيلهم؛ لتمكينهم مستقبلاً من الإسهام بفعالية في تحقيق التنمية الشاملة لمجتمعهم.



وتبدأ المنظومة بمجموعة من البرامج التعليمية النظامية التي يتم توفيرها للطلبة في مراحل مبكرة بهدف بناء استعدادهم للتعليم، وإعدادهم للحياة من خلال إكسابهم المعارف والخبرات والمهارات الأساسية الملائمة لظروفهم واحتياجاتهم.

وتجسيدًا لحق التعليم للجميع، وترسيخًا لمبادئ التعلم الذاتي والمستمر وأهمية الإعداد المستمر لأفراد المجتمع كافة، يتم تنفيذ مجموعة من برامج التعليم غير النظامي لتمكين أفراد المجتمع ممن حالت ظروفهم دون إكمال تعليمهم من مواصلة التعلم، وتزويدهم بالخبرات والمعارف تمهيدًا لإتقانهم متطلبات المهنة والالتحاق بسوق العمل، أو إكمال دراستهم الأكاديمية (كدارسين غير نظاميين).

وإدراكًا لخطورة مشكلة التسرب بوصفها مؤثرًا خطيرًا يشير إلى الهدر التربوي، ورافدًا يغذي مشكلة الأمية، تم تصميم وبناء برامج تعليمية تسهم في توفير الفرص التعليمية للطلبة المتسربين من التعليم، وكذلك في توفير برامج التقوية والتعمق بهدف وقاية الطلبة المعرضين لخطر التسرب.

والتأمل في الشكل السابق يستخلص مجموعة من الخصائص والسمات المميزة للمنظومة التعليمية وهي:

- الشمولية للبرامج والفرص التعليمية الملائمة للظروف والاحتياجات المتباينة.
- التكاملية بين البرامج والفرص التعليمية.
- الفعالية في مجال الإعداد والتمكين.
- الإيجابية في توفير متطلبات النمو المتكامل والمتوازن.
- العدالة من خلال توفير التعليم للجميع.
- الاستدامة والاستمرارية من خلال إكساب الدارسين مفاتيح التعلم الذاتي والمستمر.
- الملاءمة لظروف واحتياجات أفراد المجتمع كافة.

**مشاريع التعليم غير النظامي
في الأردن
التي نفذتها وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع
الشركاء**

والتي تمت ضمن فعاليات عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية
من (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)

مشاريع التعليم غير النظامي

التزاماً من وزارة التربية والتعليم بتطوير وتحسين الخدمات التعليمية في مجال التعليم غير النظامي، و إيماناً منها بأن التعليم حق أصيل للجميع كفله الدستور الأردني، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام الجميع بوصفه مرتكزاً أساسياً في قانون التربية والتعليم، فقد عملت الوزارة جاهدة خلال العقد الماضي بالتعاون مع الشركاء من المستويات كافة، على تطوير مشاريع هادفة لتطوير واقع برامج التعليم غير النظامي وتقديمه بصورة جديدة ونوعية، وذلك من خلال استهداف الفئات الاجتماعية والعرقية كافة، وعلى اختلاف أجناسهم ذكوراً وإناثاً وعلى اختلاف معتقداتهم الدينية. ولضمان تفعيل المادة الحادية والأربعين من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، فقد عملت الوزارة بالتعاون مع شركاء عديدين على تقديم مجموعة من المشاريع والبرامج خلال عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية من (٢٠٠٣-٢٠١٢)، وكان من أبرزها :

أولاً: مشروع بناء البرامج التعليمية لتلبية احتياجات الطلبة المتسربين: أ. المرحلة الأولى خلال الفترة ما بين الأعوام من (٢٠٠٣-٢٠٠٧)

بدأت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط ووزارة التنمية الاجتماعية وتمويل من الاتحاد الأوروبي بتنفيذ المشروع بشكل تجريبي بهدف معالجة مشكلة الطلبة المتسربين الذين يزولون الحرف والعمالة، وتمكينهم من امتلاك مهارات المهن وإتقان مهارات التعليم المهني وإرجاعهم للمسار المهني من خلال بناء برامج تعليمية مناسبة لتلبية احتياجاتهم لتأكيد حقوقهم التعليمية المهمة وتطوير نضجهم المهني، بإعادة تدريبهم وتأهيلهم وفق معايير تؤهلهم للالتحاق بمؤسسة التدريب المهني، وقد تم تنفيذ المشروع في ثلاث مدارس حكومية في كل من أقاليم المملكة الثلاثة كمرحلة أولى، وقد ازداد عدد المراكز إلى ما يزيد عن عشرة مراكز في نهاية المرحلة.

الفئة المستهدفة

استهدف هذا المشروع الأطفال ضمن الفئة العمرية من (١٣-١٨) عاماً ممن تسربوا من المدارس ولهم دور اقتصادي في أسرهم، وينتمون إلى أسر مفككة، ولديهم خبرات مع القانون هم أو أحد أفراد عائلتهم، ويعيشون في مراكز الأحداث التابعة لمديرية الدفاع الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية أو في مجتمعاتهم.

منجزات المشروع

- توقيع مذكرة تفاهم انبثق عنها تشكيل لجان فنية وتوجيهية للإشراف على تنفيذ أنشطة المشروع ومتابعتها.
- إقرار مجموعة من المواد القرائية للمشروع تم اختيار موضوعاتها من المناهج المطبقة في مدارس وزارة التربية والتعليم بقرار مجلس التربية والتعليم رقم (٢٠٠٤/٥٥) في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٤م.
- تجهيز ثلاث غرف لتنفيذ العملية التعليمية في المرحلة الأولى للمشروع وفق بيئة تشاركية تمكن من استعادة وتعزيز الحقوق التعليمية للأطفال المهمشين ضمن التعليم غير النظامي في الوزارة، وبشكل خاص الأطفال المتسربين من المدارس النظامية.
- تطوير وإنتاج حقائب تدريبية حول المنهجية التشاركية التي ينتهجها البرنامج في تنفيذ العملية التعليمية في المراكز.
- تدريب معلمي المراكز على تدريبات متخصصة وفق منهجية المشروع وتصميم الجلسات وخطط حشد الأطفال.
- تمكين الأطفال بمجموعة من المهارات والمعارف اللازمة التي تمكنهم من العودة إلى المجتمع وتمكنهم من فتح آفاق مستقبلية في مجال التدريب المهني من خلال مجموعة من الأنشطة التعليمية والتأهيلية المتنوعة.
- التوسع في المشروع ليشكل برنامج "الثقافة الشعبية للمتسربين" وهو المسمى الأول لبرنامج " تعزيز الثقافة للمتسربين" الذي تناولناه سابقاً.

ب. المرحلة الثانية خلال الفترة ما بين الأعوام من (٢٠٠٤-٢٠٠٧) تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة العمل الدولية (ILO) في العام ٢٠٠٦، هدف تعزيز قدرات الوزارة في تمكين حلقات الوصل ما بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي ومؤسسة التدريب المهني.

ويأتي هذا التعاون من خلال تنفيذ المنظمة لمشروع "البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (International Program for Eliminating Child Labor (IPEC)) الذي تنفذه المنظمة في عدد من الدول في الشرق الأوسط بهدف التوعية بخطورة انخراط الأطفال في سوق العمل لما له من نتائج جسدية ونفسية وأخلاقية تؤثر عميقاً في نشأة الطفل الطبيعية.

أهداف المشروع:

ويهدف المشروع إلى تقديم الخدمات التعليمية الملائمة لاحتياجات الطلبة المتسربين من خلال برنامج "تعزيز الثقافة للمتسربين"، الذي بدوره يقدم فرصة قيّمة لاستعراض قضية عمل الأطفال وتعزيز مهارات الطلبة المتسربين؛ لتسهيل دخولهم إلى معاهد التدريب المهني ولبصير إلى تعليمهم وتدريبهم على حرفة معينة بدرجات مهارة متسلسلة، وتقديم المُخرَج في النهاية ليكون طفلاً متعلماً ومدرّباً وقادراً على التأقلم مع الحياة العملية.

منجزات المشروع:

١. تحضير مواد قرائية لمادتي اللغة الإنجليزية والحاسوب.
٢. تعزيز قدرات العاملين في الوزارة لتحضير وتدقيق المواد القرائية.
٣. فتح وتأسيس وتجهيز مركزين لبرنامج تعزيز الثقافة للمتسربين بشكل كامل.
٤. تدريب ميسري ومديري المراكز الجديدة على منهجية التعلم التشاركي المتبعة في البرنامج.

ثانياً: مشروع مراكز التعلم المجتمعي من (٢٠٠٣-٢٠٠٦)

قامت الوزارة بالتعاون مع مكتب اليونسكو / عمان عام ٢٠٠٣م، وبدعم مادي من موارد خارجة عن ميزانية اليونسكو بفتح مشروع لمراكز التعلم المجتمعي، والذي يهدف إلى تأسيس تسعة مراكز مجتمعية في مختلف محافظات المملكة؛ بواقع ثلاثة مراكز لكل إقليم من الأقاليم (الشمال والوسط والجنوب) هي: الرصيفة والسلط ومادبا في إقليم الوسط، والمفرق وعجلون وإربد في إقليم الشمال، والكرك ومعان والعقبة في إقليم الجنوب؛ لتزويد الملتحقين بها ذكوراً وإناثاً بالمهارات الأكاديمية الأساسية اللازمة من القراءة والكتابة والحساب، إضافة إلى إكسابهم بعض الحرف اليدوية المهنية مثل صناعة الألبان والأجبان والمربيات والمخللات، والخياطة والتريكو، والحلاقة والتجميل، وصناعة البسط، والأعمال السياحية، وتنسيق الزهور، وهي بالتالي ستعمل على رفع مستوى معيشتهم ليصبحوا أيادي عاملة مدربة مؤهلة تسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة إلى الأمام، وتعمل على خفض نسبة الأمية، وتحدّ من مشكلتي الفقر والبطالة وذلك من خلال:

- ١- تدريب وتطوير المهارات للدارسين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية.
- ٢- تأسيس شبكة لمراكز التعلم في الأردن متصلة مع الشبكة الموجودة في معاهد (NFE) و(NGOS).
- ٣- تزويد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية بالمواد اللازمة لتنفيذ الأنشطة والحرف.

مسوّغات تنفيذ المشروع

- ١- ارتفاع معدل النمو السكاني في الأردن؛ حيث بلغ حوالي (٣,٤٪) سنوياً، علماً بأن عدد سكان الأردن كان يبلغ ما يقرب من (٥,٢) مليون نسمة آنذاك.
- ٢- تمثل فئة الشباب (٦٠٪) من سكان الأردن، وهي من أعلى النسب في المنطقة.
- ٣- تزويد حاجات سوق العمل بالقوى العاملة المدربة المناسبة.
- ٤- تنفيذ أهداف مؤتمر دكاكر.

٥- العمل على تحقيق التعليم للجميع، وخفض نسبة الأمية تماشيًا مع مذكرة البنك الدولي.

٦- افتقار المناطق النائية والأقل حظًا إلى عناصر التعليم.

٧- ارتفاع نسبة الأمية في صفوف الإناث.

٨- تطوير الحياة المعيشية للمواطنين، والتقليل من حدة الفقر تماشيًا مع خطة التحول الاقتصادي- الاجتماعي للأردن.

الفئة المستهدفة

الشباب والشابات من سن (١٥ سنة) فما فوق بشرط حصوله على مرحلة المبتدئين؛ أي ما يعادل الصف الرابع الأساسي.

وتعدّ هذه المراكز تطويرًا لمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية، ولذلك فقد تم التالي:

١. اختيار المواقع التسعة للمراكز في تسع محافظات.
٢. إجراء الصيانة اللازمة لكل مركز بإزالة الجدران الفاصلة، وتبليط الأرضية لبعض غرف المراكز، ووضع حماية للشبابيك وفواصل خشبية بين الغرف، وعمل بنية تحتية من الناحية الصحية، وتركيب مطابخ ومجالٍ ومغاسل، إضافة إلى الطراشة والدهان والتמידات الكهربائية لمعظم المراكز.
٣. تدريب الفريق المحوري الوزاري من قبل خبير لمدة أسبوع في الفترة من ٢٠٠٣/٩/٧م إلى ٢٠٠٣/٩/١١م، على مفهوم وفوائد واحتياجات ومحتوى التدريب وصفات المدرب الناجح، وأساليب العصف الذهني، ودراسة الحالة، والمناقشة الموجهة، والحوار والنقاش، إضافة إلى التدريب على عناصر العملية التعليمية، وخصائص ومفهوم تعليم الكبار، وعلاقتها بمفهوم محو الأمية وبعض المفاهيم حول تعليم القراءة والكتابة مثل الطريقة الصوتية، وتناول التدريب أيضًا المبادئ السبعة للتعلم النشط والتعلم التعاوني وتكوين المجموعات، وكذلك قام الفريق المحوري الوزاري بتدريب المعلمين والمدرّبين

في المراكز لمدة ثلاثة أيام في كل إقليم من أقاليم المملكة الثلاثة (الوسط والشمال والجنوب) في الفترة من ٢٠٠٣/١٠/٥ إلى ٢٠٠٣/١٠/٧ م.

٤. شراء جميع الأثاث والأجهزة والمعدات اللازمة للمراكز كل على حسب المهن التي سوف يتم تدريسها فيه من مكاتب المديرين، والخزانات الخشبية المتنوعة، والكراسي المتنوعة، والمرابيا، والسشوارات والفراشي والأمشاط واللفافات، وماكنات الخياطة والتريكو، والثلاجات والغازات والغسالات، والطناجر والسطول والصواني والملاعق والمصافي والعبوات، والحرامات، كما تم تزويد كل مركز بجهاز حاسوب وطابعة.

٥. إعداد مواد تدريبية مساندة لمنهاج تعليم الكبار ومحو الأمية في اللغة العربية والعلوم والرياضيات، والعمل جارٍ على إعداد مواد تدريبية لمختلف المهن الأخرى.

٦. افتتاح هذه المراكز رسمياً من قبل معالي وزير التربية والتعليم ممثلاً بافتتاح مركز التعلم المجتمعي بالرصيفة بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٧ م.

٧. الاطلاع والاستفادة من تجربة وخبرة الآسيويين في هذا المجال، وذلك بزيارة كل من مدير المشروع آنذاك ومدير مركز التعلم المجتمعي في عجلون إلى تايلند في الفترة من ٢٠٠٤/٣/٢٧-٢٣ م.

٨. تفقد هذه المراكز بصورة دورية من خلال عمل جولات ميدانية مكثفة للإطلاع على تجهيزاتها وسير العمل فيها.

٩. تقييم المشروع من قبل مستشارين من داخل وخارج المملكة.

ولقد بوشر بالتدريس والتدريب في بعض المراكز من مطلع شهر تشرين الأول العام ٢٠٠٣ م، ومع بداية شهر شباط من العام ٢٠٠٤ م، نُفذ التدريس والتدريب في المراكز التسعة جميعها في الدورة، إلا أن المشروع قد تعثر بسبب انخفاض أعداد الملتحقين والملتحقات بالدورات في المراكز.

ثالثاً ١: مشروع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في الأردن من (٢٠٠٦-٢٠٠٧)

ترجمةً لأهداف ونداءات وتوصيات مؤتمري جوميتيان ١٩٩٠م، وداكار ٢٠٠٠م بشأن توفير التعليم للجميع وتعميمه على جميع فئات المجتمع، والعمل على إحكام التكامل بين نوعي التعليم النظامي وغير النظامي، حرصت الوزارة من خلال البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في الأردن على الاهتمام بفئات الطلبة الذين يخشى عليهم من التسرب وترك المدرسة والالتحاق بسوق العمل، والطلبة العاملين الملتحقين بالمدرسة، والطلبة العاملين غير الملتحقين بالمدرسة، وذلك ببناء القدرة المؤسسية ورفع الكفايات الفنية والمهنية للعاملين في الوزارة والعاملين في المدارس الأساسية، وزيادة وتحسين نسبة التحاق الطلبة بالمرحلة الأساسية، وتحسين التعليم والحد من عمل الأطفال وتطوير برامج وقائية وعلاجية للحد من هذه الظاهرة، وتوفير برامج التعليم غير النظامي.

الأهداف

١. بناء القدرة المؤسسية لدى العاملين في وزارة التربية والتعليم في مجال عمل الأطفال.
٢. بناء منهجية متعددة الأوجه في مجال عمل الأطفال.
٣. الحد من عمل الأطفال.
٤. تحسين نسب التحاق طلبة المدارس بالمرحلة الأساسية.
٥. الحد من التسرب في المرحلة الأساسية.
٦. تحسين أداء الطلبة العاملين ضمن النظام التعليمي الأساسي.
٧. تطوير برامج وقائية وعلاجية للحد من عمل الأطفال.

الفئات المستهدفة

- تدريب وإعداد فريق محوري في مركز الوزارة والميدان وعدد أفرادہ (٢٠) مشاركاً.

- إعداد فريق تدريبي يتكون من (١٠٠) مشارك من الفئات المستهدفة (المديرين والمعلمين والمرشدين التربويين) في المدارس التي تم اختيارها لتنفيذ برنامج المشروع.

- تحديد مديريات التربية والتعليم المعنية بتنفيذ البرنامج.

اختيار عينة لتنفيذ المشروع من مديريات التربية والتعليم، وعددها (٨) مديريات وتمثل:

- مديرية التربية والتعليم للواء الشونة الجنوبية.

- مديرية التربية والتعليم للواء دير علا.

- مديرية التربية والتعليم للواء الرمثا.

- مديرية التربية والتعليم للواء الأغوار الشمالية.

- مديرية التربية والتعليم لقصبة الزرقاء.

- مديرية التربية والتعليم للواء الرصيفه.

- مديرية التربية والتعليم لمحافظة معان.

- مديرية التربية والتعليم لمحافظة العقبة.

فئات الطلبة

- الطلبة الذين يُخشى عليهم من التسرب وترك المدرسة والالتحاق بسوق العمل.

- الطلبة العاملون الملتحقون بالمدارس.

- الطلبة العاملون غير الملتحقون بالمدرسة.

أهم المنجزات

- إعداد برنامج تدريبي لرفع الكفايات المهنية لموظفي وزارة التربية والتعليم في مجال حماية الطفل من العمل والتسرب من المدارس.
- تعيين مستشار محلي من الجامعة الأردنية (الأستاذ الدكتور نزيه حمدي) من لإعداد هذا البرنامج وفق الحاجات التدريبية للفئات المستهدفة حيث تم إعداد استبانة للتعرف إلى الحاجات التدريبية للفئات المستهدفة؛ في المدارس (المعلمين، الطلبة، أولياء الأمور).
- تحليل الاستبانات، حيث تم في ضوء ذلك تحديد الموضوعات التدريبية التي تلبي حاجاتهم وتضمنها في الدليل التدريبي، وكانت الموضوعات التدريبية والأنشطة المرافقة لها تهدف إلى زيادة الوعي لدى المتدربين واكتساب المهارات والأنشطة للتعامل مع الطلبة المعرضين لخطر التسرب والطلبة الذين تسربوا والطلبة الذين يعملون ويدرسون.
- إعداد مسودة الدليل التدريبي.
- عقد ورشة عمل تدريبية لأعضاء الفريق المحوري التدريبي في فندق القدس مدة (٥) أيام، حيث تم خلالها تقييم الموضوعات التدريبية وإدخال التعديلات اللازمة على موضوعات الدليل.
- تشكيل فريق عمل تدريبي يتكون من (١٠٠) مشارك من الفئات المستهدفة (المديرين والمعلمين والمرشدين التربويين) في المدارس التي تم اختيارها لتنفيذ أنشطة المشروع.
- عقد أربع ورش عمل تدريبية للفئات المستهدفة بالبرنامج حيث تم تدريب (١٠٠) مشارك ومشاركة من الفئات المستهدفة بالبرنامج من قبل أعضاء الفريق المحوري التدريبي.

- تم تقييم موضوعات الدليل التدريبي من خلال المشاركين وتم اقتراح إدخال بعض التعديلات وإضافة بعض الموضوعات التدريبية الأخرى والتي تلبي حاجاتهم.

- قامت كل مدرسة مشاركة بإعداد الخطط الوقائية للحد من تسرب الطلبة في المدارس.

- استلام منجزات المدارس المشاركة بالبرنامج بشكل دوري.

- إعداد البرامج التنقيفية والتربوية والإرشادية لأولياء أمور الطلبة والمجتمع المحلي؛ لزيادة الوعي حول أهمية التعليم الأساسي والأخطار الناجمة عن تسرب الطلبة من المدارس والالتحاق بسوق العمل.

الإجراءات المستخدمة لحصر الطلبة المعرضين لخطر التسرب في المشروع

- الرصد اليومي للتأخر والغياب.
- ملاحظات الكادر التعليمي في المدرسة، وتحديد مستوى تحصيل الطلبة.
- تحديد الطلبة ذوي التحصيل المتدني من خلال الاختبارات المدرسية والامتحانات وسجل العلامات.
- جمع المعلومات والبيانات عن الطلبة من خلال الأسرة لمعرفة إذا ما كان هناك حالات تسرب سابقة في الأسرة.
- التعرف إلى الوضع الاقتصادي والوضع الثقافي للأسرة.
- إجراء المقابلات ودراسة الحالة من قبل المرشد/ المرشدة التربوية في المدرسة.
- إعطاء حصص التوجيه الجمعي في الصفوف.
- استخدام أساليب البحث العلمي للتعرف إلى أسباب التسرب.
- ملاحظات المرشد/المرشدة التربوية.
- الإحالات من قبل مربّي الصفوف أو الطلبة أو أولياء الأمور.
- العمل على توفير قاعدة بيانات للمتسربين تتضمن أسباب التسرب وأعداد الطلبة المتسربين.

- تفعيل دور مربى الصف والمرشد التربوي في رصد حالات الغياب أثناء الدوام المدرسي.
- إبلاغ ولي الأمر عن حالات الغياب للطالب و بشكل يومي.
- تفعيل مجالس الآباء والمعلمين وتفعيل دور أولياء الأمور ومشاركتهم في التخطيط لحل مشكلات أبنائهم والتعامل معهم وفق مراحلهم النمائية والتعليمية.
- رصد حالات تأخر الطلبة عن الطابور الصباحي.
- الإجراءات التي نفذاها المشروع للحد من تسرب الطلبة**
- عقد ورش العمل للكادر التعليمي، وتعريفهم بمخاطر التسرب والالتحاق المبكر بسوق العمل.
- عقد ورش العمل التدريبية للكادر التعليمي، وإكسابهم الأساليب التوعوية لتتقيف أولياء الأمور وتوعيتهم بأخطار التسرب والالتحاق المبكر بسوق العمل.
- إعداد الخطط الإجرائية للحد من تسرب الطلبة من المدرسة، ومساعدتهم للبقاء في المدارس بما يتوافق مع ميولهم وقدراتهم.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات للكادر التعليمي في المدرسة؛ للحد من تسرب الطلبة من المدارس.
- عقد ورش العمل التدريبية والمحاضرات والندوات والمؤتمرات لتوعية الطلبة وأولياء الأمور من أخطار التسرب.
- إعداد النشرات والبوسترات وأوراق العمل لاستخدامها في التوعية والتتقيف من أخطار التسرب.
- جعل المدرسة مكانًا ممتعًا، وتوفير الأجواء الآمنة للطلبة.
- إعداد البرامج التربوية المساندة لمساعدة الطلبة ذوي التحصيل المتدني.
- تنويع الأنشطة التربوية واستخدام الأساليب التربوية لتعديل سلوك الطلبة ومساعدتهم في حل مشكلاتهم.
- التنوع في الأساليب التربوية المستخدمة لإيصال المعلومات والبيانات للطلبة.

- مراعاة الفروق الفردية للطلبة.
- استخدام أساليب التعزيز المتنوعة لتشجيع الطلبة وزيادة دافعيتهم.
- إعداد الدراسات والأبحاث للتعرف إلى أسباب تدني التحصيل الدراسي لدى الطلبة.
- الاكتشاف المبكر للطلبة المعرضين لخطر التسرب.
- التعرف إلى احتياجات الطلبة المعرضين لخطر التسرب.
- تصميم برامج تربية تلبي حاجات الطلبة المعرضين لخطر التسرب وتتناسب مع ميولهم وقدراتهم.
- إجراء المقابلات والتعرف إلى أسباب التسرب عند الطلبة.
- إعداد دراسة حالة لكل طالب متسرب، وإعداد البرامج التربوية والعلاجية المناسبة لمساعدة الطالب على التكيف مع جو المدرسة ومتابعة دراسته.
- تشجيع الطلبة على حضور حصص التقوية والحصص الإضافية لتحسين مستوى التحصيل الدراسي لديهم.
- إعداد برامج وقائية لإكساب الطلبة المهارات الاجتماعية والشخصية لمساعدتهم على وقاية أنفسهم من التعرض للمشكلات، وأهمها مشكلة التسرب.
- الإجراءات التي تم استخدامها في المدارس المشاركة بالمشروع للحد من تسرب الطلبة

- متابعة الطلبة المتسربين ومعرفة أسباب التسرب.
- تحديد مواعيد لزيارة أولياء الأمور.
- متابعة الأهالي بشكل دوري.
- تشجيع الطلبة لما بعد المرحلة الأساسية العليا لاختيار التخصصات المهنية.
- التعرف إلى الطلبة ذوي صعوبات التعلم.
- استخدام بدائل العقاب البدني لمعالجة مشكلات الطلبة.

- عقد الزيارات المتبادلة بين أفراد الكادر التعليمي لتحسين أساليب التدريس واستخدام الأساليب التربوية المتنوعة.
- عقد المحاضرات والندوات للتعريف بأخطار التسرب والالتحاق المبكر بسوق العمل.
- تحويل الطلبة ذوي التحصيل المتدني إلى الجهات المعنية لتشخيص الصعوبات التعليمية التي يعانون منها، وإلحاقهم بغرف المصادر التعليمية.
- تخصيص حصص تقوية للطلبة ذوي التحصيل المتدني.
- أسباب التسرب التي تم تحديدها في المدارس المعنية بالمشروع
 - الرسوب المتكرر.
 - العنف المدرسي.
 - الضعف الدراسي (ضعف مستوى التحصيل).
 - صعوبات تعليمية (صعوبات التعلم، بطء التعلم).
 - التأخر الصباحي.
 - الأسباب الاقتصادية.
 - رفاق السوء.
 - تعدد الزوجات لدى ولي الأمر.
 - مساعدة الأهل في الأعمال الزراعية خلال المواسم الزراعية.
 - الإخوة المتسربون.
 - بعد المدرسة عن البيت.
 - المستوى الثقافي للأسرة.
 - المشكلات الأسرية.
 - البيئة الجغرافية وطبيعة الموقع.
 - توافر فرص عمل لهذه الفئة العمرية (في المناطق الصناعية والحرفية).

رابعاً ١: مشروع تطوير نظام إدارة معلومات للتعليم غير النظامي (NEF-EMIS) (٢٠٠٥)

لقد تم اتخاذ الخطوة الأولى في بناء قاعدة معلوماتية صحيحة للتعليم غير النظامي بغرض التخطيط والمراقبة المنظمة ، وذلك بإنشاء نظام إدارة معلومات للتعليم غير النظامي يتضمن إطاراً مفاهيمياً ونموذجاً لأدوات جمع البيانات وإرشادات لتطوير مؤشرات التعليم غير النظامي، إضافة إلى تحليل البيانات وتطوير برنامج لتشغيل قاعدة بيانات محوسبة للتعليم غير النظامي.

أما على المستوى الوطني فيهدف نظام إدارة المعلومات للتعليم غير النظامي إلى تقديم بيانات صحيحة ذات صلة بواضعي السياسات والخطط، ليتمكنوا من وضع السياسات بناء على معلومات حقيقية، وتخطيط وتقديم التعليم غير النظامي بشكل أفضل، إضافة إلى تمكينهم من مراقبة وتقويم تطور هذا النوع من التعليم؛ حيث تسهم بيانات وإحصاءات التعليم غير النظامي في توفير المعلومات لمقدمي برامج التعليم ومسؤولي التعليم المحلي لتمكينهم من مراقبة وإدارة وتقويم نشاطاتهم المجتمعية، وتساعد بيانات التعليم غير النظامي أيضاً في تحريك الجهود المنسقة لتنظيم ودعم نشاطات معينة في هذا النوع من التعليم، وفي ربط المؤسسات والبرامج العاملة به بشبكة لتبادل الموارد والخبرات، ليكون الهدف تحسين القدرة على الوصول إلى نوعية جيدة من هذا التعليم، وبالتالي الإسهام في تحقيق التعليم للجميع.

وتجدر الإشارة إلى أن الفئات الأساسية لأنواع نشاطات التعليم غير النظامي تتمثل في "رعاية وتعليم الأطفال مبكراً، ومعرفة القراءة والكتابة، والتعليم الموازي، والتدريب على المهارات الحياتية، والتدريب على تأمين الدخل، والتنمية الريفية، وتعليم وتنمية مهنية أكبر، والثقافة الدينية، والتعليم الثقافي/ التقليدي"، أما الفئات الرئيسة لأنواع الفئات المستهدفة بالتعليم غير النظامي فتتمثل في "الأميين، ومنجزو التعليم الأساسي، ومنجزو التعليم المتقدم، والأطفال خارج المدرسة والمنقطعين عن الدراسة،

والشباب والراشدين المهمشين، والنساء والفتيات، وفقراء الريف، والفقراء في المناطق الحضرية، والأقليات العرقية/ اللغوية، والجماعات التي تعيش في ظروف خاصة".

خامساً: مشروع تقييم وتتبع مستويات القراءة (LAMP) من (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)

أطلق معهد اليونسكو في العام ٢٠٠٣م، برنامجاً للإحصاء وتقييم القراءة (LAMP) بالشراكة مع عدد من الدول والمنظمات. وقد كان الهدف وضع منهجية جديدة لقياس مهارات القراءة والكتابة والحساب بين الشباب والبالغين، وتحسين مجموعة من الأدلة الإحصائية في هذا المجال، وتطوير وتطبيق السياسات لمبادرات وبرامج محو الأمية التمكينية التي تهدف إلى كسب الدعم لإنجازات مؤتمري "جوميتيان ١٩٩٠" و "داكار ٢٠٠٠" ولاسيما للنساء، حيث يوفر المشروع البيانات الأساسية لتطبيق خطط وبرامج محو الأمية، وذلك من خلال توضيح مستويات المهارات الأساسية الدنيا ووصولاً إلى المهارات العليا في محو الأمية ، وتوزيع الأميين ولاسيما في الريف والحضر والتعرف إلى نقاط القوة والضعف من خلال دراسة للسكان لتصميم مناهج علاجية محسنة والتعرف إلى المجموعات السكانية بمستوى مهارات عليا والتعرف إلى العوامل الرئيسة للفروقات في توزيع محو الأمية ومهارات الحساب بين السكان، بما في ذلك الفئة العمرية والنوع الاجتماعي ومستوى التعليم وتوثيق كيفية تأثير مستوى المهارات في مخرجات الفرد الصحية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والزراعية والثقافية والصناعية.

ويسعى المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. معرفة مستوى وتوزيع وأبعاد معرفة القراءة والكتابة والأمية لدى الأشخاص الذين يبلغون من العمر (١٥ عامًا) فأكثر.
٢. تحديد القضايا ذات الأهمية في تعزيز معرفة القراءة والكتابة في الدولة.
٣. معرفة الأسباب التي قد تؤدي إلى الأمية.
٤. وضع بيانات موثوقة بين يدي صناع القرار.
٥. جمع البيانات حول معرفة القراءة والكتابة؛ لتطوير وتقييم سياسات التعليم الوطنية ووضع التقارير حول الأهداف الدولية القائمة.

أما الأهداف الدولية للمشروع فهي:

١. تطوير طريقة لتوفير بيانات ذات جودة عالية حول توزيع مهارات معرفة القراءة والكتابة لدى الكبار والصغار في الدول النامية.
٢. الحصول على بيانات ذات جودة عالية حول معرفة القراءة والكتابة من أجل:
 - عمل مقارنة بين الدول المشاركة في برنامج تقييم وتتبع مستويات القراءة (LAMP).

- استخدام فعال من أجل تشكيل سياسات وطنية.
 - مراقبة وتصميم برامج مناسبة لتطوير مستويات معرفة القراءة والكتابة.
٣. بناء القدرات الوطنية التي تقيس معرفة القراءة والكتابة، والعمل على تطوير استخدام أساليب وبيانات برنامج تقييم وتتبع مستويات القراءة (LAMP).
 ٤. الإسهام في إيجاد فهم أكثر تطوراً.

وقد قام كل من معهد اليونسكو للإحصاء (UIS)، والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية (NCHRD)، ودائرة الإحصاءات العامة (DOS) ووزارة التربية والتعليم بتنفيذ التقييم الرئيسي (LAMP) في الأردن وجمع البيانات في أيار من العام ٢٠١١م. ويعرض هذا الملخص توزيع المشاركين على مجموعات فرعية تحدد المتغيرات

الاجتماعية والديموغرافية (مثل الجنس والعمر والتعليم)، وقد تم قياس ثلاثة مجالات في القرائية، وهي:

١. مجال تقييم معرفة القراءة والكتابة النثرية (النص المستمر).

٢. مجال الوثيقة (نص غير مستمر).

٣. مجال الحساب (حساب مكتوب).

وقد صُنِّفَت مهارة كل مشارك إلى واحد من مستويات الأداء الثلاثة.

المجالات الثلاثة لقياس القرائية

المجال الأول: النثر Prose

يتناول مجال النثر القراءة والفهم للنصوص المستمرة كال فقرات المكتوبة، ويصنف هذا المجال للمستويات التالية:

المستوى الأول

يمكن للمشارك تحديد المعلومات من خلال قراءة مقاطع كإعلانات الوظائف الشاغرة، والبطاقات الملصقة على المنتجات، ومعلومات التطعيم، أو مقاطع من فقرة واحدة بسيطة، بالشروط التالية:

١. أن يتم استخدام لغة متطابقة في السؤال والفقرة المقروءة .

٢. إمكانية إضافة المفردات العامة اليومية.

٣. عدم وجود تشتيت (إزعاجات) .

وبما أن هذا هو أدنى مستوى فالمشاركون الذين لا يمتلكون مهارات النثر يتم ضمهم إلى هذا المجال.

المستوى الثاني

يمكن للمشاركين تحديد المعلومات الحرفية في النصوص التي تحتوي على إرشادات أو تعليمات للقيام بعمل ما أو القراءة لتعلم المقاطع، بالشروط التالية:

١. أن تكون المعلومات المطلوبة ظاهرة في فقرات للقراءة (ويتم بيان المطلوب

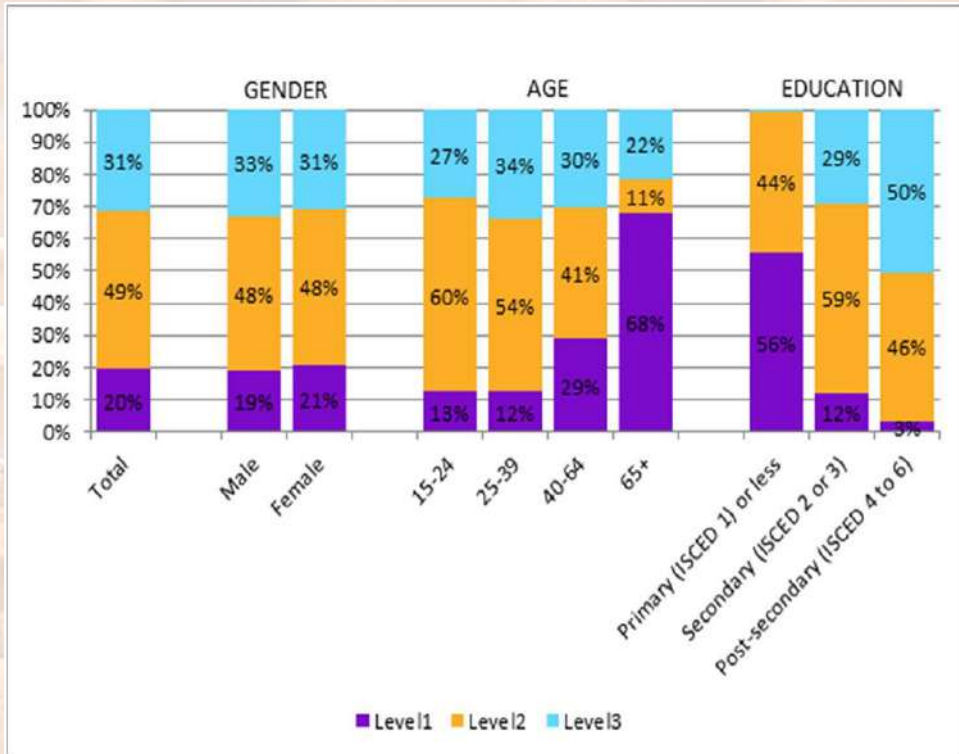
بشكل واضح).

٢. عدم وجود تشتيت (إزعاج).

٣. ألا تكون لغة الفقرات والسؤال متطابقة.

وفي هذا المجال يمكن للمشاركين إعادة صياغة بعض الفقرات، واستيعاب النصوص الأكاديمية، وكتابة إجابات تتطلب جملاً كاملة.

والشكل التالي لمجال النشر يبين النسبة المئوية في كل مستوى أداء من خلال المجموعات الفرعية (حسب الجنس والعمر والتعليم) /الأردن / ٢٠١١م.



المصدر: معهد الإحصاءات في اليونيسكو

المجال الثاني: الوثائق والمستندات Documents

يتناول مجال المستندات استيعاب وفهم نصوص متقطعة، مثل الجداول والرسوم البيانية، والجداول الزمنية والأشكال، ويصنف هذا المجال للمستويات التالية:

المستوى الأول

يمكن تحديد العينة النموذجية لهذا المستوى عند استطاعة المستجيب فهم قطعة واحدة من المعلومات مثل فقرات نصية بسيطة أو الرسوم البيانية أو الجداول وذلك بالشروط التالية:

١. أن تكون اللغة المستخدمة في القراءة والسؤال متطابقة.

٢. أن يتم تضمين متغير واحد فقط أو اثنين.

٣. وجود تشتييت (إزعاج) بشكل بسيط.

وبما أن هذا هو أدنى مستوى فالمشاركون الذين لا يمتلكون مهارات فهم النصوص المتقطعة يتم ضمهم إلى هذا المجال.

المستوى الثاني

يمكن تحديد العينة النموذجية لهذا المستوى إذا تمكن المستجيب من قراءة الرسوم البيانية أو الجداول التي تشمل اثنين أو ثلاثة متغيرات بشكل يمكنه من المعلومات الرقمية أو تنسيق المعلومات المتوازية (مثل الوقت، وأنشطة في جدول واحد)، وذلك بالشروط التالية:

١. أن تكون اللغة المستخدمة في القراءة والسؤال متطابقة.

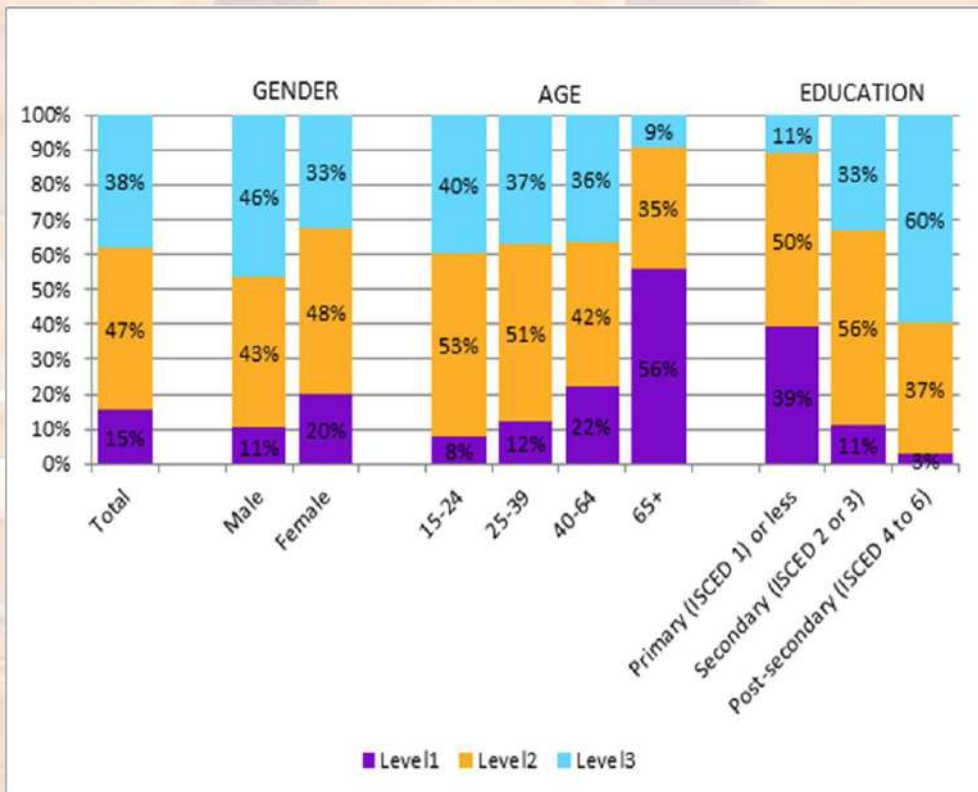
٢. وجود تشتييت (إزعاج) بشكل بسيط.

المستوى الثالث

يمكن تحديد العينة النموذجية لهذا المستوى إذا تمكن المستجيب من التعامل مع النصوص المعقدة ودمج المعلومات من مصادر معقدة، مثل الجداول المكتظة أو الرسوم البيانية المتعددة.

ويمكنه ملء استمارة معقدة من خلال تحويل معلومات شخصية إلى بيانات ذات متغيرات فئوية متعددة، ويمكنه القيام بذلك رغم وجود تشتت (إزعاج)، وعندما تكون اللغة المستخدمة مختلفة، ومن الممكن تصنيفها على أنها "أكاديمية".

والشكل التالي لمجال الوثائق والمستندات يبين النسبة المئوية في كل مستوى أداء من خلال المجموعات الفرعية (حسب الجنس والعمر والتعليم) / الأردن / ٢٠١١م.



المصدر: معهد الإحصاءات في اليونيسكو

المجال الثالث: المهارات الحسابية Numeracy

يتناول مجال مهارات الحساب كيفية إجراء العمليات الحسابية مع وجود بعض الجمل المكتوبة، وهذا هو سبب اختلافه عن "الحسابات الذهنية". ورغم ذلك، فإن بعض المستجيبين قد اختاروا تنفيذ هذه المهمات دون استخدام الورقة والقلم حتى النهاية حين كتابة النتائج النهائية فقط، ويصنف هذا المجال للمستويات التالية:

المستوى الأول

تمكن معظم أفراد العينة النموذجية من أداء العمليات الحسابية البسيطة بشكل جيد، وذلك بمساعدة وجود نص مرافق وأن المعلومات الحسابية المطلوبة بسيطة؛ أي أن العملية الحسابية كانت واضحة وتتطلب خطوة واحدة للحل، وتمكن أفراد العينة أيضاً من جمع ثلاثة أرقام كاملة مع الأرقام العشرية في سياق استخدام المال بسهولة. ولم تكن هناك معلومات تشتتت.

وبما أن هذا هو أدنى مستوى فالمشاركين الذين لا يمتلكون مهارات الحساب يتم ضمهم إلى هذا المجال.

المستوى الثاني

تمكن أفراد العينة النموذجية من أداء العمليات الحسابية التي تحتوي فيها المعلومات الكمية على بعض الأرقام الكسرية والعشرية، وتمكن المستجيبون من أداء عمليات الضرب باستخدام عدد عشري وعدد كامل.

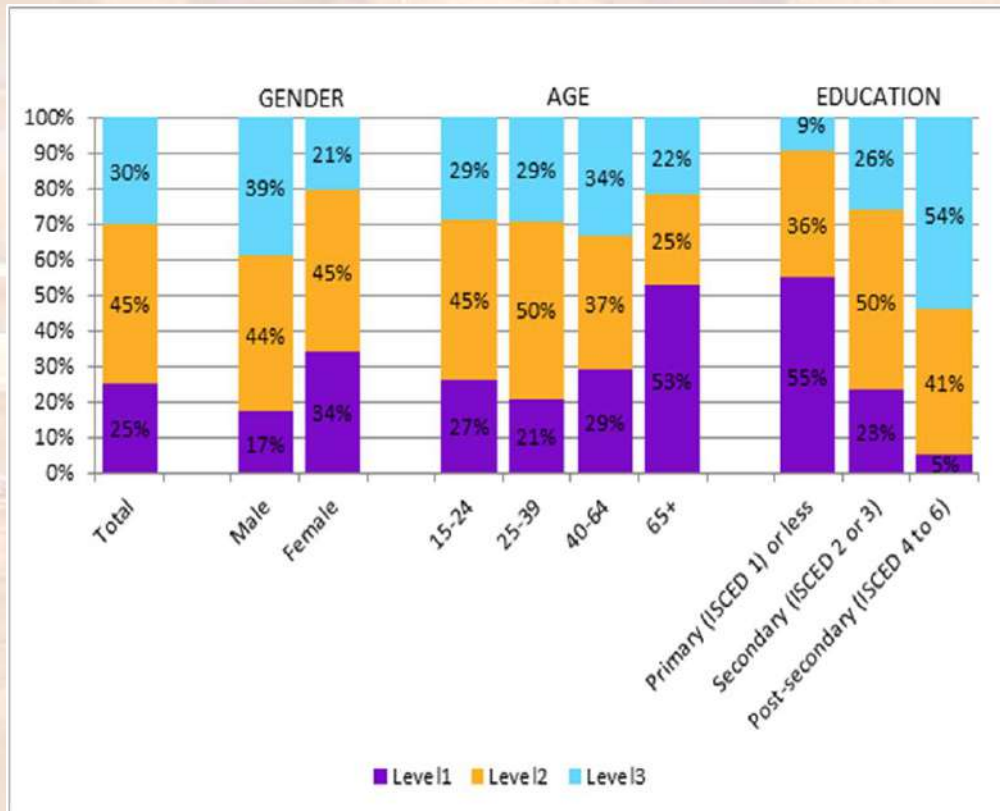
المستوى الثالث

تمكن العينة النموذجية من أداء المهمات المعقدة التي تتطوي على عمليات متعددة الخطوات، مثل:

- استخدام إجابة ما لإيجاد حاصل تقسيم عملية أخرى.
- طرح نسبة مئوية من قيمة أولية.
- العثور على نسبة أثمان السلع باستخدام أكثر من عملية واحدة في سياق المال.

يمكن للمستجيبين فهم وحدات القياس إما في النظم المترية أو في غيرها، إضافة إلى إمكانية تفسير المعلومات النوعية أو الكمية المفيدة المكتوبة على طاولة أو على سوبر ماركت، بما فيها من الكلمات التي تحتوي على النسب المئوية، الكسور العشرية والأعداد الصحيحة التي تمثل المال والوزن.

والشكل التالي لمجال المهارات الحسابية يبين النسبة المئوية في كل مستوى أداء من خلال المجموعات الفرعية (حسب الجنس والعمر والتعليم) // الأردن / ٢٠١١م.



المصدر: معهد الإحصاءات في اليونيسكو

سادسًا: مشروع الحي المتعلم من (٢٠١٠-٢٠١١)

تعاونت وزارة التربية والتعليم مع مؤسسة مبادرات الأردنية التنموية لتنفيذ المشروع في مناطق (الشلالة، وصلاح الدين، والبلد القديمة) في محافظة العقبة؛ بهدف تحسين نوعية الحياة لسكان الأحياء المستهدفة من خلال تعزيز فرص التعليم النوعي وتوسيع نطاق المعرفة، مما ينعكس إيجابًا على زيادة فرص التشغيل والتأثير في مفاهيم و ثقافة سكان الحي.

ويتكون المشروع من أربعة برامج رئيسة، وهي:

١-: برنامج مخصص للطلبة المتسربين من التعليم الأساسي

ويهدف هذا المشروع إلى إكساب الطلبة المتسربين من التعليم الأساسي مجموعة من المهارات والمعارف التي تمكنهم من العودة إلى التعليم النظامي (المدرسة)، أو الاستمرار في أحد أشكال التعليم غير النظامي (دراسات مسائية أو في مواقع العمل أو دراسة منزلية)، أو الحصول على فرصة تشغيل مناسبة.

وتم بناء مناهج خاصة لهذه المجموعة تستند إلى خصائصها العمرية وخلفياتها المدرسية السابقة بعيدًا عن المناهج التقليدية، حيث تم التركيز على النشاطات الذاتية والجماعية التفاعلية وأساليب التعلم الذاتي والتطبيقات العملية، كما تم التركيز على المهارات القرائية والكتابية والحسابية والمهارات الحياتية ومهارات استخدام الحاسوب والإرشاد المهني (خصائص الأعمال ومتطلباتها).

مدة البرنامج: ستة أشهر بواقع ثلاث جلسات أسبوعيًا مدة كل منها ساعتان.

٢-: الطلبة المعرضون لخطر التسرب

يهدف هذا البرنامج إلى الحد من تسرب الطلبة من خلال تحسين مستويات التكيف المدرسي والتحصيل الأكاديمي لطلبة التعليم الأساسي المعرضين لخطر التسرب من المدارس. وسيتم تحديد هؤلاء الطلبة بناء على الزيارات المدرسية وعلى دراسة خصائص المتسربين السابقين، ودراسة حالات محددة بالتنسيق مع المدارس ومديريات التربية و التعليم.

وتم بناء برنامج خاص لهذه الفئة يركز على مهارات التكيف المدرسي ومهارات أكاديمية محددة (العادات الدراسية ودافعية التعلم)، ويتم تنفيذه بإستراتيجيات متعددة تشمل الدعم النفسي والاجتماعي والأكاديمي، وبأساليب فردية وجمعية وجلسات إرشادية، كما يتم إشراك أهالي هؤلاء الطلبة والمرشدين التربويين في مدارسهم.

مدة البرنامج: أربعة أشهر، بواقع (٣) لقاءات أسبوعياً (٢ للطلبة و ١ للآباء/ الأمهات)، ومدة كل لقاء ساعة واحدة، ويتم التنفيذ على مستوى المدرسة.

٣-: تجويد التعلم المدرسي

يهدف المشروع إلى تحسين أداء طلبة الصفين الرابع والخامس الأساسيين ذوي التحصيل المتدني في المهارات الأساسية في اللغة العربية والرياضيات من خلال برنامج علاجي يتم تطبيقه على مستوى المدرسة. ويبنى البرنامج على تشخيص دقيق -وفق اختبارات تشخيصية بُنيت لهذه الغاية- لمستوى امتلاك الطلبة للمهارات والمعارف الأساسية في اللغة العربية والرياضيات، حيث يمزج البرنامج بين أساليب التعلم الفردي والجمعي بإستراتيجيات فعّالة تستند إلى مبادئ التعلم الإبتقاني والنشط و التكيف المدرسي، ويتم إشراك معلمي هؤلاء الطلبة في مراحل البرنامج كافة لغايات بناء القدرات وكسب الدعم والتأييد والمتابعة، كما يتوجه البرنامج أيضاً إلى أهالي هؤلاء الطلبة فيشركهم في تنفيذ بعض فعاليات البرنامج ويكسبهم مهارات الدعم والمساعدة والمتابعة.

مدة البرنامج: أربعة أشهر، بواقع (٣) جلسات أسبوعياً، ومدة كل جلسة ساعة واحدة.

٤-: محور أمية الكبار

يهدف هذا البرنامج إلى مكافحة الأمية وتعزيز المهارات القرائية لدى الدارسين وإلى تعزيز فرص التشغيل لهم من خلال برنامج أعدّ لهذه الغاية يركز على المهارات القرائية و الكتابية و الحسابية والتكنولوجية، ويشمل البرنامج أيضاً مفاهيم صحية واجتماعية وبيئية، وتم بناءه وفق خصائص هذه الفئة العمرية وأساليب تعلمها

وتعليمها، من خلال جلسات تفاعلية نشطة تراعي خصوصية الكبار، وبأساليب مبتكرة في إعداد المادة التدريبية و تنفيذ البرنامج.

مدة البرنامج: ثمانية أشهر، بواقع (٣) جلسات أسبوعيًا، ومدة كل جلسة ساعتين.

تم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** تم من خلالها إعداد مناهج تدريبية خاصة لكل برنامج من البرامج التدريبية.

- **المرحلة الثانية:** تم خلالها تدريب (٢٠) معلمًا ومعلمة على المهارات اللازمة لهم لتنفيذ البرامج التدريبية و تطبيق المناهج، وذلك في ثلاث ورش تدريبية:

١. الورشة التدريبية الأولى المتعلقة بمهارات الاتصال.

٢. الورشة التدريبية الثانية المتعلقة بتطبيق المناهج التدريبية.

٣. الورشة التدريبية الثالثة المتعلقة باستخدام القصة لأهداف تربية.

- **المرحلة الثالثة:** تضمنت تطبيق البرامج التدريبية وفق احتياجات المدارس والأحياء المستهدفة.

منجزات المشروع

استطاع المشروع تحقيق إنجازات عديدة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- **برنامج أطلبه ضعاف التحصيل / مدرسة الثورة العربية الكبرى**

- ١٠٠٪ من الطلبة المتدربين تحسنت مهاراتهم اللغوية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نتائج الامتحانات النهائية.

- ٨٤٪ من الطلبة المتدربين حصلوا على علامة النجاح في اختبار شهر أيار.

- ٦٨٪ من الطلبة المتدربين حصلوا على تقدير "ممتاز" في اختبار شهر أيار (حصلوا على علامة ١٢/١٠ فما فوق).

٢- **برنامج الطلبة ضعاف التحصيل/ مدرسة صفية بنت عبد المطلب**

- ٨٧٪ من الطالبات المتدربات تحسنت مهاراتهم الحسابية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نتائج الامتحانات النهائية.

- ٨٠٪ من الطالبات المتدربات حصلن على علامة النجاح في اختبار شهر أيار.

- ٣٣٪ من الطالبات المتدربات حصلن على تقدير ممتاز في اختبار شهر أيار (حصلن على علامة ١٥/١٣ فما فوق).

٣- برنامج الطلبة المعرضين لخطر التسرب، فقد تمت مقارنة عدد أيام غياب الطالب شهرياً قبل بدء البرنامج بعدد أيام غيابه بعد مرور شهرين على تطبيق البرنامج، حيث بلغت نسبة الطلبة الذين تناقص غيابهم عن المدرسة بالنسبة لعدد المتدربين ١٠٠٪، أي أن جميع الطلبة المتدربين انخفض معدل غيابهم عن المدرسة بعد مرور ما يقرب من الشهرين على بدء التدريب .
أما بالنسبة للطلبة الذين أصبحوا لا يغيبون مطلقاً عن المدرسة فقد بلغت نسبتهم ٤٠٪ تقريباً.

٤- نماذج حيّة لقصص نجاح الدارسين في برنامج الأمية

أن تبدأ متأخراً خير من أن لا تفعل، " وأخيراً ... قديش استنيت هذا اليوم".
بهذه الكلمات العامية البسيطة عبّر جمعة العزارات عن فرحه الممزوج بالدموع بعد هذه اللحظة التي صار فيها بإمكانه - كما يقول- أن يعرف مضمون كل ورقة يمسكها بيده وأن يتابع الشريط الإخباري لأيّ محطة تلفزيونية، بل لم يعد يلجأ إلى سؤال المارة عن الباص إلى أين يذهب ؟ أو من أين هو آتٍ؟.

"ما حدا أحسن من حدا"، هذه العبارة التي ردها سلمان عندما سُئل عن شعوره بعد أن دخل عالم القراءة والكتابة، ثم أضاف: "بتعرف شو عملت يا أستاذ أمبارح؟" وتابع: "اشتريت جريدة ومزيت على إخويامي ومعارفي، وأنا قاعد عندهم كنت أمسك وأتصفح العناوين، واحد من إخويامي بيقولي: شو ودك بهالصنعة؟ ما أحنا عارفين البير وغطاه!

- كان زمان، وبدأت أقرأ له محتويات الخبر.

- انت من وينتا بتقرأ ؟

- أنا ما حكيتلك إني من فترة أتعلم في محو الأمية.

- والله عفارم عليك، بدنا الحلوان.

- لهيك جاييلنا إحنا كمان، قلت له وكان في غاية السعادة.

سابعًا: مشروع قضاء بلا أمية (قضاء أم الرصاص) من (٢٠٠٨-٢٠١٢)

يعتبر مشروع قضاء بلا أمية من المشاريع الجديدة والتطويرية التي نفذتها وزارة التربية والتعليم كتجربة ريادية وفريدة على مستوى المملكة، في إطار مواجهتها الشاملة والمستمرة لمكافحة الأمية والقضاء عليها نهائيًا، ومشروع "قضاء بلا أمية" هو أحد المشاريع المبتكرة في وزارة التربية والتعليم التي تسعى من خلالها الوزارة بالتعاون مع الشركاء إلى القضاء على الأمية بأنواعها المختلفة (الهجائية، الوظيفية، الحاسوبية، الحضارية، التقنية، المقنعة) لدى الأميين من عمر (١٥) سنة فأكثر من الذكور والإناث على حد سواء في قرى ومناطق قضاء أم الرصاص بلواء الجيزة في منطقة البادية الوسطى، وإلى رفع مستوياتهم العلمية والثقافية والاجتماعية حول المواضيع والأحداث والظواهر التي يعيشونها وتدور حولهم، باستخدام أساليب تعليمية متنوعة ومشوقة. وقد جاء اختيار "قضاء أم الرصاص" بوصفه القضاء الأكثر أمية في البادية الوسطى حسب ما ذكرت الدراسة، ويتبع هذا القضاء إلى لواء الجيزة في محافظة العاصمة، ويقع ضمن منطقة البادية الوسطى، ويبلغ عدد سكانه ما يقارب الـ (٩٠٠٠) نسمة، ويضم القضاء (١٧) تجمعًا سكانيًا. ولقد بدأ تنفيذ المشروع في المنطقة اعتبارًا من العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وكان هناك العديد من الشركاء الذين أسهموا في إنجاح هذا المشروع ومنهم: (منظمة اليونسكو للتربية والثقافة والعلوم/عمان، مديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية، مؤسسة كويست سكوب، الجمعية النسائية لمكافحة الأمية، المديريات والدوائر الحكومية بالمنطقة، شركات ومؤسسات القطاع الخاص بالمنطقة).

مستوَّات المشروع

١. الاستجابة لنداءات وأهداف المؤتمرات العالمية حول التربية للجميع ("جوميتيان ١٩٩٠" و "هامبورغ ١٩٩٧" و "داكار ٢٠٠٠") التي أكدت جميعها بصورة رئيسة أهمية تأمين حاجات التعلم الأساسية للجميع وأنه حق لكل فرد.
٢. توثيق العلاقة بين برامج محو الأمية وتعليم الكبار وخطط التنمية من خلال الإسهام في تنمية المجتمع وتطويره.
٣. ضرورة تفعيل دور المجتمع المحلي ليسهم بفعالية في مجال محو الأمية.
٤. الحاجة إلى رفع المستوى الديني والثقافي والاجتماعي والصحي والبيئي، وتطوير العادات والسلوكات الايجابية بين أفراد المجتمع.
٥. الحاجة إلى تطوير قدرات المعلمين في مجال محو الأمية.
٦. الإسهام في حل مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل حقيقية للمعلمين والمعلمات المؤهلين أكاديميًا والراغبين في العمل بمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية التابعة لمشروع "قضاء بلا أمية".

أهداف المشروع

- الإسهام في خفض نسبة الأمية القرائية لدى المستهدفين إلى أقصى حد ممكن.
- توسيع مفهوم محو الأمية ليشمل الجوانب الحياتية الأخرى (الدينية- الحضارية- الوظيفية- الثقافية- الاجتماعية- الصحية- البيئية).
- تفعيل دور المجتمعات المحلية للإسهام في برنامج محو الأمية.
- تطوير قدرات المعلمين في مجال محو الأمية.
- تقديم رعاية وعناية خاصة للمرأة وإتاحة الفرصة لها بشكل اكبر.

خطوات تنفيذ المشروع

أ. تشكيل اللجان المشرفة على المشروع

- تم تشكيل لجنتين: لجنة عليا برئاسة عطوفة الأمين العام للشؤون الفنية، ولجنة فنية برئاسة مدير إدارة التعليم العام وشؤون الطلبة لمتابعة فعاليات وأنشطة هذا المشروع، وقد عقدت اجتماعات عديدة لهذه اللجان، نوقشت خلالها خطة العمل وتصورات التنفيذ لهذا المشروع .
- تم إعداد تصور مقترح للمشروع، وتمت مناقشته من قبل هذه اللجان.
- انبثق عن اجتماعات اللجنة العليا قرار بتشكيل لجنتين:
 ١. لجنة إعلامية برئاسة مدير تربية البادية الوسطى .
 ٢. لجنة إعداد دراسة مسحية لبناء قاعدة للبيانات للأمين في القضاء .
- قامت اللجنة الإعلامية بوضع خطة إعلامية تمت مناقشتها وتم إقرارها والبدء بتنفيذها .

ب. عقد تمويل المشروع مع مكتب اليونسكو/ عمان

- تم توقيع عقد مع مكتب اليونسكو/ عمان بمبلغ (٦,٠٠٠) دولار لدعم المشروع.

ج. الدراسة

- تم تطوير استبانة من خلال فريق مختص، وتم عرضها على اللجان وإقرارها.
- عقد اجتماع في مديرية التربية والتعليم لمنطقة البادية الوسطى، حيث قام فريق من قسم التعليم غير النظامي ومن قسم البحث والتطوير التربوي بتدريب المعلمين على كيفية استخدامها وتطبيقها.
- تنفيذ الخطة الإعلامية التي تم إقرارها للمشروع من قبل اللجنة العليا .
- تم عمل دراسة مسحية في عام ٢٠٠٨ لبناء قاعدة بيانات للأمين في قضاء أم الرصاص، وقد كانت نتائج المسح على النحو التالي:

الجنس والرغبة في التعليم		العدد		القرية	
الجنس	الرغبة في التعليم	العدد الإجمالي	ذكور		إناث
			يرغب	لا يرغب	لا يرغب
الرامة	٣١	٥	١	١٦	٩
الرميل	٣٨	٧	٦	١٩	٦
طور الحشاش	٥٤	١٩	٠	٣٤	١
الدامخي	٢٥	٧	١٧	١	٠
الياهون	٢٠	٢	١	١٧	٠
عليان	٣٦	١٣	٢	٢١	٠
رجم عقاب	٩	٢	٧	٠	٠
جميل	٤٦	٠	٠	٤٦	٠
الندوة	٣٩	٣٠	٠	٨	١
المشيرة	١٦	٢	٢	١١	١
رجم فهد	١٤	٤	٥	١	٤
ابو حلييفة	٤٧	١٥	٥	٢١	٦
المصيبة	١٤	٤	٣	٣	٤
الفصيلية	١٥	٠	٠	١٤	١
سالية	١٢	٥	٠	٧	٠
المجموع	٤١٦	١١٥	٤٩	٢١٩	٣٣

جدول يبين أعداد الراغبين وغير الراغبين حسب الجنس للالتحاق بمراكز محو الأمية في مناطق وقرى أم الرصاص لعام ٢٠٠٨

د. التنفيذ الفعلي للمشروع

- تصميم بوسترات ومطويات عن المشروع، وتوزيعها على المدارس والمراكز الصحية والمساجد والأماكن العامة في قضاء أم الرصاص.
- عمل دورة تدريبية للمعلمين والمعلمات المشتركين في مشروع "قضاء بلا أمية" يومي ٢٧ و ٢٨/٨/٢٠٠٨م.
- تحضيراً للمشروع تم عمل احتفال مصغّر باليوم العالمي لمحو الأمية على مستوى مديرية البادية الوسطى للتعريف بأهمية المشروع، وذلك بتاريخ ٨/٩/٢٠٠٨م.
- تم إطلاق المشروع ضمن احتفال رسمي أقامته وزارة التربية والتعليم برعاية معالي وزير التربية والتعليم وحضور فعاليات المجتمع الرسمي والمدني كافة، وذلك بتاريخ ٩/١٠/٢٠٠٨ مترامناً مع الاحتفال باليوم العالمي لمحو الأمية.
- تم افتتاح (٢٤) مركزاً لتعليم الكبار ومحو الأمية في المشروع وبوشر العمل بها، حيث وصل عدد الملتحقين بهذه المراكز إلى (٢٧٠) دارساً ودارسة.

هـ. التحديات والصعوبات

- واجه المشروع بعض التحديات والصعوبات التي أثرت في سير العملية التعليمية وأدت إلى تناقص أعداد المراكز، ولقد كان من أهم التحديات التي أدت إلى تناقص أعداد الدارسين وانخفاضها وتقلص أعداد المراكز مجموعة من العوامل أهمها:
١. تباعد التجمعات السكنية في منطقة أم الرصاص.
 ٢. صعوبة المواصلات في القضاء.
 ٣. قلة الحوافز المادية والعينية للدارسين.
 ٤. عدم ملائمة الغرف الصفية، وتأثيرها بشكل لا يتناسب مع احتياجات الكبار.
 ٥. صعوبة متابعة مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية والإشراف عليها بسبب اتساع الرقعة الجغرافية للمنطقة.

و. الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لمعالجة التحديات

أدرك المشرفون على المشروع في مركز الوزارة واقع المشروع والتحديات التي تواجهه، وذلك من خلال المتابعة والزيارات الميدانية المتكررة، وقاموا بحصر هذه الاحتياجات واتخاذ مجموعة من الخطوات الجادة لإيجاد الحلول التي تضمن استمرارية المشروع بفعالية، ومنها ما يلي:

١. تقييم المشروع من خلال دراسة قام بها السيد رئيس قسم التعليم غير النظامي عام ٢٠١٠م، حول المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية في المشروع، وقد نتج عن الدراسة مجموعة من التوصيات، وهي على النحو التالي:

- a. إعادة النظر بنظام الحوافز المقدم للعاملين في برنامج الأمية.
- b. إعادة النظر بالدورات التدريبية التي تنفذها الوزارة لمعلمي محو الأمية سنوياً، لتكون أكثر تخصصية وذات نوعية وفائدة يعود أثرها على العملية التعليمية داخل المراكز، ويشارك فيها إضافة إلى المعلمين المشرفون ومديرو المدارس التي فيها مراكز محو أمية.
- c. مراعاة فتح المراكز في الغرف ذات التهوية الجيدة في المدارس، والتي تتوفر فيها الوسائل التعليمية والمقاعد التي تتلاءم مع أوضاع الدارسين مثل: غرفة المسرح، والمكتبة، ومختبر الحاسوب وغيرها.
- d. التعميم على مديريات التربية والتعليم لتوفير الكتب والقرطاسية كافة للمراكز في بداية العام الدراسي.
- e. تزويد المراكز باللوازم الضرورية والملائمة لاحتياجات تعلم فئة الدارسين الأميين الكبار.

٢. تم تأمين مديرية التربية والتعليم بما يفيها من الكتب والقرطاسية لهذه المراكز.
٣. تم تزويد المديرية بـ (٩٠) كرسيًا متعدد الأغراض لهذه المراكز.
٤. تم تشكيل لجنة دراسة العروض، وذلك لشراء خزائن وألواح وطاولات خشبية.
٥. تم تزويد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية في مشروع قضاء بلا أمية بالبرادي.

٦. تم التعميم على المديرية المعنية لتزويد الوزارة بتقارير شهرية حول سير المشروع.
٧. متابعة المراكز من خلال الزيارات الإشرافية والإدارية، حيث زيارة المراكز بشكل فصلي ودوري.
٨. تم إعداد تقارير لهذه الزيارات.
٩. قامت الوزارة بالتنسيق مع مكتب اليونسكو/عمان ومديرية البادية الوسطى بإقامة احتفال تخريج الفوج الأول من الدارسين الناجحين للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م، في مراكز المشروع، حيث بلغ عددهم (١٩٧) دارساً ودارسة، وتم تخريجهم باحتفال كبير رعاه معالي الوزير وتم تقديم الجوائز والشهادات للناجحين.
١٠. عقد دورة تدريبية لمعلمي ومعلمات مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية في لواء الحبيزة؛ بهدف تطوير مهاراتهم وتمكينهم من استخدام الأساليب المتطورة في التعامل مع الكبار، والتي أقيمت يومي ٢١ و٢٢/١٠/٢٠٠٩م، على مسرح مدرسة أم الرصاص الثانوية للبنات.
١١. التواصل المستمر مع المديرية وطلب التقارير، وقيام فريق من إدارة التعليم بمتابعة المشروع من خلال الزيارات الميدانية المستمرة.

ز. المؤشرات الإحصائية لمراكز تعليم الكبار في أم الرصاص

الجدول التالي يوضح أعداد المراكز وأعداد الملتحقين بها بشكل تفصيلي منذ بداية المشروع حتى نهايته.

أعداد الملتحقين بالمراكز			أعداد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية			العام الدراسي
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
٢٧٧	٢٤٢	٣٥	٢٤	٢١	٣	٢٠٠٩/٢٠٠٨
١٥٠	١٣٠	٢٠	١٥	١٣	٢	٢٠١٠/٢٠٠٩
٧٩	٦٩	١٠	٨	٧	١	٢٠١١/٢٠١٠
٤٤	٤٤	٠	٤	٤	٠	٢٠١٢/٢٠١١

جدول يبين أعداد المراكز وأعداد الملتحقين حسب الجنس والعام الدراسي في مشروع "قضاء بلا أمية".

ح. إنجازات المشروع:

١. استطاع المشروع إلحاق (٨٣٪) من الراغبين بالالتحاق بمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية ، والذين يشكلون ما نسبته (٦٧٪) من مجموع عدد الأميين في قضاء أم الرصاص.

٢. تم محو أمية ما نسبته (٥٤٪) من الملتحقين الراغبين بمحو أميتهم والذين التحقوا بمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية.

٣. استطاع المشروع محو أمية ما نسبته (٣٦٪) من عدد الأميين الإجمالي في مناطق قضاء أم الرصاص.

ثامناً: مشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم من (٢٠٠٨-٢٠١٢)

إن ظاهرة عمالة الأطفال هي مشكلة عالمية تعاني منها العديد من الدول؛ فحسب إحصائيات منظمة العمل الدولية فإن هناك (٢٦٤) مليون طفل يعملون، (٧٣٪) منهم ممن تركوا مقاعد الدراسة، ومعظمهم يعملون في القطاع غير الرسمي دون أي نوع من الحماية ودون الحصول على أي من حقوقهم.

وفي الأردن تستحوذ مشكلة عمل الأطفال على اهتمام العديد من المؤسسات، وتشكل مصدر قلق للمسؤولين المعنيين؛ لما لها من آثار سلبية في الأطفال والمجتمع ككل،

ورغم أن قانون العمل الأردني يحظر العمل لمن هم دون سن السادسة عشرة، إلا أن هناك -حسب النتائج الأولية للدراسة التي قامت بها دائرة الإحصاءات العامة لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨- (٣٢,٦٦٧) ألف طفل يعملون في العديد من القطاعات كالزراعة والبناء وتصلح السيارات وغيرها من المهن التي تشكل خطرا على صحتهم وحياتهم ومستقبلهم.

ويأتي مشروع "مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم" للإسهام في معالجة هذه المشكلة والتصدي لها؛ حيث يهدف هذا المشروع إلى سحب (٤٠٠٠) طفل من العمالة الاستغلالية، وحماية (٤٠٠٠) آخرين من الانخراط بهذه العمالة من خلال توفير الخدمات التعليمية ذات الجودة العالية وغيرها من الأنشطة التي تسعى إلى حماية الأطفال العاملين أو المعرضين لخطر العمالة الاستغلالية (مهما كانت أعمارهم)، وإعدادهم لتعلم مهنة توفر لهم عيشا كريما في عمر مناسب.

وقد وقعت الوزارة على اتفاقية تعاون في شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٨م، مع مؤسسة الإسكان الدولية (CHF)، ومؤسسة كويست سكوب لتنفيذ مشروع "مكافحة عمالة الأطفال عبر التعليم" وتطبيقه في (٣٩) مدرسة موزعة في ثمان محافظات هي: عمان، وإربد، والزرقاء، وجرش، والبلقاء، ومادبا، والكرك والعقبة. وقد بدأ تنفيذ مشروع في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨م، ويقوم بإدارة المشروع والإشراف على تنفيذه وزارة التربية والتعليم مؤسسة الإسكان الدولية (CHF)، وبالشراكة مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ومؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط، وبالتعاون مع وزارة العمل، وبدعم من وزارة العمل الأمريكية لمدة أربع سنوات.

أهداف المشروع

يهدف هذا المشروع بشكل رئيس إلى سحب (٤٠٠٠) طفل من العمالة الاستغلالية وحماية (٤٠٠٠) آخرين من الانخراط في العمالة الاستغلالية، وهناك العديد من الأهداف الفرعية التي تتمثل بالتالي:

- توعية الأهل بخطورة عمل الأطفال في سن مبكر، من منظور الشرائع الدينية والقوانين المحلية والدولية واتفاقيات حقوق الإنسان.
 - توعية الأهالي بأهمية التعليم لمستقبل أطفالهم، وتوجيههم للالتحاق بالجهات الرسمية وغير الرسمية الشريكة، وإعلامهم بالفرص المتاحة لمتابعة تعليمهم.
 - التنسيق بين الجهود الوطنية ذات العلاقة لتوفير الخدمات التعليمية لهؤلاء الأطفال وكسب التأييد.
 - زيادة عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم النظامي أو ببرامج التعليم غير النظامي من الأطفال العاملين.
 - الإسهام بتطوير السياسات المتعلقة بمكافحة عمالة الأطفال.
 - بناء قدرات العاملين في المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بعمل الأطفال.
 - دعم البحوث العلمية الميدانية المتعلقة بعمالة الأطفال وقائياً وعلاجياً.
- ويُشار إلى نجاح المشروع في تحقيق أهدافه من تنسيق عمل الشركاء وتكامل العمل فيما بينهم، وفيما يلي بعض أدوار الشركاء في هذا المشروع:

١- دور مؤسسة الإسكان الدولية (CHF)

- إدارة المشروع والإشراف على تنفيذه.
- التنسيق بين شركاء المشروع.
- التشبيك مع الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني كافة.
- بناء قدرات الشركاء.

- التوعية بأهمية التعليم، وحشد الجهود الوطنية والتنسيق فيما بينها لتوفير الخدمات التعليمية.
- تحريك المجتمعات المحلية حول عمل الأطفال، من خلال التشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي.
- زيادة الوعي حول موضوع عمل الأطفال وتنفيذ مجموعة من الحملات التوعوية التي تستهدف أهالي الأطفال العاملين إضافة إلى أرباب العمل.
- استهداف الفئات العمرية من (٦-٨) سنوات وأهاليهم من خلال مسرح الدُمي.
- القيام بمخيمات كشفية تتضمن أنشطة ترفيهية للفئات العمرية من سن (١٢) عامًا إلى ما دون (١٨) عامًا.

٢- دور المجلس الوطني لشؤون الأسرة

- تطوير السياسات الوطنية المتعلقة بعمل الأطفال.
- السعي لتعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل الأطفال.
- وضع الإطار الوطني لحماية الأطفال من العمالة الاستغلالية.
- إجراء البحوث والدراسات حول عمل الأطفال.

٣- دور مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط

- تشخيص حالات عمل الأطفال، وإحاقهم بالمسارات التعليمية المتوافرة ضمن المشروع.
- وضع خطط للوصول إلى الأطفال العاملين وسحبهم من عمل الأطفال.
- التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي الشريكة في البرنامج لسحب الأطفال العاملين، وتنفيذ البرنامج التعليمي غير الرسمي البالغة مدته ثمانية أشهر، وهو عبارة عن برنامج يهيئ الأطفال العاملين للالتحاق ببرنامج التعليم غير النظامي أو العودة إلى التعليم النظامي.
- إلحاق الأطفال المسحوبين من عمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن (١٦)

عامًا بالمسارات التعليمية النظامية أو غير النظامية في وزارة التربية والتعليم، ومتابعتهم لضمان بقائهم واستمرارهم وعدم عودتهم إلى العمالة الاستغلالية.

- توفير فرص الالتحاق بمراكز التدريب المهني للأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين (١٦-١٨) عامًا، وضمان بيئة عمل آمنة تتوافر فيها إمكانية التعلم والعمل معًا، والتدريب أثناء العمل حسب احتياجات الطفل المادية ورغباته.
- حماية الأطفال المعرضين لخطر الانخراط في العمالة الاستغلالية من خلال توفير الدعم اللازم لضمان بقائهم واستمرارهم في البرامج التعليمية، ومن خلال الأنشطة التوعوية والترفيهية.
- توسيع وتطوير خدمات برنامج التعليم غير النظامي "تعزيز الثقافة للمتسربين" المنفذ من قبل وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع مؤسسة كويست سكوب، من خلال دعم تسعة وثلاثين مركزًا تعليميًا من المراكز التعليمية غير النظامية التابعة لوزارة التربية والتعليم، إضافة إلى فتح وتأثيث عشرة مراكز جديدة، ومتابعتها من حيث التدريب والتقييم، وتوفير الدعم المالي لاستمرار عمل تلك المراكز.

واقع تنفيذ المشروع (آليات ومنجزات)

١- بدء العمل بالمشروع:

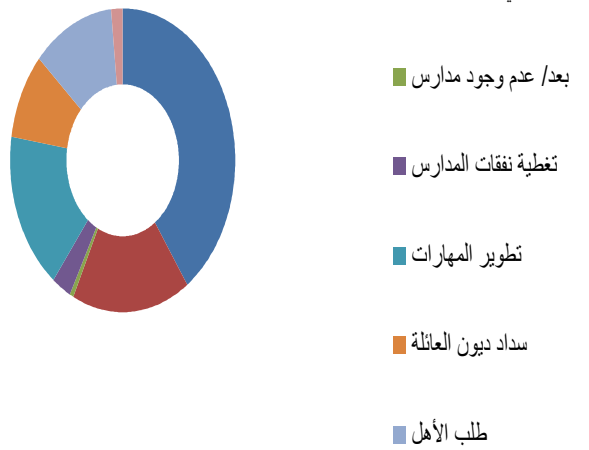
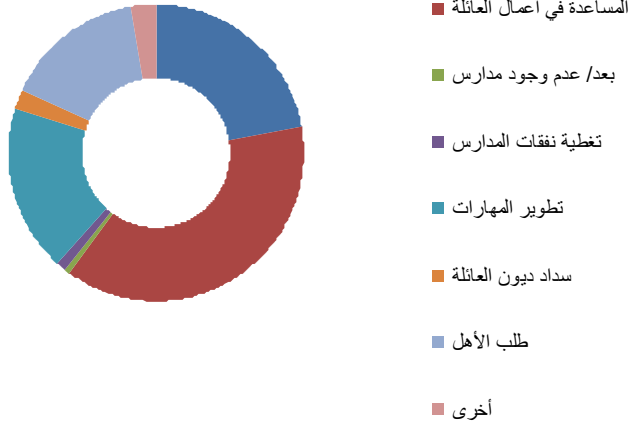
تم تطبيق هذا المشروع في مراكز عديدة للتعليم غير النظامي موزعة في محافظات عديدة كما هو مبين في الجدول التالي:

عدد مراكز التعليم غير النظامي	المحافظة	
	ذكور	إناث
٠	٤	إربد
٠	١	جرش
٥	١٠	عمان
٢	٦	الزرقاء
٠	١	البلقاء
١	١	الكرك
١	١	مادبا
١	٢	العقبة
١٠	٢٦	المجموع
٣٦	المجموع العام	

جدول يبين عدد المراكز التي طبقت مشروع "مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم" حسب المحافظة

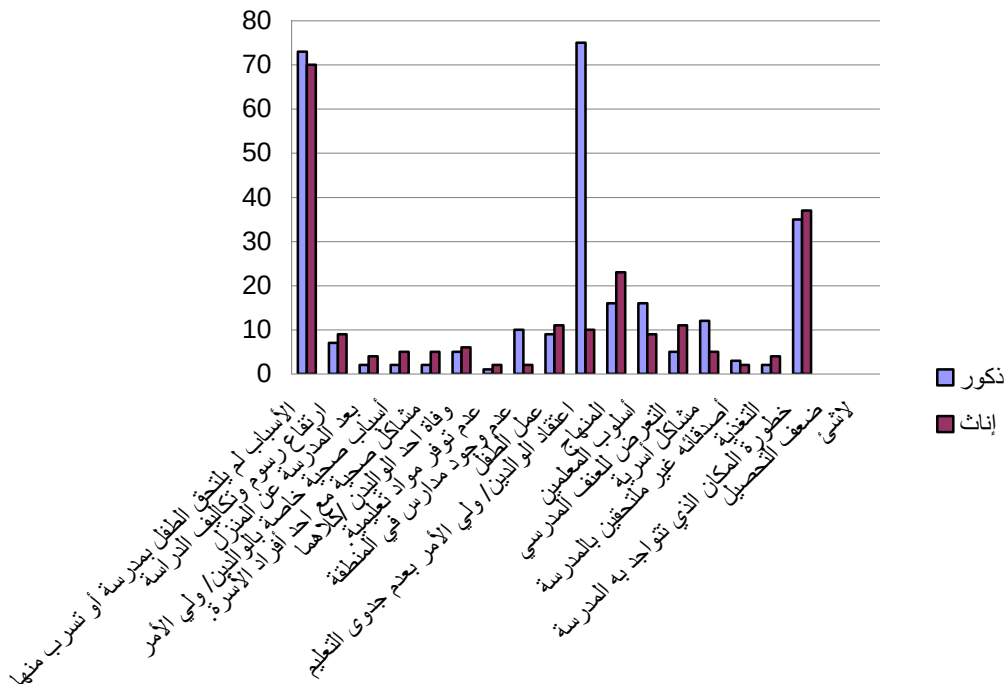
وبعد دراسة واقع الأطفال العاملين والملتحقين بمراكز التعليم غير النظامي، تبين أن الأسباب الرئيسة التي تدعو الأطفال إلى الانخراط في العمل تتضح في الرسوم البيانية التالية:

إناث



- لقد تم تحديد الأطفال المعرضين لخطر العمل الاستغلالي بناءً على:
- مدى مواظبتهم على الحضور المدرسي أو الانقطاع عن الدراسة.
 - أن البيئة التي يعيش فيها الأطفال تُعدُّ منطقة يكثر فيها عدد الأطفال العاملين.
 - وجود أشقاء عاملين لم يكملوا تعليمهم.
- وتبين من خلال الدراسة الأسباب التي تؤدي إلى تسرب الطلبة من مقاعد الدراسة، وهي مبينة في الشكل التالي:

أسباب تسرب الطلبة من المدارس



وقد عمل المشروع على تأكيد إلحاق الأطفال بأحد برامج التعليم التي تتناسب رغباتهم ومستوياتهم التعليمية، وتأكيد ضمان عدم ارتدادهم إلى سوق العمل وترك التعليم وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات، وهي:

- ١ - إحالة بعض الحالات إلى التربية الخاصة.
 - ٢ - تقديم بعض دروس التقوية.
 - ٣ - تقديم المشورة الجماعية.
 - ٤ - دفع رسوم البرامج المهنية.
 - ٥ - الإحالة إلى الخدمات الطبية وشراء بعض المعدات.
 - ٦ - شراء الزي الموحد.
 - ٧ - توفير أدوات الطالب.
 - ٨ - الأنشطة اللاصفية بما في ذلك:
 - معسكرات مخصصة للأنشطة الترفيهية والدعم النفسي والاجتماعي والتدريب على المهارات الحياتية.
 - مشاريع إبداعية، من خلال التدريب على مشروع إنتاج الأفلام.
 - موائد فطور رمضان.
 - رحلات تعليمية واحتفالات صفية إضافة إلى الأنشطة الرياضية الخارجية.
- ٢- المحاور الرئيسية للمشروع:

- أولاً: محور التوعية ونشر الوعي، قام المشروع بتبني الحملة التوعوية من خلال:
- إعداد وتوزيع مطويات وبوسترات توزع على المدارس في المديرية المعنية.
 - تنفيذ فعالية اليوم المفتوح، وذلك بالمشاركة في يوم الطفل العالمي في حدائق الحسين؛ للتعريف بأهمية قضية عمل الأطفال وضرورة التزامهم بالتعليم.
 - تنفيذ خوة القيادات الإعلامية؛ بهدف إطلاعها على مراحل سير العمل في المشروع وأهم المنجزات التي تحققت في المراحل السابقة.

ثانياً: محور ضمان جودة العمل، حيث تم إجراء التالي:

- تدريب معلمي وميسري مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين على كيفية إدخال البيانات؛ بهدف ضمان حسن سير العمل.
- تشكيل فريق محوري لتنفيذ أنشطة البرنامج والوقوف على تفاصيله والتحقق من سهولة سير العمل و استدامته.
- تنفيذ لقاء تعريفى للمرشدين التربويين حول قضايا عمل الأطفال.
- تعزيز دور المرشد التربوي في الوقاية من التسرب.
- توزيع المادة التوعوية حول قضايا عمل الأطفال على المرشدين مرفقة بـ (CD) ليستخدمها المرشد في جلساته الإرشادية في المدارس.
- تنفيذ لقاء تعريفى لمسؤولي التعليم وضباط ارتباط برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين لتوضيح سير العمل في المشروع والتعرف إلى المشاكل التي يواجهونها في المديریات على اختلاف ظروفها على تذليلها.
- ثالثاً: محور تطوير الأدوات التعليمية المتبعة:** حيث تم إجراء التالي:
- تنفيذ دورات تدريبية مكثفة لميسري مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين، بهدف إثراء معارف ومهارات الميسرين وتبادل الخبرات في مجال عمل الأطفال.
- طباعة ملزمة تدريبية للميسرين العاملين في مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين؛ لتوظيف الخبرة وضمان استدامة أثر التدريب في المراكز جميعها.
- تصميم وتوزيع المادة التوعوية حول قضايا عمل الأطفال مرفقة بالدليل الإرشادي على الميسرين.

رابعاً: محور تقييم المشروع، ولمتابعة فعاليات المشروع وتحقيق أهدافه فقد تم ما يلي:

- تنفيذ لقاء تقييمي لمشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم ضمَّ جميع الشركاء من وزارات ونقابات عمالية ومؤسسات المجتمع المدني ومرشدين من المدارس وميسرين من مراكز التعليم غير النظامي، إضافة إلى بعض دارسي المراكز (ذكور وإناث).
- إقامة حفل تكريم لعدد من ميسري وطلبة مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين الذين خضعوا للمشروع.

٤- إنجازات المشروع

- a. تم سحب (٢٣٧٣) طفلاً عاملاً من سوق العمل، وتمت إعادتهم إلى التعليم بما يتناسب مع رغباتهم ومستوياتهم التعليمية، ومنهم من أعيد إلى مقاعد الدراسة في المدارس النظامية، وتم إخضاعهم لجلسات إرشادية حول حق التعليم وأهميته وحقوق الطفل بشكل عام. ومنهم (٩١٤) طفلاً عاملاً تم سحبهم من سوق العمل بشكل جزئي، وتم إلحاقهم بالتعليم النظامي أو التعليم غير النظامي بما يتلاءم مع رغباتهم ومستوياتهم التعليمية، وبدعم مستمر من خلال جلسات إرشادية مكثفة حول عمل الأطفال وأهمية التعليم، إضافة إلى خدمات دعم رصد الحضور المدرسي الذي يقدمه المشروع.
- b. حصول ما يقرب من (٤٤٥٤) طالباً وطالبة على خدمات رصد حضور وغياب الطلبة من خلال المشروع، بهدف الحد من تسربهم من مقاعد الدراسة والتزامهم بالتعليم النظامي.
- c. أنهى ما يقرب من (٢٥٢٤) طفلاً عاملاً خاضعاً لمشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم متطلبات برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، مما مكَّنهم من إكمال تعليمهم الأكاديمي كدارسين غير نظاميين (دراسة منزلية).

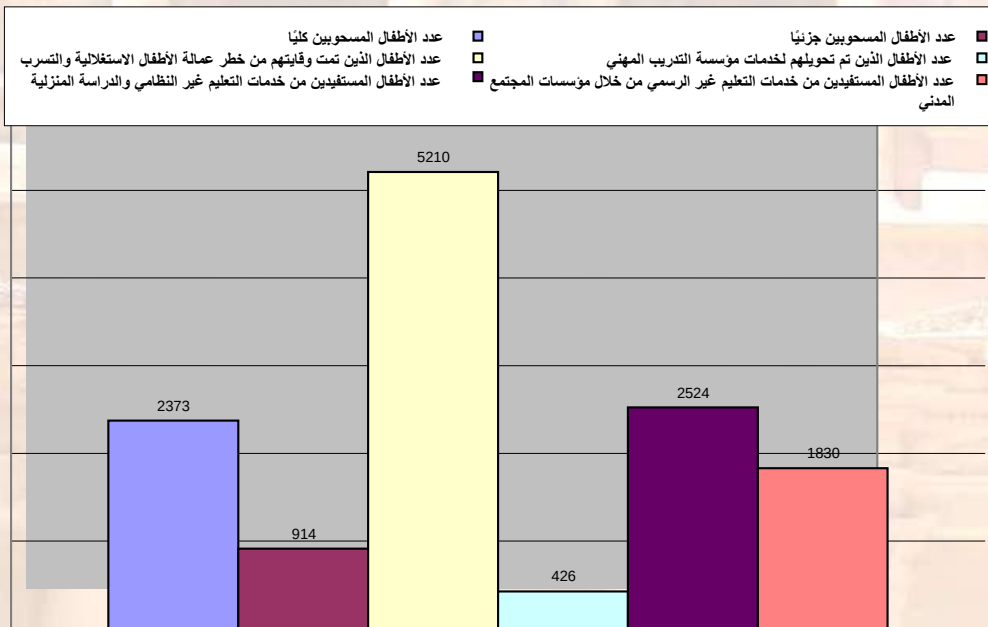
d. بلغ عدد الأطفال الذين تم تحويلهم لخدمات مؤسسة التدريب المهني بعد إنهائهم متطلبات برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين (٤٢٦) طفلاً.

e. تمت مساعدة (١٨٣٠) طفلاً متسرباً للالتحاق بالتعليم غير الرسمي من خلال المشروع ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني، ثم الانتقال إلى التعليم الرسمي بنوعيه النظامي وغير النظامي.

f. تمت وقاية (٥٢١٠) أطفال معرضين لخطر العمالة الاستغلالية والتسرب من المدارس.

ويمكن تصور نتائج المشروع بشكل شمولي من خلال الرسم البياني التالي:

مخرجات مشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم



تاسعاً: مشروع تمكين الكبار عبر التعليم “Adult Empowerment“

(٢٠١٢/٢٠١٣)

نظراً للطلب المتزايد من إدارات عديدة في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية على برنامج تعليمي تمكيني يلبي الاحتياجات الوظيفية للعاملين لديهم من الفئة الثالثة، لمساعدتهم على تنمية ذواتهم وظيفياً وحياتياً، وإدراكاً من وزارة التربية والتعليم للظروف السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة والتحديات التي قد تنشأ عنها، فإنها ارتأت تبني المشروع لتلبية هذه الحاجات المتزايدة من العاملين في القطاع الحكومي، وتطويعها ببرنامج وطني ذي مدة زمنية قصيرة نسبياً يخدم شريحة واسعة من العاملين ولاسيما موظفو الفئة الثالثة وعمال المياومة، حيث تم العمل على تنمية مهاراتهم وتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم لبناء مستقبل واعد لهم ولأبنائهم، مستفيدة بذلك من خبرات دولية ولاسيما خبرات الجمعية الألمانية لتعليم الكبار (dvv international) في هذا المجال.

ولهذه الغاية فإن الوزارة تعمل بالتعاون مع الجمعية الألمانية لتعليم الكبار على بناء نموذج تعليمي تمكيني يستهدف الفئات التي لم تتهِ مرحلة التعليم الأساسي أو لم تلتحق بالتعليم، وقد جاء ذلك استجابة لنتائج الاجتماع الذي عقدته الجمعية الألمانية لتعليم الكبار مع وزارة التربية والتعليم خلال العام ٢٠١٢. وقد تم إقرار هذا المشروع في وزارة التربية والتعليم خلال اجتماع مجلس التخطيط رقم (١٠) الذي عقد بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٣ م.

مسوّغات تنفيذ المشروع

١. الاحتياجات التنموية ومتطلبات سوق العمل للعاملين نظراً للظروف الاقتصادية السائدة.
٢. تمكين الدارسين من اكتساب ما يلزم من مهارات تعزز الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة والقدرة التنافسية وبناء مستقبل منتج قابل للاستمرار.
٣. طول المدة الزمنية لبرنامج محو الأمية وتعليم الكبار، حيث يبدأ بسنتين

دراسيتين لتحريـر الدارس من الأمية القرائية، وسنـتين أخريـن للحصول على شهادة الصف السادس الأساسي.

٤. تشجيع جهود المؤسسات الوطنية والدولية لتأخذ دوراً نشطاً في الإسهام في مكافحة الأمية بما ينسجم مع أهداف الألفية الجديدة لتحقيق التعليم للجميع بحلول العام ٢٠٢٠م.

٥. مواصلة محاربة جيوب الأمية في المناطق التي تشهد ارتفاعاً في نسب الأمية.

٦. دعم فكرة التعلم من أجل المعرفة، ومن أجل العمل، ومن أجل العيش معا على أساس من الاحترام المتبادل مع المتغيرات المجتمعية الحديثة.

٧. تفعيل دور برامج تعليم الكبار ومحو الأمية في عملية التنمية الشاملة، وبناء الوعي الثقافي والديني والصحي والبيئي لديهم.

أهداف المشروع

أ- الهدف العام

تمكين المواطنين الكبار ولاسيما العاملون منهم في القطاع الحكومي تعليمياً ووظيفياً وفكرياً واجتماعياً، وبناء الوعي لديهم لزيادة إسهامهم في تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه وتحقيق التنمية المهنية المستدامة لديهم ، وذلك بتضافر جهود العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة المحلية منها والدولية.

ب- الأهداف الخاصة

- الإسهام في خفض نسبة الأمية بأشكالها كافة من خلال إكسابهم مهارات القراءة والكتابة ومبادئ الحساب إضافة إلى المهارات الحياتية والوظيفية ببرنامج قصير نسبياً مقارنة بالبرنامج الوطني، بما يجسد مفهوم التربية من أجل التنمية؛ حيث تسهم في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
- تشجيع الأميين العاملين في القطاع الحكومي ذكوراً وإناثاً على الالتحاق بمشروع تمكين الكبار من خلال حملة توعوية تثقيفية لبيان أهمية هذا المشروع ومدى استفادتهم منه .

- الإسهام في زيادة إنتاجية الفرد وتنمية الرأسمال البشري من خلال مواكبة برامج التهيئة وإكساب الدارسين المهارات الملائمة لمتطلبات سوق العمل المتجددة.
- توسيع مفهوم الأمية ليشمل الجوانب الحياتية الأخرى، بما في ذلك مهارات التحليل والتفكير النقدي ومهارات حل المشكلات التي تمكنهم من الاستجابة للمطالب الحالية والتكيف مع التقدم العلمي والتكنولوجي.
- بناء الوعي لدى الدارسين حيث يجعل الفرد منهم محترماً للقواعد المنظمة للحياة الاجتماعية، ومشاركاً في المسؤولية الاجتماعية والمواطنة الحقيقية ، ومسهماً في الإنتاج المجتمعي.
- الرفع من كفاية المرأة الحياتية وتقديم الرعاية والعناية الخاصة بها، وإتاحة الفرصة لها بشكل أكبر.

النتائج المتوقعة من تنفيذ المشروع

١. جذب عدد كبير من الدارسين للالتحاق بمثل هذا المشروع.
٢. اختصار السقف الزمني من (٤ سنوات) في البرنامج الوطني إلى (٦ أشهر).
٣. التوسع في مفهوم تعليم الكبار من مجرد التحرر من الأمية إلى زيادة الوعي لدى الدارسين بالجوانب الأساسية للنهوض بواقعهم وحياتهم.
٤. التوسع في ربط برامج محو الأمية وتعليم الكبار بالتدريب المهني، وذلك بالتوسع في برامج التدريب التنموي المتكامل الذي يحتوي على أنشطة تنموية وصحية وبيئية وغيرها.
٥. توسيع معارف وقدرات واتجاهات الدارسين الكبار، وتمكينهم من الاندماج في مجتمع التواصل والإعلام.

الفئة المستهدفة

- العمال والعاملات الأميين في المؤسسات الرسمية.
 - الكبار من سن (١٨ - ٤٥) عامًا، ومن لم ينهوا مرحلة التعليم الأساسي.
- مدة البرنامج:** ستة أشهر يتم فيها تعليم الدارسين المهارات الأساسية كالقراءة والكتابة والحساب، إضافة إلى إكسابهم المهارات الحياتية اللازمة لتنميتهم.

شروط الالتحاق بالبرنامج

- أن يكون أردني الجنسية.
- أن يكون قد أكمل الثامنة عشرة من عمره ولم يتجاوز الخامسة والأربعين، ولم ينه مرحلة التعليم الأساسي.

الدراسات والبحوث
في مجال
التعليم غير النظامي

ضمن فعاليات عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية
(٢٠٠٣-٢٠١٢)

أولاً: دراسة صلات الوصل بين التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي (٢٠٠٥)

في إطار برنامج اليونسكو الهادف إلى تعزيز دور المؤسسات التي تنفذ برامج ومبادرات تعليمية تعليمية غير رسمية (لاصفية)، فقد تم إعداد هذه الدراسة النوعية من قبل فريق فني في إدارة التعليم العام وشؤون الطلبة في وزارة التربية والتعليم، وذلك كدراسة حالة لمبادرات التعلم خارج المدرسة في الأردن، وبالتنسيق مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية الذي يقوم بإعداد دراسة حول نوعية المبادرات والممارسات القائمة في (٤) دول عربية في إطار التعلم خارج المدرسة، بهدف التعرف إلى هذه المبادرات وعمل الخطوات اللازمة لتقويتها وتعزيزها وتطويرها في المستقبل، علماً بأن هذه الدراسة تأتي في إطار مشروع شمولي تكاملي تقوم به منظمة اليونسكو بهدف دراسة حالات تمزج بين التعليم الرسمي وغير الرسمي في بعض مناطق العالم، ويسعى المشروع للانطلاق من الممارسات القائمة، وتحديد الآليات التجديدية التي تصلح أن تكون أنموذجاً في مجال الحث والتحفيز على الوصل بين التعليم الرسمي وغير الرسمي.

وتسعى هذه الدراسة التي تتناول الأردن كدراسة حالة إلى:

- التعرف إلى طبيعة المبادرات التي تقدمها المؤسسات المجتمعية في الأردن في إطار التعلم خارج المدرسة.
- القيام بتحليل هذه المبادرات والتوصل إلى نقاط القوة التي تميزها من أجل تعزيزها، وتحديد نقاط الضعف لغايات معالجتها والحد منها مستقبلاً.
- التوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية، بهدف تحسين نوعية هذه المبادرات وتطويرها من جهة، وتعزيز الصلة بين التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي من جهة أخرى.

وقد تكونت عينة الدراسة من (٢٧) مؤسسة وجمعية في الأردن، تقدم مبادرات متنوعة في إطار التعلم خارج المدرسة (التعليم اللاصفّي-غير الرسمي) للفئات المستهدفة بخدماتها من أطفال، وفتيات، ونساء، وشباب، وأميين، وذوي الاحتياجات الخاصة،

وبعد تحديد عينة الدراسة قام الفريق المكلف بإجراء الدراسة من خلال زيارة المؤسسات والجمعيات البالغ عددها (٢٧) مؤسسة، ثم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) الواردة من المكتب الإقليمي للتربية في الدول العربية/ بيروت، والمكونة من (١٢) سؤالاً يحتاج إلى استجابات مفتوحة على المؤسسات عينة الدراسة من قبل فريق البحث شخصياً تم تفرغها حسب أسلوب تحليل المحتوى ودراسة الحالة، كما تم تحليل هذه المبادرات التي تقوم بها المؤسسات/الجمعيات، وتم استخلاص أبرز النتائج ومناقشتها، واستعراض الدروس المستفادة من خلال إبراز نقاط القوة المميزة لهذه المبادرات التي ينبغي تعميمها، ونقاط الضعف والمعوقات التي ينبغي التغلب عليها، كما تم إبراز مقترحات عينة الدراسة، وتوصيات فريق الدراسة التي تهدف إلى الارتقاء بهذه المبادرات وتحسين نوعيتها.

من خلال استعراض برامج المؤسسات المجتمعية التي خضعت للدراسة وأنشطتها، يمكن استخلاص أبرز نقاط الضعف التي ينبغي العمل تشاركياً لوضع الحلول الناجحة لها وفق المجالات التالية:

١. **مجال التمويل:** إذ إن كثيراً من هذه المؤسسات والجمعيات تعاني من قلة الدعم المالي، أو عدم ثبات المساعدات والإعانات أو عدم استدامتها، مما يؤدي إلى التعثر في العمل أو التأخير في مسيرة تنفيذ الأنشطة والبرامج.

٢. **مجال الموارد البشرية:** هناك كوادرات كثيرة تعمل في هذه المؤسسات تتصف بأنها غير مؤهلة وتحتاج إلى مزيد من التدريب والخبرة الفنية، كما أن لديها مشكلة في عدم الاستمرارية في العمل، مما يخلق جواً من عدم الاستقرار في العمل، إضافة إلى عدم تفرغ الكثير منهم للعمل بدوام كامل وانشغاله بنشاطات أخرى.

٣. **مجال الإعلام والتوعية:** هناك مشكلة كبيرة فيما يتعلق بالإعلام؛ إذ تعاني بعض هذه المؤسسات من ضعف الإعلام المنظم في مجال نشاطاتها وفعاليتها ومبادراتها، وتحديدًا من ضعف فعالية التلفزيون بوصفه جهازاً للإعلام في هذا المجال ولاسيما أنه موجود في كل بيت، إضافة إلى افتقار الوعي الكافي لدى الأهل بقيمة البرامج

والنشاطات التي تقدمها هذه المؤسسات في إطار التعلم عن بعد، وأثرها الإيجابي في كثير من فئات المجتمع.

٤. **مجال التنسيق والتعاون:** إذ لوحظ -على الرغم من تعدد الجهات التطوعية ذوات الأهداف المشتركة- ضعف التنسيق فيما بينها من جهة ومع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة من جهة أخرى، مما يؤدي إلى هدر الجهد والوقت والمال، وقد يؤدي ذلك أحياناً إلى الازدواجية والتكرار في العمل سواء مع المؤسسات الحكومية أو التطوعية وغير الرسمية، إضافة إلى ضعف التعاون الواضح من قبل الجهات أو المؤسسات الرسمية حسب وجهة نظر عينة الدراسة، مما يؤدي إلى قلة تبادل التجارب والخبرات، والافتقار إلى التخطيط التشاركي أو الرؤية المشتركة.

٥. **مجال الدافعية والحماس للتدريب:** إذ لوحظ ضعف الحماس لدى المستفيدين أحياناً من برامج التدريب وقلة الالتزام بالحضور، وبالتالي محدودية الإفادة من الخدمة، كما تعاني بعض هذه المؤسسات من قلة الراغبين بالانتماء لبرامجها والإفادة من خدماتها.

٦. **مجال طبيعة تنظيم البرامج وإجراءاتها:** إذ لوحظ من خلال المسح بعض التحديات الأخرى المتعلقة بطبيعة تنظيم البرامج والإجراءات المتعلقة بها، مثل:

- عدم مواءمة الزمن المحدد مع الإنجاز المتوقع، وذلك حسب ما هو وارد في الخطة الإجرائية لبعض هذه البرامج.
- روتينية الإجراءات الطويلة ولاسيماً إجراءات المؤسسات الحكومية ذات العلاقة.
- صعوبة توفير وسائل المواصلات.
- الافتقار إلى البيئة التعليمية التعلمية المناسبة والأمنة والداعمة للتعبير الحر، مما يتيح التوظيف الفعّال لقدرات المستفيدين من خلال الخدمة المقدمة، وذلك في بعض هذه المؤسسات المجتمعية.

في ضوء نتائج الدراسة التي استهدفت استعراض مبادرات التعلم خارج المدرسة، اقترح فريق الدراسة مجموعة من التوصيات للارتقاء بهذه المبادرات وتحسين نوعية برامجها، وذلك وفق المجالات التالية:

١. مجال التخطيط لتطوير مبادرات التعلم خارج المدرسة

- العمل على إيجاد مظلة تنسيقية وطنية للتربية الموازية تتصوي تحتها مختلف المبادرات التي تقدمها المؤسسات المجتمعية المختلفة في إطار التعلم خارج المدرسة.
- البحث عن فرص تمويل وحلول إبداعية لتوفير الدعم المالي لأنشطة وبرامج المؤسسات والجمعيات المختلفة العاملة في إطار التعلم خارج المدرسة.
- العمل على وضع إستراتيجية وطنية للتربية الموازية تتضمن مختلف مبادرات التعلم خارج المدرسة، وتشارك في بنائها مختلف الجهات ذات العلاقة.
- العمل على تطوير موقع إلكتروني خاص يتضمن مبادرات المؤسسات الوطنية العاملة كافة في مجال التعلم خارج المدرسة.
- العمل على وضع نظام واضح لمتابعة وتقييم مبادرات التعلم خارج المدرسة يُراعى في بنائه استهداف النوعية والتطوير المستمر حسب المستجدات.
- توفير قاعدة بيانات من قبل مجموعة من المختصين لكل منطقة عن المدارس والمراكز التعليمية والجمعيات والنوادي وغيرها من المؤسسات.
- تحديث التشريعات والأنظمة التربوية، وإعداد الخطط المناسبة من أجل دمج المعاقين داخل المدرسة والغرفة الصفية وفق خطة مبرمجة مدروسة، وحسب قدرات كل منهم وإمكاناته.
- استبدال أساليب التعليم والتعلم في برامج تعليم الكبار، حيث يتم استخدام منهجية التعليم التشاركي ووسائل التعلم النشط، وإيجاد أدوار أكبر لمؤسسات المجتمع المحلي في عملية الإعداد والتنفيذ لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار.

- إجراء دراسة مسحية لمعرفة حاجات المناطق المختلفة من مراكز ومؤسسات وبرامج وأشكال تدريب متنوعة حسب أعداد السكان وأعمارهم.

٢. مجال التأهيل والتدريب والتنمية المستدامة

- تصميم برامج تدريبية فعّالة للمعلمين والمدرّبين؛ لإكسابهم المهارات والكفايات اللازمة للتدريس والتدريب.
- تطوير حقائب تعليمية خاصة لتعليم مهارات التفكير على مختلف المستويات وللصفات كافة.
- المساعدة في إنتاج برامج تلفزيونية وإذاعية وأقراص مدمجة تعطي أهمية للمهن المختلفة.
- إعداد مدرّبي مدرّبين يكون دورهم إعداد كوادر مؤهلة من المعلمين من أهل المنطقة، ووضع الحقائب التدريبية المناسبة لهم، مع الاستمرار في عملية التدريب وتقييم عملهم أثناء الخدمة.
- تنظيم برامج وحقائب خاصة بإعادة تأهيل الشباب في مراكز الأحداث، والعاملين في الكراجات والورش الصناعية المختلفة.
- عمل برامج تعليمية تدريبية خاصة لطلبة صعوبات التعلم لتأمينهم بمهن مستقبلية.
- العمل على بناء برامج مناسبة لتمكين وتأهيل وتدريب الموارد البشرية العاملة في المؤسسات والجمعيات الوطنية، التي تمارس برامج وأنشطة متنوعة في إطار التربية الموازية، والإفادة من تجارب الدول المتميزة في هذا المجال.
- الحرص على تطوير برامج فعّالة تستهدف إكساب الشباب مهارات في الحياة العملية، والتنمية القيادية، والحوار، والتعاون، وتشجيعهم على ممارسة ذلك وتطبيقه عملياً.
- إعداد مناهج تعليمي غير رسمي لذوي الاحتياجات الخاصة، يتضمن تجارب عملية حيوية تفيدهم في امتلاك مهارات حياتية نافعة.

- التوسع في فتح مراكز مجتمعية مهنية لتدريب المرأة على الصناعات الخفيفة، ومساعدتها في تسويقها للارتقاء بالمستويين الاقتصادي والاجتماعي لها ولأسرتها، ودمجها في عملية التنمية الشاملة بمختلف أبعادها ومجالاتها.
- تصميم برامج تعليمية تؤهل الأطفال المتسربين والعاملين وتعددهم للحياة، ومراعاة ديمومتها عن طريق مأسستها ضمن أنشطة وبرامج المؤسسات ذات العلاقة.

٣. مجال تفعيل التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي

- تطوير نظام تعليمي مرن يلبي الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع، ويسمح للطلبة بالعودة إلى النظام الرسمي فيما بعد.
- تضمين بعض أنشطة التعليم غير النظامي في التعليم النظامي؛ لتعزيزه وتقوية مهارات الطلبة من خلال انتهاج التعلم النشط واستخدام أساليب أكثر تشاركية مع الطلبة.
- استهداف الحلقة المحيطة بالطالب (الأسرة، المدرسة، المجتمع المحلي) من خلال أنشطة وبرامج التعليم غير النظامي؛ لتحقيق التكامل والتغيير الإيجابي.
- تفعيل دور التعليم غير النظامي من خلال رفد التعليم النظامي بالمعلومات والمعارف التي تدعم المنهاج التعليمي.
- توفير السبل والبيئة المناسبة للحفاظ على استمرارية التحاق العاملين بعملهم مدة أطول، والحفاظ على الاستقرار الوظيفي لهم.
- إرسال فريق متخصص من القطاعين (العام والخاص) ينظم له برنامج زمني لزيارة البلدان التي استطاعت تحقيق نجاح في مجال التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، لأخذ الخبرة والاستفادة من تجربتها حتى تطبق بما يتلاءم والبيئة الأردنية.
- الاستعانة بمستشارين مختصين؛ للمساعدة في قيام صناعات ثقافية مرتبطة بأنشطة التعلم والتعليم النظامي وغير النظامي.

- التركيز على النشاطات اللاصفية في المستقبل وتكثيف الاهتمام بها.

٤. مجال التوعية والتثقيف

- إعداد وتوزيع منشورات وملصقات وبرامج تلفزيونية وإذاعية لمحاربة الآفات الاجتماعية المختلفة من تدخين ومخدرات وغيرها.

- الإسهام في إعداد حقائب ترشد الطلبة والأهل إلى الطريقة الأمثل لاستعمال الأدوات والأشياء المتنوعة والمختلفة في البيئة المحلية واستثمارها.

- المساعدة في توفير فرص تربية للأمهات لتوفير التدريب على مهارات الوساطة لتقليل العنف المحلي، والقيام بدور فعال للتصدي للقضايا الاجتماعية والسياسية.

- إعداد برامج توعية وتثقيفية ونشرها من خلال مختلف وسائط الإعلام للتعريف بدور هذه المؤسسات والجمعيات، ونشر المعرفة حول برامجها وأنشطتها.

- العمل على تعميق وتأکید دور الآباء والأمهات في تفهم الخصائص النمائية للشباب والأطفال.

- تنظيم رحلات استطلاعية وتثقيفية للأماكن والمواقع والمؤسسات ذات العلاقة، والوقوف على أبرز إنجازاتها.

ثانيًا: الدراسة التقويمية الشاملة لبرنامج محو الأمية في الأردن (٢٠٠٧)

تأتي هذه الدراسة الوطنية الشاملة التي تم إعدادها بهدف تقويم برنامج محو الأمية في الأردن، في إطار البرامج والأنشطة المتنوعة التي تم تنظيمها بالتنسيق والتعاون بين الوزارة ومكتب اليونسكو/ عمان، ضمن فعاليات عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)، الذي اعتمد دوليًا نتيجة لإدراك خطورة ظاهرة الأمية، ولزيادة الاهتمام العالمي بمحو الأمية ونشر القرائية، ولتكون النشاطات في هذه الأعوام منصبة أساسًا على علاج قضية الأمية التي تعد على قائمة الأولويات والقضايا التي تعوق جهود التنمية البشرية في معظم دول العالم ولاسيما النامية منها.

وانسجامًا مع الرؤية الملكية السامية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، الرامية لتطوير النظام التربوي الأردني بمختلف أبعاده ومجالاته، وفي إطار سياسة وزارة التربية والتعليم المتمثلة بانتهاج أسلوب التخطيط الإستراتيجي المبني على المعلومة الموثوقة والتقويم الموضوعي الشمولي للبرامج والفعاليات التربوية المختلفة، فقد تم إعداد هذه الدراسة الوطنية الشاملة سعيًا إلى تقويم برنامج محو الأمية وتعليم الكبار في الأردن، الذي بدأ العمل به منذ صدور الدستور الأردني المعدل عام ١٩٥٢م، بإيعاز من جلالة المغفور له - بإذن الله تعالى - الملك الحسين ابن طلال طيّب الله ثراه، الذي أوعز بالبدء في تنفيذ برنامج محو الأمية وتعليم الكبار في الوحدات والألوية العسكرية.

وتتبع أهمية هذه الدراسة التقويمية لبرنامج محو الأمية وتعليم الكبار من كون التقويم خطوة أساسية لا بد منها في تنفيذ أي عملية تطوير أو إصلاح للبرامج التربوية بشكل عام، ولبرنامج محو الأمية وتعليم الكبار بشكل خاص، بهدف اتخاذ ما يلزم من إجراءات تطويرية للعمل، وتضمينها في الخطط المستقبلية لهذا البرنامج.

ولقد سعت هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف عديدة مبينة على النحو التالي:

- تعرّف واقع برنامج محو الأمية في الأردن من وجهة نظر الفئات المعنية بهذا البرنامج.
- تعرّف دوافع التحاق الدارسين والدارسات ببرنامج محو الأمية في الأردن من وجهة نظر الفئات المعنية بالبرنامج كافة.
- تعرّف المشكلات والصعوبات والمعوقات التي تواجه برنامج محو الأمية من وجهة نظر المعنيين كافة.
- تحديد أبرز نقاط القوة في برنامج محو الأمية لتعزيزها، وتحديد نقاط الضعف فيه لاتخاذ الخطوات اللازمة لتلافيها في المستقبل، من خلال وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية بهدف تطوير البرنامج وتحسين نوعية خدماته التربوية المقدمة للفئات المستهدفة.

وقد شملت عينة الدراسة الرئيسة (٣٦٦) فرداً من الدارسين، و(٣٩) معلماً ومعلمة، و(٦١) مشرفاً فنياً ومسؤولاً عن التعليم غير النظامي في مديريات التربية والتعليم في أنحاء المملكة.

وقد أشارت الدراسة إلى أن أبرز (٣) دوافع للالتحاق بالبرنامج، والتي كانت مشتركة لدى الفئات الثلاث هي: القراءة بشكل عام، وقراءة القرآن، وقراءة أسماء الشوارع واتجاه الباصات وسيارات الأجرة.

وأوضحت الدراسة أبرز المشكلات المتعلقة بكل بعد من أبعاد برنامج محو الأمية في الأردن، من وجهة نظر المعنيين بالبرنامج، وذلك على النحو التالي:

- فيما يتعلق ببُعد المناهج والكتب المدرسية، فقد كان أبرز المشكلات قِدَم المناهج المستخدمة في برنامج محو الأمية وتعليم الكبار، وحاجتها للتطوير والتحديث بصورة شمولية، وصعوبة بعض المواد ولاسيما الحساب بالنسبة لكبار السن، وعدم مناسبة طريقة عرض المادة في الكتب المستخدمة للفئات المستهدفة.

- فيما يخص بُعد البناء والمرافق والتسهيلات، فقد كان أبرز المشكلات افتقار المراكز إلى وسائل التدفئة المناسبة في فصل الشتاء، وحاجتها إلى الطباشير الملونة لاستخدامها من قبل المعلم، وعدم توفير وسائل نقل للدارسين من وإلى مراكز محو الأمية وتعليم الكبار.

- المشكلة الرئيسة التي برزت فيما يتصل ببُعد المعلمين هي: قلة الخبرات التعليمية لدى معلمي مراكز محو الأمية، وحاجتهم إلى دورات تدريبية متخصصة في مجال تدريس الكبار وكيفية التعامل معهم.

- وفيما يتعلق ببعد السياسات التربوية، فقد برزت المشكلات الخاصة بضعف الحوافز المادية للعاملين في برنامج محو الأمية، وعدم انسجامها مع ارتفاع مستوى المعيشة ومتطلبات الحياة المتصاعدة، والافتقار لوجود حوافز مادية تشجيعية للدارسين تحفزهم على مواصلة تعلمهم بنجاح.

- أما بخصوص المشكلات المتعلقة بدوافع التحاق الدارسين ببرنامج محو الأمية، فهي النظرة السلبية تجاه الدارسين في مراكز محو الأمية من قبل بعض أفراد المجتمع، وانقطاع أعداد كبيرة من الدارسين عن برنامج محو الأمية في فترات موسمية مثل فصل الشتاء، وشهر رمضان المبارك، ومواسم قطف الزيتون، واشتغال الدارسين بأعمال خاصة تؤدي إلى عدم تفرغهم للدراسة في أيام عديدة، وافتقار المراكز إلى الشروط الصحية.

وفي ضوء نتائج الدراسة التي استهدفت تقويم برنامج محو الأمية في الأردن، اقترح فريق الدراسة مجموعة من التوصيات للارتقاء بهذا البرنامج وتحسين نوعية مدخلاته وعملياته ومخرجاته، وذلك وفق المجالات الرئيسية التالية: المناهج التربوية والكتب الدراسية، والتخطيط والسياسات التربوية، والتنمية المهنية المستدامة ورفع كفاءة العاملين في البرنامج ، وتفعيل التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، والتوعية والتثقيف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه الدراسة قد حصلت على جائزة الإيسيسكو للبحث في مجال محو الأمية للسنة ٢٠٠٨.



ثالثاً: الدراسة التشخيصية لواقع برامج التعليم غير النظامي (٢٠٠٧)

تأتي هذه الدراسة التشخيصية لواقع التعليم غير النظامي في الأردن انسجاماً مع الرؤية الملكية السامية لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، الرامية إلى تطوير النظام التربوي الأردني بمختلف أبعاده ومجالاته، وضمن إطار سياسة وزارة التربية والتعليم المتمثلة بانتهاج أسلوب التخطيط الإستراتيجي المبني على المعلومة الموثقة والتقويم الموضوعي الشمولي للبرامج والفعاليات التربوية المختلفة. وقد تم تنفيذ هذه الدراسة بالتعاون مع منظمة اليونسكو بوصفها متطلباً أساسياً لبناء "نظام إدارة معلومات التعليم غير النظامي (NFE-MIS)" بشكل خاص، وتطوير "الإستراتيجية

الوطنية للتعليم غير النظامي في الأردن" بشكل عام، وفق منهجية علمية ومعايير موضوعية، وبمشاركة مجتمعية واسعة من المؤسسات الرسمية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

وتهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى "تعرف إطار السياسة الوطنية والإطار المفاهيمي الوطني للتعليم غير النظامي في الأردن، ومعرفة مصادر البيانات وأنظمة معلومات التعليم غير النظامي المتوافرة حالياً على المستوى الوطني، وتحديد الاحتياجات للمعلومات فيما يتعلق ببرامج التعليم غير النظامي وأنشطته المتنوعة."

ويؤمل أن تسهم مجموعة المقترحات والتوصيات التي اقترحها فريق الدراسة -إذا تم اتخاذ الخطوات الإجرائية بخصوصها- في إحداث نقلة نوعية في برامج التعليم غير النظامي في الأردن ببعديها الكمي والنوعي ولاسيما في المجالات الآتية:

- إيجاد مظلة تنسيقية وطنية لبرامج التعليم غير النظامي.
- وضع إستراتيجية وطنية للتعليم غير النظامي.
- بناء نظام إدارة معلومات التعليم غير النظامي بوصفه أمراً حيوياً وضرورياً لتشكيل قاعدة مرجعية نامية باستمرار.

ويؤمل في أن تكون هذه الدراسة التشخيصية منطلقاً خصباً وإطاراً مرجعياً ثرياً يسهم في صياغة الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم غير النظامي في الأردن، وفي بناء الخطة الإستراتيجية متوسطة المدى التي يُتوخى أن تتبثق عنها، ويؤمل كذلك في أن تكون هذه الدراسة مرجعاً غنياً للباحثين والمخططين والمعنيين بمسيرة التعليم غير النظامي "تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً وتطويراً".

وقد هدفت هذه الدراسة التشخيصية بشكل عام إلى: "تعرف إطار السياسة الوطنية والإطار المفاهيمي الوطني للتعليم غير النظامي في الأردن، وتعرف مصادر البيانات وأنظمة معلومات التعليم غير النظامي المتوافرة حالياً على المستوى الوطني، إضافة إلى تحديد الاحتياجات للمعلومات فيما يتعلق ببرامج التعليم غير النظامي وخدماته المتنوعة".

وشملت عينة الدراسة التشخيصية (٢٢) مبحثاً من واضعي السياسة وصانعي القرار والمخططين التربويين في المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ومقدمي برامج التعليم غير النظامي ومموليها على الصعيد الوطني، و(٢٤) مبحثاً من مسؤولي التعليم غير النظامي في مديريات التربية والتعليم في أنحاء المملكة، و(٣٠) مبحثاً من مديري برامج التعليم غير النظامي ومنسقيها في مؤسسات المجتمع المدني الثلاثين التي تمت زيارتها، بوصفها تقدم خدمات التعليم غير النظامي بأنشطته المتنوعة، إضافة إلى (٦٠) مبحثاً من الميسرين والمدرّبين، و(٦٠) مبحثاً من المتعلمين والمتدربين، و(٣٠) مبحثاً من ممثلي المجتمع المحلي المتعاملين مع هذه المؤسسات.

وقد أسهمت نتائج هذه الدراسة في توفير بيانات ومعلومات تتصف بالدقة والموضوعية، حول جوانب القوة في هذه البرامج ومواطن الضعف وفرص التحسين فيها، إضافة إلى التعرف إلى الاحتياجات المختلفة من المعلومات من وجهة نظر مختلف الفئات المعنية بهذه البرامج. كما تم التوصل إلى مجموعة من الملاحظات التطويرية التي ينبغي العمل على تضمينها في الخطط والتوجهات المستقبلية لهذه البرامج، ولاسيماً فيما يتعلق بإنشاء مظلة وطنية للتنسيق بين جهود المؤسسات التي تقدم برامج التعليم غير النظامي وخدماته في الأردن، وبناء نظام إدارة معلومات التعليم غير النظامي في ضوء الاحتياجات الوطنية التي تم تحديدها، مما يؤمل في أن يسهم في بناء الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم غير النظامي في الأردن، وفي صياغة الخطة الإستراتيجية متوسطة المدى التي يُتوخى أن تتبثق عنها في ضوء الأهداف الإستراتيجية والأهداف الرئيسية ومؤشرات الأداء التي تم التوصل إليها، من خلال ورش العصف الذهني واجتماعات اللجان الفنية التي شارك فيها المعنيون من المؤسسات الرسمية والأهلية، والإسهام بالتالي في صناعة القرارات التربوية الرشيدة الرامية للارتقاء ببرامج التعليم غير النظامي في الأردن "تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً وتطويراً".

رابعاً: دراسة لتطوير وتحديث وتجديد وتجريب واستحداث مناهج وكتب وأدلة جديدة للدارسين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية (٢٠٠٧)

نظراً لقدم مناهج وكتب وأدلة تعليم الكبار ومحو الأمية؛ حيث إنها وضعت في أواخر السبعينيات، فقد ظهرت الحاجة إلى تطويرها وتحديثها وتجديدها وتجريبها واستحداث مناهج وكتب وأدلة أخرى كاللغة الإنجليزية والحاسوب بشكل يتلاءم مع احتياجات وخصائص الكبار وينسجم مع المستجدات العلمية والتربوية لتواكب العصر، ويكون ذلك على النحو التالي:

١. أن يكون التأليف منبثقاً عن العقيدة الإسلامية والحضارة العربية الكبرى والدستور الأردني وفلسفة وأهداف التربية والتعليم والتجربة الوطنية الأردنية التي تتمثل في الأسس الفكرية والوطنية والإنسانية والاجتماعية.

٢. أن يكون التأليف مواكباً لتطورات العصر وحالة العولمة التي يعيشها العالم، بهدف حوسبتها في ظل تعميم الأجهزة الحديثة والاستخدامات المتعددة للتكنولوجيا.

٣. أن يكون التأليف متضمناً عناصر التطوير التربوي من حيث:

- الاستجابة الفعالة للتنوع والفوارق الفردية.
- حل المشكلات وصنع القرارات وإجراء الاستقصاءات وإبداع التصميمات والوسائل ومهارة الاتصال.
- تنمية مهارات التفكير العقلية العليا وأنماط التفكير الناقد والإبداعي.
- التركيز على استخدام وربط المعرفة والتعليم بالحياة والعمل واستخدام المنحى التجريبي والتطبيقي.

٤. تضمين التأليف مفاهيم التربية المعاصرة مثل: التربية السكانية، والبيئية، والصحية، والمرورية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة، .. إلخ.

٥. أن يكون التأليف من حيث التصميم والطباعة وحجم الحرف والصور الملونة متلائماً وأعمار الكبار.

٦. أن يفي التأليف بربط التعليم بالعمل المنتج.

٧. العمل على تجريب وتقويم المناهج والكتب والأدلة المؤلفة من حيث لغة الكتاب، والمحتوى العلمي، وطريقة العرض، والأنشطة والبحث وقضايا المناقشة، والرسوم التوضيحية والصور والرسومات والجداول والأرقام والأسئلة والتقويم ..إلخ.

٨. إعداد مواد قرائية توزع مجاناً على من يستكمل برنامج محو الأمية (مرحلة المبتدئين) بعد محو أميته الهجائية؛ ليبقى على تواصل تام مع الكلمة المقروءة حتى لا يرتد للأمية ثانية.

وستشارك المنظمات والمؤسسات غير الحكومية وشبه الحكومية في مراحل تجديد وتحديث وتطوير وتأليف مناهج وكتب وأدلة مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية، كمؤسسة كويست سكوب للتنمية في الشرق الأوسط والجمعية النسائية لمكافحة الأمية ومركز الدراسات المسكونية وغيرها؛ لما لهذه المنظمات والمؤسسات من تجربة رائدة في استحداث وتأليف كتب للأميين وللکبار.

خامساً: دراسة حول المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية في قضاء أم الرصاص من وجهة نظر المعلمين والمشرفين الفنيين (٢٠١٠)

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية في قضاء أم الرصاص من وجهة نظر المعلمين والمشرفين الفنيين، وقد شملت عينة الدراسة جميع معلمي مراكز محو الأمية في قضاء أم الرصاص في مديرية التربية والتعليم للواء الجيزة، وعددهم (١٥) معلماً، والمشرفين الفنيين (أعضاء اللجنة الفنية لمشروع "قضاء بلا أمية") في قضاء أم الرصاص وعددهم (١٠) مشرفين، وتم بناء أداة الدراسة بالإفادة من الدراسات السابقة، حيث اشتملت الأداة على (٤٩) فقرة غطت المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية وفق أربعة مجالات هي: السياسات التربوية، والمناهج

من حيث الكتب المستخدمة، والبناء من حيث المرافق والتسهيلات، وتسرب الدارسين من المراكز.

وتأتي أهمية التعرف إلى المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية في قضاء أم الرصاص من خلال ما ستوفره هذه الدراسة من حصر للمشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية في مشروع "قضاء بلا أمية" من وجهة نظر القائمين على هذا المشروع من معلمين ومشرفين فنيين (أعضاء اللجنة الفنية)، والتي في ضوءها سيتم بناء العديد من المقترحات التطويرية للعمل على تضمينها في الخطط والتوجهات المستقبلية لهذه المراكز ولاسيما المدرجة منها ضمن مشروع "قضاء بلا أمية"، والاستفادة من نتائج هذه الدراسة عند تطبيق مشروع "لواء بلا أمية" في منطقة دير علا الذي بدأت الوزارة بتنفيذه بداية العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١.

نتائج الدراسة

أشارت نتائج الدراسة إلى أن أبرز المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية من وجهة نظر المعلمين في مجال السياسات التربوية هي قلة الحوافز المادية المقدمة للعاملين والدارسين في برنامج محو الأمية. أما المشكلات من وجهة نظر المشرفين الفنيين في المجال نفسه فتمثلت بحاجة العاملين في مجال محو الأمية إلى دورات تدريبية، إضافة إلى قلة الحوافز المادية المقدمة للدارسين بمراكز محو الأمية.

وفي مجال المناهج والكتب المستخدمة فقد كانت أبرز المشكلات التي تواجه المراكز من وجهة نظر المعلمين والمشرفين الفنيين هي حاجة المنهاج الحالي والكتب المستخدمة في برنامج محو الأمية إلى التطوير والتحديث.

وفي مجال البناء والمرافق والتسهيلات كانت أبرز المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية من وجهة نظر المعلمين تهوية الغرف الصفية، وعدم مناسبة الألواح الصفية المستخدمة في المدارس، في حين كانت من وجهة نظر المشرفين عدم توزيع الكتب على الدارسين في بداية العام الدراسي وعدم توزيع (دفاتر وأقلام وبرايات ومحايات ومساطر) بعدد يتناسب مع عدد الدارسين.

أما في مجال تسرب الدارسين فقد كانت أبرز المشكلات التي تواجه المراكز من وجهة نظر المعلمين والمشرفين قلة الحوافز التشجيعية، وصعوبة تنقل الدارسين من بيوتهم إلى مراكز محو الأمية، وظروف الدارسين الصحية التي تمنعهم من الاستمرار في الالتحاق بهذه المراكز.

وفي ضوء نتائج الدراسة اقترح الباحث مجموعة من التوصيات يمكن تلخيصها بالتالي:

١. إعادة النظر بنظام الحوافز المقدم للعاملين والدارسين في برنامج محو الأمية.
٢. إعادة النظر بالدورات التدريبية التي تنفذها الوزارة لمعلمي محو الأمية سنوياً؛ لتكون أكثر تخصصية وذات نوعية وفائدة يعود أثرها على العملية التعليمية داخل المراكز، ويشارك فيها إضافة إلى المعلمين المشرفون ومديرو المدارس التي فيها مراكز محو أمية.
٣. مراعاة فتح المراكز في الغرف ذات التهوية الجيدة في المدارس، والتي يتوافر فيها الوسائل التعليمية والمقاعد التي تتلاءم مع أوضاع الدارسين مثل غرفة المسرح، والمكتبة، ومختبر الحاسوب وغيرها.
٤. التعميم على مديريات التربية والتعليم لتوفير الكتب والقرطاسية للمراكز في بداية العام الدراسي.
٥. تزويد المراكز باللوازم الضرورية والملائمة لاحتياجات تعلم فئة الدارسين الأميين الكبار.

سادساً: دراسة أولية لأثر سير برنامج التعليم غير النظامي "تعزيز الثقافة للمتسربين" (٢٠١١)

نفذت هذه الدراسة من خلال مجموعة من الباحثين من مركز التدخل المبني على الأثر في جامعة أوكسفورد بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط، لتقييم أثر وسير برنامج التعليم غير النظامي

"تعزيز الثقافة للمتسربين". وتأتي هذه الدراسة استجابة للنداء الذي أطلقه المجلس الوطني لشؤون الأسرة في العام ٢٠٠٤، والمتضمن الدعوة لإجراء دراسة لواقع الشباب المعرضين للخطر في الأردن، وكذلك استجابة للحاجة الملحة لإظهار الممارسات الفضلى مع الشباب المعرضين للخطر اجتماعيًا واقتصاديًا في الأردن.

وقد اعتمدت الدراسة على تصميم "التجربة العشوائية المضبوطة"، حيث تُعدُّ هذه الطريقة من تقييم الأثر الأكثر حيادية، لأنها تقوم على المقارنة بين مجموعتين متكافئتين من الشباب تشارك إحداهما فقط في التدخل، وقد كانت الفئة المستهدفة تتكون من (١٢٧) شابًا أردنيًا، منهم (٦٧) دارسًا من الملحقين بمراكز تعزيز الثقافة للمتسربين، موزعين على (٦) مراكز في المناطق ذات الدخل المتدني، وبشكل الأطفال العاملون النسبة المرتفعة فيها، ومنها مركزان للإناث وأربعة مراكز للذكور.

وقد خلصت الدراسة إلى مخرجات عديدة يمكن استخلاص بعضها على النحو التالي:

- أظهر البرنامج تراجعًا في سلوك الشباب المعادي للمجتمع، مثل الغش والعراك وسوء المزاج.

- أظهر البرنامج التكيف في العديد من العلاقات، مثل علاقات الأقران، والعائلة والتقدير الذاتي، مما يشكل أساسًا متينًا لسن الرشد.

- ظهرت بعض التغييرات الإيجابية على الجوانب العاطفية والمهارات الاجتماعية والصعوبات العامة والكفاءة الذاتية.

- ظهرت علاقة بين معدل الحضور المتدني للدارسين في البرنامج وبين ما يكتسبونه من تمكين للسلوكات الإيجابية، فالشباب ذوو الحضور الأكثر أبدو تحسنًا أكبر من الشباب ذوي الحضور المتدني.

- اعتمدت قوة الأثر -بشكل معقول- على تنفيذ منهجية البرنامج بشكل كافٍ وكامل.

- أثرت المراكز والبيئة التعليمية ودعم الميسرين وتمكينهم إيجابًا في النتائج الإيجابية الفضلى في السلوك الاجتماعي الفعال.

- كان الأثر أكبر على الأطفال من عمر (١٣-١٥) عامًا مقارنة بالأطفال من عمر (١٦-٢١) عامًا.
 - برز شعور عالٍ من الشباب بمرونة البرنامج وغناه بالأنشطة الهادفة.
 - علاقة الدارسين مع معلمهم تأخذ طابع الصداقة أو الرابطة العائلية.
 - يُعدُّ الحشد وحضور الدارسين للتعلم من أكبر التحديات في البرنامج.
 - ظهر أثر منهجية البرنامج واضحًا في الميسرين، وانعكس إيجابيًا على أداء الميسرين وعلى العملية التعليمية في مدارسهم.
- ومن خلال التغذية الراجعة من الفئة المستهدفة، ويهدف دفع النجاح المستقبلي للبرنامج لتغيير حياة المتسربين من المدارس، فقد تم استخلاص التوصيات التالية:
١. تطوير أدلة عمل للبرنامج، تتضمن التغيير والممارسات الفضلى والمكونات الأساسية للبرنامج.
 ٢. التنمية المهنية للميسرين بشكل دائم.
 ٣. بناء مجتمع معرفة أو مجتمعات الممارسة بهدف التواصل وحل المشكلات، وبالتالي رفع المعنويات وتحسين الإبداع والمشاركة والممارسات الفضلى.
 ٤. التركيز على بعض الأنشطة، مثل الرحلات والمخيمات، وكذلك بعض اهتمامات الدارسين، مثل الموسيقى والفن والرياضة.
 ٥. التركيز على عنصر الجودة والنوعية في البرنامج.
 ٦. تأكيد عملية التقييم والمراجعة المستمرة للبرنامج ومكوناته كافة.
 ٧. تطوير بعض النشاطات التي تقوّل وتزيد من عملية التمكين لدى الدارسين، مثل برلمانات الشباب والقيادة الشبابية.

التحديات والصعوبات التي تواجه وزارة التربية والتعليم في مجال تعليم الكبار والتعليم غير النظامي

أ- التحديات

١. تحديات مادية ومالية.
٢. تحديات تتعلق بتوافر البيانات المطلوبة.
٣. تحديات تتعلق بإحجام الدارسين عن الالتحاق ببرامج التعليم غير النظامي، وكذلك تسرب الدارسين الملتحقين بهذه المراكز.

ب- الصعوبات

١. قلة دورات التأهيل والتدريب للعاملين في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية.
٢. ضعف التعريف بالتعليم غير النظامي وبرامجه من قبل وسائل الإعلام؛ وذلك ليتم حفز المستهدفين على الالتحاق بهذه البرامج التي تلبي رغباتهم وتتناسب مع قدراتهم وحاجات سوق العمل.
٣. قلة الحوافز المادية والمعنوية في برامج تعليم الكبار.
٤. قلة الوسائل التعليمية الحديثة، وعدم القدرة على توفير أجهزة حاسوب لمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية؛ لمحو الأمية الحاسوبية.

ج- الحلول المقترحة لهذه الصعوبات

١. إسهام المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تمويل برامج التعليم غير النظامي.
٢. توفير حوافز مادية أكبر للدارسين.
٣. إيجاد برامج تلفزيونية، وإعداد دورات تثقيفية، وتوفير أجهزة حاسوب.
٤. زيادة عدد الدورات التدريبية للعاملين في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية.
٥. إبداء اهتمام أكبر من وسائل الإعلام ببرامج ومشاريع التعليم غير النظامي.
٦. التركيز على المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية، مثل مناطق الأغوار والبادية.

تطلعات وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم غير النظامي

رغم الجهود الكبيرة التي قامت بها وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم غير النظامي وتعليم الكبار وخفض نسبة الأمية تمهيداً للقضاء عليها، إلا أنها تطمح في المزيد من البرامج والفعاليات التي تسهم في القضاء على هذه الآفة، وذلك من خلال العناية والاهتمام بالتعليم غير النظامي؛ لدوره البارز في إعداد القوى البشرية، وتزويد سوق العمل بحاجاته من العمالة المدربة المؤهلة، ومواكبة كل ما يستجد في عالم العلم والمعرفة. وعليه فإن وزارة التربية والتعليم تتطلع إلى ما يلي:

١. مواصلة محاربة جيوب الأمية، والتركيز على المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية، وإعطاء الأولوية للقطاع النسائي في رفع نسب الالتحاق وفتح المراكز الخاصة بهنّ.
٢. أن تُعدّ برامج التعليم غير النظامي التعليمية والتدريبية جزءاً لا يتجزأ من العملية التربوية التي تُعدّ الإنسان للحياة من خلال:

- وضع الإجراءات التي تضمن تكامل التعليم النظامي والتعليم غير النظامي في إطار فلسفة التربية والتعليم.

- فتح القنوات ومد الجسور بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي.
- تفعيل دور المشاركة الشعبية؛ لتأخذ دورها في مكافحة الأمية.
- التعاون مع وسائل الإعلام للتعريف بالتعليم غير النظامي وبرامجه؛ لحفز المستهدفين على الالتحاق بالبرامج التي تلبي رغباتهم وتتناسب مع قدراتهم وحاجات سوق العمل.

- الانتقال من محاربة الأمية الأبجدية إلى محاربة الأمية الوظيفية.
- الاستمرار في تدريب أكبر عدد ممكن من معلمي الكبار لتأهيلهم فنياً في تدريس الكبار، وإعادة تأهيل الباحثين عن العمل بما ينسجم وحاجات سوق العمل.
- الاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات، والتركيز عليهم وتقديم الدعم لهم ومحاربة الأمية المنتشرة لدى هذه الفئة من المجتمع.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

- القلا، فخر الدين، (١٩٩٣)، محو الأمية وتعليم الكبار، جامعة دمشق، مديرية الكتب الجامعية.
- المنظمة العربية للثقافة والعلوم، (٢٠٠٣)، اجتماع الخبراء الإقليمي حول التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي. صنعاء.
- المومني، عبد الكريم، (١٩٩٢)، برامج تعليم الكبار ومحو الأمية. منشورات لجنة تاريخ الأردن.
- الناصر، عبد الله، (٢٠١٠)، المشكلات التي تواجه مراكز الأمية في مشروع قضاء بلا أمية/ قضاء أم الرصاص، من وجهة نظر المعلمين والمشرفين الفنيين. عمان، وزارة التربية والتعليم.
- جرادات والمومني، عزت، عبد الكريم، (١٩٨٥)، النظام التعليمي وبرامج تعليم الكبار في المملكة الأردنية الهاشمية.
- دائرة الإحصاءات العامة، (٢٠١٠)، تقرير مسح البطالة والعمالة، عمان: الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، المؤشرات السنوية لمسح العمالة والبطالة للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٣.
- سحيمان، عبد الرحيم، (١٩٩٤)، الجهود الوطنية في ميدان مواجهة مشكلة الأمية، ورقة مقدمة للدورة التدريبية للمشرفين العاملين في مجال محو الأمية، عمان.
- صالح، عامر، (٢٠٠٩)، ظاهرة التسرب المدرسي في التعليم الابتدائي. الحوار المتمدن، العدد ٢٧٨٧.
- عبيدات، ذوقان وآخرون، (١٩٩٢)، النظام التعليمي وتعليم الكبار في المملكة الأردنية الهاشمية. وزارة التربية والتعليم، دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع.
- معهد الأمم المتحدة للإحصاءات، (٢٠١٣)، تقرير الأمم المتحدة للقراءة، مسترجع من شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٨ : <http://stats.uis.unesco.org>
- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، (٢٠٠٩)، التقرير التوليقي الإقليمي حول حالة وتطوير تعلم وتعليم الكبار في الدول العربية، بيروت.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، (٢٠١٢)، التعليم للجميع التقرير الإقليمي للدول العربية.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، (٢٠٠٦)، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٦ " القراءة من أجل الحياة".
- مؤتمن، منى، (٢٠٠٧)، الدراسة التشخيصية لواقع التعليم غير النظامي في الأردن. عمان: وزارة التربية والتعليم.

- مؤتمن، منى وآخرون، (٢٠٠٧)، الدراسة التقويمية الشاملة لبرنامج محو الأمية في الأردن. عمان: وزارة التربية والتعليم.
- مؤتمن، منى وآخرون، (٢٠٠٦)، دراسة صلات الوصل بين التعليم الرسمي وغير الرسمي. عمان: وزارة التربية والتعليم.
- وزارة التربية والتعليم، (٢٠١٣)، إنجازات المنظمات الحكومية وغير الحكومية للأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ في العراق، مسترجع من شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٠ من: <http://www.moedu.gov.iq/ar/index.php>.
- وزارة التربية والتعليم، إدارة المناهج والكتب المدرسية، (٢٠٠٩)، الإطار العام لمناهج تعليم الكبار و محو الأمية، ط١.
- وزارة التربية والتعليم، (٢٠٠٩)، التقرير الإحصائي التربوي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.
- وزارة التربية والتعليم، إدارة التعليم العام وشؤون الطلبة، (٢٠٠٨)، التقرير الوطني لتعليم الكبار في الأردن، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السادس حول تعليم الكبار. البرازيل: بيليم ٢٠٠٩/١٢/٤.
- وزارة التربية والتعليم، إدارة التعليم العام وشؤون الطلبة وإدارة المناهج والكتب المدرسية ومكتب اليونسكو/ عمان، (٢٠٠٧)، تقرير عن مراجعة المناهج والكتب التي تدرس في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية، عمان: مكتب اليونسكو.
- وزارة التربية والتعليم، إدارة التعليم العام وشؤون الطلبة ومكتب اليونسكو/ عمان، (٢٠٠٧)، دراسة لتطوير وتحديث وتجديد وتجريب واستحداث مناهج وكتب وأدلة جديدة للدارسين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية.
- وزارة التربية والتعليم، التعليم غير النظامي في الأردن، ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- وزارة التربية والتعليم، التعليم غير النظامي في الأردن، ٢٠٠٠/٢٠٠١.
- وزارة التربية والتعليم، (١٩٩٤)، قانون التربية والتعليم رقم (٣) لسنة ١٩٩٤.
- وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، (٢٠٠٩)، مراكز التأهيل والتدريب المهني التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية تعيد فتح أبوابها أمام الطلبة. مسترجع من شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٠ من: www.mosa.gov.ps.
- يوسف، عبد الواحد، (٢٠٠٩)، التقرير التوليقي الإقليمي "حالة وتطور تعلم وتعليم الكبار في الدول العربية". باريس: منظمة اليونسكو.

- Arnes Queng M., Andrea Fero, Woody Levison. (2006). Youth At-risk in Latin America & the Caribbean: Focusing on Leaving School at an Early Age .A policy paper prepared by the World Bank.
- Calderon, G. (1998). The Use of Television to deliver education to rural areas in Mexico, Technical Notes for Education and Technology, World Bank, Washington.
- De Gabriello, Emmanuelle. (2006). Meeting Secondary Education Challenges in Latin America and East Asia: Improving efficiency and resource mobilization: Washington DC: World Bank.
- Morton, Matthew H . (2011). Strengthening Youth Opportunities: A pilot impact and process study of empowerment-based non-formal education for out-of-school youth in Amman, Jordan. University of Oxford.
- Mutaman, Muna. (2007). Non- Formal Education in Jordan, Ministry of Education, Amman, Jordan.
- Pitcherman J., Goodfrey M., Poerto S., Rother F., Stafrisca A. (2007). Global Stock of Interventions to Support Young People, World Bank, Washington.